

س
۲۸۸



و الجواب ان
اعطيت له حكمه مسرع
بزيادة لفظ قلت هنا وبالفتح فيه حيف
حكم عليها بانها سهو ولم ينبذها
لأنه لم يفتها

[illegible][illegible]

وجوده مناسبت اولی و ثانی
هنا هو اول اولی و ثانی
الاجزاء الثانیة فقال
ثم فصلنا بعضنا بعضا
مفصلات وخاتمة ثانیة
الاجزاء ثم زاد تفصلا
لانه اوقع في بعض منه
فالتفصيد هنا في المرتبة
و فيما بعد في مرتبة
الثانية فالحكم مثبت
الانسان في المرتبة

التقسيم فيما بعد اوله فله التبريم
الحكمه من مادة الاول دفعا للمكر او اذله

بسم الله الرحمن الرحيم

9122

...

This is a blank, aged, cream-colored page. It shows signs of wear, including several small brown spots and a small purple mark near the bottom center. The page is otherwise empty of text or illustrations.

1

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ نَسْتَعِينُ
قوله ورتبته على صفته وثلاث مقالات وخاتمة اقول هكذا وجدنا عبارة المتن في كثير من النسخ
والصواب ان لفظ ثلاث هنا فائدة وقعت سهوا من قلم الناسخ يدل على ذلك قول المصنف فاما بعد
واما المقالات قلت قوله فالله والمفردات اقول قد يطلق المفرد ويراد به ما يقابل المقوم
والجمع اعني الواحد وقد يطلق المفرد ويراد به ما يقابل المضاف فيقال هذا مفرد اي ليس بمضاف
وقد يطلق على ما يقابل المركب شيئا في مباحث الالفاظ وقد يطلق على ما يقابل الجملة فيقول
هذا مفرد اي ليس بجملة وهو بهذا المعنى يتناول المركبات التقيدية ايضا والمراد بالمفردات
ههنا هو هذا المعنى الاخر فيندرج فيها الكليات الخمس والتعريفات ايضا لانها مركبات تقيدية
والدليل على ذلك انه جعل المفردات في مقابلة القضاء بحيث قال المقالة الثانية في القضاء

قوله أو عن المركبات أقول مراد بها المركبات الثمانية على ما ذكرنا فلا اشكال في كلام المشرح بضم
قوله لأن ما يجب أن يعلم في المنطق قيل عليه أن يعلم في المنطق يكون جزء منه لأن ما هو خارج عنه
لا يعلم فيه قطعاً وحينئذ يلزم أن يكون المقدمة جزء من المنطق وهو بطلان لافقائهم على أن مقدمة
الشرع في العلم خارج عنه وأيضاً إذا كانت المقدمة جزء منه كان الشرع فيها شروعاً في المنطق
إذا لمعنى الشرع فيه إلا الشرع في جزء من اجزائه والمفروض أن الشرع في المنطق موقوف على
المقدمة فيكون الشرع في المنطق موقوفاً على الشرع في المقدمة قطعاً فنقول أن الشرع في
المقدمة شروع في المنطق والشرع في المنطق موقوف على الشرع في المقدمة فليزمن أن يكون
الشرع في المقدمة موقوفاً على الشرع في المقدمة قطعاً وذلك محال وأجواب عن ذلك الكلام
مضافاً محذوفاً أي ما يجب أن يعلم في المنطق كذا فليزمن أن يكون المقدمة جزء من المنطق

[illegible]

بما لا يكون له في الحقيقة
فلا حاجة الى التوصل الى التصديق فلا يثبت الاحتياج الى جري المنطق معاً
عرفت ان المفصود ذلك قوله اما تصور فقط هذا التصور قد يكون تصوراً واحداً كصورة الانسان
وفد يكون متعدد ابداً النسبة كصورة الانسان والكاتب مع النسبة ايضا اما تفيدته كالحجران
الناطق وعلام زبد واما ثانياً غير خبرية كقولك اضرب اما خبرية يثبت فيها فان كل ذلك من
التصورات لخلوها عن الحكم واما اجزاء الشئ طيبة فليس فيها حكم ايضا الا فرضاً فادراكها ليس
بالفعل بل بالقوة منه كما سيجي قوله واما تصور معه حكم هذا التصور لا بد ان يكون متعدد
اذ لا بد فيه من تصور المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة المحكية حتى يمكن افتراض الحكم به كما في
قوله واما التصور فهو حصول صورة الشئ في العقل القسم الاول مشتمل على شيئين احدهما
التصور والثاني كونه بلا حكم والقسم الثاني ايضا مشتمل على شيئين التصور وكونه مع الحكم فاج
الى بيان التصور الذي هو مشترك بين القسمين والى بيان الحكم فان عدم الحكم يعرف بالمقايضة
اليه ومع يتضح القسمان الجزئيين معاً قوله فذلك الصبر ان يعود فان قيل لا يجوز ان يعود
الى العلم قلنا فلا معنى لوسط تعريفه بين قسميه بل ينبغي ان تقدم عليه فان مطلق التصور
مرادف للعلم كما سيجري به في الفائدة في الافتتاح بتقسيم العلم ثم بتعريف مرادف ذلك
هو تعريفه في الحقيقة قلنا الفائدة في ذلك النسبة على ان التقسيم هو العدة في بيان
الحاجة دون تعريفه لانه توجه ما وذلك كاف في تقسيمه والنسبة على ان تقسيم العلم بذلك
مشهور ففسر مطلق التصور به ليعلم انه مرادف كما صرح بذلك في قوله بتبينها على ان التصور
كما يطلق الخ فان قلت تقسيم العلم الى تصور فقط والتصور معه حكم يدل على ان معنى التصور
امر مشترك بين هذين القسمين فيفيد نارة باقران الحكم ونارة بعده فذلك ان
التصور كما يطلق على ما يقابل التصديق كل يطلق على ما يرادف العلم بعم التصديق فلا
في ذلك الى ان يعرف مطلق التصور دون تصور فقط واما اطلاق التصور على ما يقابل
التصديق فذلك معلوم من المفارقات المشهورة ولا مدخل فيه للتعريف فهو ظاهراً للتقسيم
اذ لم يعلم منه اطلاقاً على المعنى المشترك دون اطلاقه على خصوصية القسم الاول قلت ان
على ما ذكرت لكن التعريف بالنسبة على ما يدل عليه النصية اذ بما يفعله عنه وهذا انما

بما لا يكون له في الحقيقة
فلا حاجة الى التوصل الى التصديق فلا يثبت الاحتياج الى جري المنطق معاً
عرفت ان المفصود ذلك قوله اما تصور فقط هذا التصور قد يكون تصوراً واحداً كصورة الانسان
وفد يكون متعدد ابداً النسبة كصورة الانسان والكاتب مع النسبة ايضا اما تفيدته كالحجران
الناطق وعلام زبد واما ثانياً غير خبرية كقولك اضرب اما خبرية يثبت فيها فان كل ذلك من
التصورات لخلوها عن الحكم واما اجزاء الشئ طيبة فليس فيها حكم ايضا الا فرضاً فادراكها ليس
بالفعل بل بالقوة منه كما سيجي قوله واما تصور معه حكم هذا التصور لا بد ان يكون متعدد
اذ لا بد فيه من تصور المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة المحكية حتى يمكن افتراض الحكم به كما في
قوله واما التصور فهو حصول صورة الشئ في العقل القسم الاول مشتمل على شيئين احدهما
التصور والثاني كونه بلا حكم والقسم الثاني ايضا مشتمل على شيئين التصور وكونه مع الحكم فاج
الى بيان التصور الذي هو مشترك بين القسمين والى بيان الحكم فان عدم الحكم يعرف بالمقايضة
اليه ومع يتضح القسمان الجزئيين معاً قوله فذلك الصبر ان يعود فان قيل لا يجوز ان يعود
الى العلم قلنا فلا معنى لوسط تعريفه بين قسميه بل ينبغي ان تقدم عليه فان مطلق التصور
مرادف للعلم كما سيجري به في الفائدة في الافتتاح بتقسيم العلم ثم بتعريف مرادف ذلك
هو تعريفه في الحقيقة قلنا الفائدة في ذلك النسبة على ان التقسيم هو العدة في بيان
الحاجة دون تعريفه لانه توجه ما وذلك كاف في تقسيمه والنسبة على ان تقسيم العلم بذلك
مشهور ففسر مطلق التصور به ليعلم انه مرادف كما صرح بذلك في قوله بتبينها على ان التصور
كما يطلق الخ فان قلت تقسيم العلم الى تصور فقط والتصور معه حكم يدل على ان معنى التصور
امر مشترك بين هذين القسمين فيفيد نارة باقران الحكم ونارة بعده فذلك ان
التصور كما يطلق على ما يقابل التصديق كل يطلق على ما يرادف العلم بعم التصديق فلا
في ذلك الى ان يعرف مطلق التصور دون تصور فقط واما اطلاق التصور على ما يقابل
التصديق فذلك معلوم من المفارقات المشهورة ولا مدخل فيه للتعريف فهو ظاهراً للتقسيم
اذ لم يعلم منه اطلاقاً على المعنى المشترك دون اطلاقه على خصوصية القسم الاول قلت ان
على ما ذكرت لكن التعريف بالنسبة على ما يدل عليه النصية اذ بما يفعله عنه وهذا انما



فائدة مستطرفة عن قريب قوله الحمد استأمره هذا يحكم المحلى والاضالى والانفصا ايجابا
او سلبا فلهذا لم يسم في الكاتبة فخر ادراك مفهوم الكاتبة عن ادراك الاشياء كايضا في لفظ
ثم يبين امر او احبا بل هو امر اسمي فان لا دلي ان يلاحظ الذات ولا ثم مفهوم الصفات واما
ادراك النسبة ثبوت الكاتبة الى الانسان فلا بد ان يباخر عن ادراكها قوله بمعنى ادراك
النسبة واقعة وليست بواقعة يريد بها ان لا تغني بادرادك وقوع النسبة ولا وقوعها ان
يدرك معنى الوقوع او اللا وقوع مضافا الى النسبة فان ادراكها هذا المعنى ليس حكما بل هو
مركب تشبيهي من قبيل التشبيهات لاضافته بل يغني بادرادك الوقوع ان يدرك ان النسبة واقعة
وبهي هذا الادراك حكما ايجابيا وبادراك عدم الوقوع ان يدرك ان النسبة ليست
بواقعة وبهي هذا الادراك حكما سلبيا ولا شك ان الادراك وقوع النسبة ولا وقوعها
يجب ان يباخر عن ادراك النسبة الحكيمة كما يجب تباخر ادراكها عن ادراك طرفيها قوله وبما
يحصل اه لا يخفى في تمايز ادراك الانسان وادراك مفهوم الكاتبة بادرادك النسبة بينهما
وانما الالتباس بين ادراك النسبة الحكيمة وبين الادراك الذي يسميه حكما فلذلك اشنا
الى تمايزهما في وجه يحصل ادراك النسبة الحكيمة بدون الحكم فان المشكك في النسبة
متروك بين وقوعها ولا وقوعها فقد حصل له ادراك النسبة قطعاً ولم يحصل له الادراك
المسمى بالحكم فهاضغاير ان جزمها كمن ظن وقوع النسبة ونوم لا وقوعها فانه قد حصل له ادراك
النسبة الحكيمة وبجوز جانب السلب تجوز امر جوا ولم يحصل له الحكم السلبى فادراك النسبة
معيار للحكم السلبى واذ اظن عدم وقوعها ونوم وقوعها فقد حصل له ادراك النسبة الحكيمة و
بجوز جانب الايجاب تجوز امر جوا ولم يحصل له الحكم الايجابى فادراك النسبة الحكيمة ومنه
الحكم الايجابى ايضا قوله وعند مناخرى اه قد توهموا ان الحكم فعل من افعال النفس الى ما
عنها بناء على ان الالفاظ التي يعبر بها عن الحكم تدل على ذلك كالاستئناس والافتقار والانتزاع
والايجاب والسلب غير ما والحق ان الحكم ادراك لاننا اذا وجدنا علما ان بعد ادراك
النسبة الحكيمة المحلولة او الانفصالية او الاضالية لم يحصل لنا سوى ادراك ان تلك النسبة
واقعة اي عطائفة لما في نفس الامر وليست بواقعة اي لا مطابقة لما في نفس الامر قوله لان

فائدة مستطرفة عن قريب قوله الحمد استأمره هذا يحكم المحلى والاضالى والانفصا ايجابا
او سلبا فلهذا لم يسم في الكاتبة فخر ادراك مفهوم الكاتبة عن ادراك الاشياء كايضا في لفظ
ثم يبين امر او احبا بل هو امر اسمي فان لا دلي ان يلاحظ الذات ولا ثم مفهوم الصفات واما
ادراك النسبة ثبوت الكاتبة الى الانسان فلا بد ان يباخر عن ادراكها قوله بمعنى ادراك
النسبة واقعة وليست بواقعة يريد بها ان لا تغني بادرادك وقوع النسبة ولا وقوعها ان
يدرك معنى الوقوع او اللا وقوع مضافا الى النسبة فان ادراكها هذا المعنى ليس حكما بل هو
مركب تشبيهي من قبيل التشبيهات لاضافته بل يغني بادرادك الوقوع ان يدرك ان النسبة واقعة
وبهي هذا الادراك حكما ايجابيا وبادراك عدم الوقوع ان يدرك ان النسبة ليست
بواقعة وبهي هذا الادراك حكما سلبيا ولا شك ان الادراك وقوع النسبة ولا وقوعها
يجب ان يباخر عن ادراك النسبة الحكيمة كما يجب تباخر ادراكها عن ادراك طرفيها قوله وبما
يحصل اه لا يخفى في تمايز ادراك الانسان وادراك مفهوم الكاتبة بادرادك النسبة بينهما
وانما الالتباس بين ادراك النسبة الحكيمة وبين الادراك الذي يسميه حكما فلذلك اشنا
الى تمايزهما في وجه يحصل ادراك النسبة الحكيمة بدون الحكم فان المشكك في النسبة
متروك بين وقوعها ولا وقوعها فقد حصل له ادراك النسبة قطعاً ولم يحصل له الادراك
المسمى بالحكم فهاضغاير ان جزمها كمن ظن وقوع النسبة ونوم لا وقوعها فانه قد حصل له ادراك
النسبة الحكيمة وبجوز جانب السلب تجوز امر جوا ولم يحصل له الحكم السلبى فادراك النسبة
معيار للحكم السلبى واذ اظن عدم وقوعها ونوم وقوعها فقد حصل له ادراك النسبة الحكيمة و
بجوز جانب الايجاب تجوز امر جوا ولم يحصل له الحكم الايجابى فادراك النسبة الحكيمة ومنه
الحكم الايجابى ايضا قوله وعند مناخرى اه قد توهموا ان الحكم فعل من افعال النفس الى ما
عنها بناء على ان الالفاظ التي يعبر بها عن الحكم تدل على ذلك كالاستئناس والافتقار والانتزاع
والايجاب والسلب غير ما والحق ان الحكم ادراك لاننا اذا وجدنا علما ان بعد ادراك
النسبة الحكيمة المحلولة او الانفصالية او الاضالية لم يحصل لنا سوى ادراك ان تلك النسبة
واقعة اي عطائفة لما في نفس الامر وليست بواقعة اي لا مطابقة لما في نفس الامر قوله لان

الظواهر

فائدة مستطرفة



[illegible]

الادراك انه وذلك لان الفعل هو النشأ والاعمال والاشغال والافعال هو النشأ ومبدا الاشغال
 يصدق احدهما على ما يصدق عليه الاخر بالضرورة واما ان الادراك انفعالاتا فما يصح اذا قيل الادراك انشأ
 النفس بالصورة الحاصلة من الشيء واما اذا قيل بالصورة الحاصلة في النفس فيكون من مقولة الكيف
 فلا يكون فعلا ايضا قوله واما على راي الحكماء اه هذا هو الحق لان تقسيم العلم الى هذين القسمين
 انما هو لا سببا كل منهما على الاخر بطريق خاص ليحصل به ثم ان الادراك المسمى بالحكم يتقدم بطريق
 خاص يوصل اليه وهو حجة النفس الى اقسامها وما عدا هذا الادراك له طريق واحد يوصل
 اليه وهو القول الشارح فنصور المحكوم عليه ونصو المحكوم به ونصو النسبة بينهما
 فنصور في الاستحصاء بالقول الشارح فلا فائدة في ضمها الى الحكم وجعل المجموع قسما واحدا
 من العلم مسمى بالتصديق لان هذا المجموع ليس له طريق خاص فيلاحظ مقصود من الفهم اعني بيان الطريق
 الموصلة الى العلم لم يلبس عليه ان الواجب في تقسيمه على لحظة الامتياز في الطريق فيكون الحكم احد
 قسميه المسمى بالتصديق لكنه مشروط في وجوده الى ضم مورد متعدده من افراد القسم الاخر اذا عرفت
 هذا فنقول اذا اردت تقسيم العلم على هذا المذهب قلت العلم اى الادراك عظم اما ان يكون ادراكا
 بان النسبة واقعة او ليست بواقعة واما ان يكون لغير ذلك فالاول يسمى تصديقا والثاني نصو
 واذا اردت تقسيمه على مذهب الامام قلت العلم اما ان يكون ادراكا لامور او بعضه هي المحكوم
 عليه والمحموم به والنسبة وكون النسبة واقعة او غير واقعة واما ان يكون ادراكا هو غير ذلك
 الادراكات المذكورة فالاول هو التصديق والثاني هو النصو واما تقسيم النصو فلا يصح على هذا
 الحكماء قطعا لان التصديق عند سم هو حكم وحده لا النصو لانه مجمع الحكم ولا على مذهب الامام
 ايضا وبنا ذلك ان حاصل ما ذكره المصنف ان تقسيم العلم هو ادراك غير جامع للحكم والقسم الثاني
 هو ادراك جامع للحكم ورد عليه ان تصور المحكوم عليه وحده في التصديق ادراك جامع للحكم
 فلان ان يخرج من القسم الاول ويدخل في الثاني فيكون تصور المحكوم عليه وحده تصديقا
 وكذا يكون تصور المحكوم في حد تصديقا اخر ويكون نصو النسبة المقارنة للحكم تصديقا
 ثالثا يكون مجموع هذه النصوص المقارنة للحكم تصديقا رابعا ويكون كل اثنين من هذه
 النصوص تصديقا اخر فترفع عد التصديقات في مثل قولك لان كان على مقصود

[illegible]

[illegible]

ما التصديق ما هو عند هب الإمام اعني مجموع المركب من النصور الثلاثة واحكم فلا يظهر ان التصديق بهذا المعنى
قسم من النصور اذ لا يلزم ان يكون المجموع المركب من شيئين واخر بحيث يصدق عليه ذلك الشيء حتى يكون شيئاً
عنه ومندرجاً تحته الا ترى ان مجموع الجدار والسقف لا يكون سقفا ولا جدارا بل يحتاج الى شيء آخر ان يمتلئ بما
ذكره التصديق بمعنى الحكم فيقال التصديق بمعنى المجموع فسيمثل للنص كما انه بمعنى الحكم فسيمثل ايضا وقد جعلته
في القسمين فثمنا من العلم الذي هو نفس النصوف يكون قسمين شيئين فثمنا منه قوله وهذا الاعتراض انما يريد لوقوع
العلم الى مطلق النص والتصدق في قولك من قسم العلم الى النص والتصديق لم يرد بالنص
معنى عام شامل للتصديق وغيره بل اراد بالتصديق ادراك ان النسبة واقعة اوليست بواقعة
واراد بالنص ادراك ما عدا ذلك ولا شك ان هذين الفهمين عنقا بلان للاختلاف ليس احدهما متنا
للآخر اصلا حتى يلزم ان يكون قسم الشيء فيما له واما النص بمعنى الادراك مطاوه فهم الشيء فثمنا
منه اعني ما هو مرادف للعلم فهو معنى اخر ولفظ النص يطلق بالاشتراك اللفظي على هذا المعنى
اعني الادراك مطاوه وعلى المعنى الاول اعني الادراك المتعاين للادراك المسمى بالحكم فلا يلزم شي
من المحذورين واراد بالتصديق المجموع المركب من الادراك والحكم واراد بالنص ما عدا ذلك
ولا محذور ايضا لان التصديق قسم النصور بالمعنى الاخضر وقسم من النصور بالمعنى الاصفر فلا يقال
على ما هو مراد القوم اصلا نعم ظاهر عباراتهم بوجه الباسا يتزول بتفسيرهم النص والتصديق
المقابل له كما قرناه قوله فلا وورد دليله لانا نختار الخ اقول هذا الكلام يدل على ان
الاعتراض المذكور متوجه على تقسيم المص لكنه مندفع بالجواب الذي قوره الشارح واما على تقسيم المشهور
فهو وارد عليه غير مندفع عنه وقد عرفنا اندفاعه عنه ايضا بما قرناه الا ان اندفاعه عن تقسيم المص
اظهر من اندفاعه عن تقسيم المشهور كما لا يخفى قوله والثاني ان المراد بالنص قبل عليه هذا الوجه
على كلام المص ايضا بان يرى ان اراد بالنص فقط المحض الذهني مطاوه لزوم انقسام الشيء الى نفسه
والى غيره كما ذكره وانزع وزعم ايضا ان يكون قوله فقط لغوا الحاجة اليه اصلا وان اراد به المقيد
بعدم الحكم لزوم امتناع اعتبار النص ^{ان} ^{بمعنى} ^{نفسه} ^{الشيء} ماد كره فان قلت قوله وجوبه اشارة الى
جواب الاعتراض الثاني اذا ورد على تقسيم المص فحاصل كلامه على قياس ما تقدم في الاعتراض
الاول ان الاعتراض الثاني ايضا متوجه على عبارة المص الا انه مندفع بهذا الجواب واما

[illegible]

۱۰۰

العبادة

علاء الدين



۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

و این کتاب را در روز جمعه ۱۲۰۰
 در شهر تبریز در کتابخانه
 و این کتاب را در روز جمعه ۱۲۰۰
 در شهر تبریز در کتابخانه

وهو ذات تلك التصور داخل فيه فلا يلزم تركيب التصديق من الحكم ونفيضه بل من الحكم والموصوف بقبضه ولا يحتاج
في ذلك فان كل واحد من اجزاء البعب موصوف بنفيض الاخر وكذا موصوف بها شرط لتحقيق التصديق
هو الحكم دون الصفة فلا يلزم لشرط البعب نفيضه بل بالموصوف بنفيضه فلا استحالة في ذلك ايضا فان شرط
الصلوة كالطهارة مثلا موصوف بان لا يلبس بصلوة هذا التحقيق الذي افاده الشارح قدس الله سره في شرحه
للمطالع وانما بنى الكلام عليها على ما هو ظاهر الحال في النفس بما من ان المعنى في كل فهمهم فهم هو مورد الفهم فربما
الى فهم البعب من شنع عليه امثال هذه المواضع فذلك من جملة بعلو حاله وطعمه من جملة اعتقاده ان
شأنه يتوقف على قوله اما بدعي هو الذي لم يتوقف حصوله على نظر وكسب اقول البدعي بهذا المعنى
مراد بالضرورة المقابل للنظر في بطلان البدعي على المقدمات الاولى قوله كنصحرارة اقول مثل
اكل واحد من البدعي والنظر بالنص والتصدق بينهما على ان النص منقسم الى البدعي والنظر
وان التصديق ايضا منقسم اليهما وسيأتي تحقيق ذلك بالدليل ولا اشكال في تعريف البدعي والنظر
من النص فان البدعي منه ما لا يتوقف حصوله على نظر وكسب اصلا والنظر منه ما يتوقف عليه واما
التصدق ففي تعريفه قسميه اشكال وذلك لان الحكم قد يكون غير محتاج الى نظر ويكون تصورا
عليه والمحكوم به محتاجا اليه ومثل هذا التصديق يسمى بدعيا كالحكم بان الممكن محتاج الى المؤثر لا
مع انه يصدق عليه انه يتوقف على نظر فبدخل في تعريف النظر يخرج عن تعريف البدعي فيحصل التفرقة
طردا وعكسا والجواب ان التصديق عبارة عن الحكم كان مستغنيا في ذاته عن النظر كان بدعيا دخلا
في تعريفه لا انه يتوقف في ذاته على نظر وهذا المراد مما ذكره في تعريفه واما توقفه على النظر في اطرافه
فذلك توقفه بالواسطة واذ جعل التصديق عبارة عن المجموع كما هو مذهب الامام فقد قوى هذا
الاشكال قوله فنقول ليس كل واحد من كل واحد اقول يريد انه ليس كل واحد من التصورات بدعيا
ولا كل واحد منها نظريا حتى يلزم ان بعض التصورات بدعي وبعضها نظري فكذلك ليس كل واحد من التصورات
بدعيا ولا كل واحد منها نظريا حتى يلزم ان بعضها بدعي وبعضها نظري لكنه جمع بين التصورات و
التصديقات اختصا في العبارة مع الاشتراك في الدليل والمراد ما ذكرناه فيكونه قال ليس جميع التصورات
بدعيا والاما احتجنا الى النظر فيحصل شي من التصورات وهو بطعنا وكذا ليس جميع التصورات
بدعيا والاما احتجنا فيحصل شي من التصورات فيحصل شي من التصورات وهو بطعنا وكذا ليس جميع التصورات

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

۱. مس

وانما حكم على تلك الامور الغير المشابهة بكونها معدة لانها محال للمعدات وانه حكمها في عدم لزوم الوجود وان كانت منازعة عن المعدات في جواز الاجتماع في الجملة فان قلت العلوم السابقة وان لم يحجب اجتماعها مع المطمعة اي بالفعل لكنها يجب ان يجمعها محلة اي بالقوة كما ذكرت في المسائل الهندسية قلت ادراك النفس دفعة واحدة للامور الغير المشابهة محلة ليس بمجمع وانما المحل ادراكها اياها دفعة مفصلة فيجوز ان يحصل للنفس امور غير متشابهة مفصلة في ازمته غير متشابهة ويكون تلك الامور حاصلتها الان اي عند حصول المطمعة عليها محلة على اننا نقول كما حاز ان لا يكون تلك الامور حاصلتها بالفعل عند حصول المطمعة ايضا ان لا تكون حاصلتها بالقوة القريبة ولا بد من هذا الجواز من دليل قوله هذا الدليل مبني على حدوث النفس اقول قد يتوهم عدم انبثاؤه عليه لان الناظر لم يحصل المطمعة اذ انوجه اليه فلا بد ان يحصل عنده بعد ما قصد اليه وقبل ان يحصل المطمعة لجمع ما يتوقف عليه الادراك والعلوم وذلك زمان متناه يمتنع ان يحصل فيه امور غير متشابهة وفساده ظاهر لان حصول المطلق بطريق التسلسل يستلزم ان يكون تلك الامور حاصلتها في نفسه لو كانت في ازمته متعاقبة غير متشابهة ولما اذا توجه الى الحصول مطمعة بالنظر فلا يجب عليه فيه الا لا يلاحظ ما هي مبادئ قريبة له لتمكن من النظر واما ملاحظة المبادئ البعيدة فلا تنبغي ان يكون قد حصل له ذلك قبل تلك المبادئ لانها الواقعة فيها التصور حصول المبادئ القريبة له هذا والاولى ان يكون جميع التصورات او التصديقات نظريا لان بعض التصورات كصور الحرارة والبرودة وامثالها وبعض التصديقات كالصدقيات بان النفق والاثبات لا يجمعان ولا يرتفعان وبان الكل اعظم من الجزء ونظائرها حاصلتها لنا بلا نظر وكذا قوله اما ان يكون جميع التصورات والتصديقات اقول يعني ان التصورات اما ان يكون كلها بديهية او كلها نظرية او يكون بعضها بديهية وبعضها نظرية وقد بطل القسم الاول لان معين القسم الثالث وكل حال التصديقات لا يخفى عن هذه الاقسام الثلاثة فاندفع ما يقال من ان الاقسام ثمة لا ثلثة كما قاله الشارح حاصل من ضرب اقسام التصورات في اقسام التصديقات ولما كان التصورات والتصديقات امور موجودة لم يتجه ان يكونا ان لا يكون شي من التصورات بديهية ولا نظرية فان النظرية بمعنى اللا بديهية وان لا يكون شي من التصديقات بديهية كذا كذا معدوم فانه ليس كتابا ولا لا كتابا قوله فان من علم لزوم امر اقول اورد الدليل على ان كسار التصديقات فانه

فان قيل ان تلك الامور الغير المشابهة بكونها معدة لانها محال للمعدات وانه حكمها في عدم لزوم الوجود وان كانت منازعة عن المعدات في جواز الاجتماع في الجملة فان قلت العلوم السابقة وان لم يحجب اجتماعها مع المطمعة اي بالفعل لكنها يجب ان يجمعها محلة اي بالقوة كما ذكرت في المسائل الهندسية قلت ادراك النفس دفعة واحدة للامور الغير المشابهة محلة ليس بمجمع وانما المحل ادراكها اياها دفعة مفصلة فيجوز ان يحصل للنفس امور غير متشابهة مفصلة في ازمته غير متشابهة ويكون تلك الامور حاصلتها الان اي عند حصول المطمعة عليها محلة على اننا نقول كما حاز ان لا يكون تلك الامور حاصلتها بالفعل عند حصول المطمعة ايضا ان لا تكون حاصلتها بالقوة القريبة ولا بد من هذا الجواز من دليل قوله هذا الدليل مبني على حدوث النفس اقول قد يتوهم عدم انبثاؤه عليه لان الناظر لم يحصل المطمعة اذ انوجه اليه فلا بد ان يحصل عنده بعد ما قصد اليه وقبل ان يحصل المطمعة لجمع ما يتوقف عليه الادراك والعلوم وذلك زمان متناه يمتنع ان يحصل فيه امور غير متشابهة وفساده ظاهر لان حصول المطلق بطريق التسلسل يستلزم ان يكون تلك الامور حاصلتها في نفسه لو كانت في ازمته متعاقبة غير متشابهة ولما اذا توجه الى الحصول مطمعة بالنظر فلا يجب عليه فيه الا لا يلاحظ ما هي مبادئ قريبة له لتمكن من النظر واما ملاحظة المبادئ البعيدة فلا تنبغي ان يكون قد حصل له ذلك قبل تلك المبادئ لانها الواقعة فيها التصور حصول المبادئ القريبة له هذا والاولى ان يكون جميع التصورات او التصديقات نظريا لان بعض التصورات كصور الحرارة والبرودة وامثالها وبعض التصديقات كالصدقيات بان النفق والاثبات لا يجمعان ولا يرتفعان وبان الكل اعظم من الجزء ونظائرها حاصلتها لنا بلا نظر وكذا قوله اما ان يكون جميع التصورات والتصديقات اقول يعني ان التصورات اما ان يكون كلها بديهية او كلها نظرية او يكون بعضها بديهية وبعضها نظرية وقد بطل القسم الاول لان معين القسم الثالث وكل حال التصديقات لا يخفى عن هذه الاقسام الثلاثة فاندفع ما يقال من ان الاقسام ثمة لا ثلثة كما قاله الشارح حاصل من ضرب اقسام التصورات في اقسام التصديقات ولما كان التصورات والتصديقات امور موجودة لم يتجه ان يكونا ان لا يكون شي من التصورات بديهية ولا نظرية فان النظرية بمعنى اللا بديهية وان لا يكون شي من التصديقات بديهية كذا كذا معدوم فانه ليس كتابا ولا لا كتابا قوله فان من علم لزوم امر اقول اورد الدليل على ان كسار التصديقات فانه

فان قيل ان تلك الامور الغير المشابهة بكونها معدة لانها محال للمعدات وانه حكمها في عدم لزوم الوجود وان كانت منازعة عن المعدات في جواز الاجتماع في الجملة فان قلت العلوم السابقة وان لم يحجب اجتماعها مع المطمعة اي بالفعل لكنها يجب ان يجمعها محلة اي بالقوة كما ذكرت في المسائل الهندسية قلت ادراك النفس دفعة واحدة للامور الغير المشابهة محلة ليس بمجمع وانما المحل ادراكها اياها دفعة مفصلة فيجوز ان يحصل للنفس امور غير متشابهة مفصلة في ازمته غير متشابهة ويكون تلك الامور حاصلتها الان اي عند حصول المطمعة عليها محلة على اننا نقول كما حاز ان لا يكون تلك الامور حاصلتها بالفعل عند حصول المطمعة ايضا ان لا تكون حاصلتها بالقوة القريبة ولا بد من هذا الجواز من دليل قوله هذا الدليل مبني على حدوث النفس اقول قد يتوهم عدم انبثاؤه عليه لان الناظر لم يحصل المطمعة اذ انوجه اليه فلا بد ان يحصل عنده بعد ما قصد اليه وقبل ان يحصل المطمعة لجمع ما يتوقف عليه الادراك والعلوم وذلك زمان متناه يمتنع ان يحصل فيه امور غير متشابهة وفساده ظاهر لان حصول المطلق بطريق التسلسل يستلزم ان يكون تلك الامور حاصلتها في نفسه لو كانت في ازمته متعاقبة غير متشابهة ولما اذا توجه الى الحصول مطمعة بالنظر فلا يجب عليه فيه الا لا يلاحظ ما هي مبادئ قريبة له لتمكن من النظر واما ملاحظة المبادئ البعيدة فلا تنبغي ان يكون قد حصل له ذلك قبل تلك المبادئ لانها الواقعة فيها التصور حصول المبادئ القريبة له هذا والاولى ان يكون جميع التصورات او التصديقات نظريا لان بعض التصورات كصور الحرارة والبرودة وامثالها وبعض التصديقات كالصدقيات بان النفق والاثبات لا يجمعان ولا يرتفعان وبان الكل اعظم من الجزء ونظائرها حاصلتها لنا بلا نظر وكذا قوله اما ان يكون جميع التصورات والتصديقات اقول يعني ان التصورات اما ان يكون كلها بديهية او كلها نظرية او يكون بعضها بديهية وبعضها نظرية وقد بطل القسم الاول لان معين القسم الثالث وكل حال التصديقات لا يخفى عن هذه الاقسام الثلاثة فاندفع ما يقال من ان الاقسام ثمة لا ثلثة كما قاله الشارح حاصل من ضرب اقسام التصورات في اقسام التصديقات ولما كان التصورات والتصديقات امور موجودة لم يتجه ان يكونا ان لا يكون شي من التصورات بديهية ولا نظرية فان النظرية بمعنى اللا بديهية وان لا يكون شي من التصديقات بديهية كذا كذا معدوم فانه ليس كتابا ولا لا كتابا قوله فان من علم لزوم امر اقول اورد الدليل على ان كسار التصديقات فانه

۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

انجمن

۱۵۷

[illegible][illegible]

فرعها يحتاج الى رضى
يستلزم بطلانها
التي يحتاج اليه ان يوجد
الخاصة مع عقيدة اخرى
عدم التماسح اليه والاداء

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

و اما الفاتحه
از منقدهم
از منقدهم
از منقدهم

على نفي الاحتياج الى المنطق نفسه وجحباب بذل الجواب الذي ذكره الشارح ورد بان ابطال كونه بديهيا
وكسبيا يدل على انتفاءه في نفسه ولا غنى له بكونه المبرر محتاجا اليه انه يصح ان يبق المنطق محتاجا اليه
والا لكان اما بديهيا او كسبيا وكلاهما باطل فوجب ان يكون محتاجا اليه فظهر ان هذه شبهة ينسك بها في
هذا العلم سواء احتج اليه او لم يحتج اليه ولنا ايضا نقول في نفي المعارضة للمنطق كسبيا فلا يحتاج اليه
في الكتاب لنظريات الحاجة الى المنطق اما الاول فلانه لو لم يكن كسبيا لكان بديهيا وهو بطر والا
عن تعلمه واما الثاني فلانه لو احتج اليه مع كونه كسبيا لزوم الدور والسلسل ولم يثبت الشارح
هذا النفي اذ كان المناسب ان يقدم المص ذكر النظرى وان يشير الى لزوم الدور والسلسل في
الكتاب لنظريات الحاجة الى المنطق لان يفرض على لزومها في تحصيل نفسه ويمكن ان يفي لما بين المص
الاحتياج الى المنطق نفسه اذ ان بين ان حاله ما اذا اهل هو بديهي بجميع اجزائه حتى يستغنى عن تدوينه
في الكتب كسبيا بجميع اجزائه ^{حتى} يمنع تحصيله فضلا عن تدوينه وبين فساد القسمين فظهر ان المنطق
ليس مما استغنى عن تدوينه ولا مما يمنع تحصيله وتدوينه مع كونه محتاجا اليه فوجب ان يدون في
الكتب ولم يثبت ايضا الى هذا الوجه لان المشهور في كتب الفن ايراد المعارضة في هذا الموضع لنفي
الاحتياج اليه والله اعلم قوله لانها المقابلة على سبيل الممانعة اقول يعنى ان المعارضة مقابلة البدل
بدل لبل اخر مانع للاول في ثبوت مقتضاه وما ذكرتم ليس كك قوله لا يثبت عند العقل الابد العلم
موضوعه اقول لا يثبت عند العقل ثبوتنا لا يحصل له زيادة بصيرة في الشروع في العلم الابد العلم
بان موضوعه ما اذا اعنى المصدق بان التثبي الفلا في مثلا موضوع لهذا العلم كما اثبتنا اليه سابقا
قوله ولما كان موضوع المنطق اخص من مطلق الموضوع اقول هذا كلام القوم ويتبادر منه الى الفهم
المفصو نحو الموضوع كذا فلذلك اعترض عليه بان العلم بالخاص مسبوق بالعلم بالعام اذا جتمع ههنا
شيان احدهما ان يكون العلم بالخاص علمية بالكنه وثانيهما ان يكون العام ذاتيا للخاص وكلاهما
ممنوعان صورة النزاع واجيب عن ذلك بان الخاص ههنا اعنى موضوع المنطق مفيد والعام اعنى
موضوع العلم مطلق ولا يضمن معرفة المفيد الا بعد معرفة المطلق وانضمامه الى ما قبله ورد هذا
الجواب بان المظ ليس ههنا تصوم مفهوم موضوع المنطق حتى يصح توقفه على معرفة مفهوم الموضوع
بل المظ معرفة ما صدق عليه مفهوم موضوع المنطق كالمعلومات التصويتية والمصدقية والحق

[illegible]

[illegible]

مقتد ففقط ما ذكرتم بل الحق انه لما كان المقصود التصديق بان الشيء الفلاني موضوع المنطق وذلك لا يمكن
الا بعد معرفة مفهوم الموضوع لانه وضع محمولاً في هذا التصديق فشره اولاً فالحاصل ان المط في هذا
المقام لو كان تصديقاً عليه موضوع المنطق لم ينجح الى معرفة مفهوم الموضوع اصلاً لانه عارض
لا ذاتي واما اذا كان المط التصديق بالموضوعية اوجب الى بيان مفهومه سواء جعل في التصديق موضوعاً
وقيل موضوع المنطق هو هذا او جعل محمولاً وقيل هذا موضوع المنطق قوله بلحق الشيء لما هو هو اقول
لفظة ما موصولة واحد الضميرين راجع الى ما والاخر الى الشيء اي بلحق الشيء للامر الذي هو في ذلك الامر
هو في ذلك الشيء وحاصله بلحق الشيء لذاته كالتعجب للآخر لذاته لانسان فان قلت العارض للشيء
ما يكون محمولاً عليه خارجاً عنه وقوله التعجب ليس محمولاً على الانسان اوجب بانهم يتباحون في العبادات
كثيراً فيذكرون صيد المحول كالتعجب والمنطق والضمك والكتابة وغيرها ويريدون بها المحولات
المشتقة منها واعلم ان العوارض التي يلحق الاشياء لذاتها لا يكون بينها وبين تلك الاشياء علاقة
في شئونها لها بحسب نفس الامر واما العلم بشئونها لها فربما يحتاج الى برهان قوله كالحركة بالارادة
اللاحقة للانسان بواسطة ان حيوان اقول طريقة المتأخرين انهم يجعلون اللاحق بواسطة الحيز
الاعم من الاعراض الذاتية التي يبحث عنها في العلوم وليس بصحيحة لانه يلزم من ان يكون ذلك العلم
اللاحق اعم من الموضوع بل الحق ان الاعراض الذاتية ما يلحق الشيء لذاته او بما سواها سواء كان جزءاً له
او خارجاً عنه قوله لما فيها من الغرابة بالقياس الى المعروف اقول يعني ان الثلاثة الاول من الاعراض
الذاتية لانها لما استندت الى الذات في الجملة تنسب الى الذات ويسمى ذاتية واما الثلاثة الاخر
فهي وان كانت عارضة لذات المعروف لانها ليست مستندة اليها وفيها غرابة بالقياس الى ذات
المعروض فلم ينسب اليها بل سميت اعراضاً غريبة قوله والعلوم لا يبحث الا عن الاعراض الذاتية
لموضوعاتها اقول وذلك لان المقصود في العلم بيان احوال موضوعه والاعراض الذاتية لثبوت احوال
لها في الحقيقة واما الاعراض الغريبة فهي في الحقيقة احوال الاشياء اخرها بالقياس اليها اعراض
ذاتية فيجب ان يبحث عنها في العلوم الباحثة عن تلك الاشياء مثلاً الحركة بالقياس الى الابيض
عرض غريب بالقياس الى الجسم عرض ذاتي فيبحث عن تلك الحركة في العلم الذي موضوعه الجسم
وفس عليها ما عداها قوله فقول موضوع المنطق المعلومات المتصورة والتصديقية اقول

[illegible]

هو الاكرام الملقب به لما فيه الفضل على سائر اهل الجوارحه عند احوال البصر الموصوفه كونه موصفاً

ليس المراد انهما مطلقا موضوع للمنطق بل هي مفيدة بصحة الابطال موضوع له وذلك لان المنطق لا يبحث عن
جميع احوال المعلومات التصورية والتصديقية بل عن احوالها باعتبار صحة ابطالها الى مجهول وذلك الاحوال
هي الابطال وما يتوقف عليه الابطال واما احوال المعلومات لان هذه الحقيقة اعني صحة الابطال لا تكون دائما متوقفة
في الذهن او غير موجودة وكونها مطابقة لمبدأ الاشياء في انفسها او غير مطابقة لها الى غير ذلك من
احوالها فلا يبحث المنطق عنها اذ ليس غرضه متعلقا بها لان البحث عنها في علم الالهية موضوع للمنطق مفيد
بصحة الابطال لا بنفس الابطال المعلومات التصورية والتصديقية بل الابطال وما يتوقف عليه عرضيات
لا يبحث عنها في هذا العلم قوله فلا يبحث عن حيث انها يوصل الى مجهول تصور او تصديق اقول احوال المعلومات
التصورية التي يبحث عنها في المنطق ثلثة اقسام احدها الابطال الى مجهول تصور اما بالكنة كما في الحد الثاني
واما بوجه ما ذاني او عرضي كما في الحد الناقص والرسم الناقص وذلك باب التفرقات وثانيها ما يتوقف
عليه الابطال الى المجهول التصوري توفقا فربما يكون المعلومات التصورية كلية وجزئية وفدائية وعرضية
وجزئية وفضلا وخاصة فان الموصل الى التصوري كمن هذه الامور فالابطال ما يتوقف على هذه الاحوال
بلا واسطة وذكر الجزئية ههنا على سبيل الاستطراد والبحث عن هذه الاحوال في باب الحكيات الخمسة
وثالثها ما يتوقف عليه الابطال الى المجهول التصديق توفقا بعيدا اي بواسطة لكون المعلومات التصورية
ومحولات والبحث عنها في ضمن باب القضاء واما احوال المعلومات التصديقية التي يبحث عنها في المنطق
اقسام احدها الابطال الى المجهول التصديق بعيدا او غير بعيدا كان جازما او غير جازم وذلك مباحث القياس
والاستفراء والتشثيل التي هي انواع الحجج وثانيها ما يتوقف عليه الابطال الى المجهول التصديق توفقا
قريبا لكونها قضية او عكس قضية او نقض قضية وذلك مباحث القضاء وثالثها ما يتوقف عليه
الابطال الى المجهول التصديق توفقا بعيدا لكون المعلومات التصديقية مفدما وتوالي فان المقدم و
الناسي قضيتان بالقوة القريبة فهما معدتان في المعلومات التصديقية دون التصورية بخلاف
الموضوع والمحمول فانها من قبل التصور اقول والمجهول ما تصور وما تصديق اقول لما انحصر العلم
في الصور والتصديق انحصر العلوم في الصور والتصديق بقطعنا وانحصر المجهول انحصر في الصور و
التصديق لان ما كان مجهولا اما ان يكون بحيث اذا علم وادرك كان ادراكه تصورا واما ان يكون بحيث
اذا علم وادرك كان ادراكه تصديقا قوله فلا نفي في اغلب مركب اقول وذلك لان الحد الثاني

والا يصح بحث عن نفس الابصار لانها ليس من الاعراض الذاتية بل هي فروع

والأحوال التي يوقف عليها الإحصاء
فوله هذه الأحوال قولك ربي إلى الأبد

[illegible][illegible]

نصیر

هذا هو المقصود من قوله لا بد في الصدق من تصور الابقاع والاشترار لا يشترط
 ان يكون المفعول عليه من تصور الابقاع والاشترار بل هو مقتضى الابقاع والاشترار

والصدق لا يشترط تصور الابقاع والاشترار بل هو مقتضى الابقاع والاشترار
 والصدق لا يشترط تصور الابقاع والاشترار بل هو مقتضى الابقاع والاشترار

هذا هو المقصود من قوله لا بد في الصدق من تصور الابقاع والاشترار لا يشترط
 ان يكون المفعول عليه من تصور الابقاع والاشترار بل هو مقتضى الابقاع والاشترار
 والصدق لا يشترط تصور الابقاع والاشترار بل هو مقتضى الابقاع والاشترار
 والصدق لا يشترط تصور الابقاع والاشترار بل هو مقتضى الابقاع والاشترار

بالحكم في الموضوعين ابقاء النسبة وانما يكونا يعني ولا بد في الصدق من تصور الابقاع والاشترار لا يشترط
 الابقاع والاشترار بل هو مقتضى الابقاع والاشترار بل هو مقتضى الابقاع والاشترار
 بقطعاً كما حفظه فلان قلت هناك وجوب رابع وهو ان يراد بالاول الابقاع وبالثاني النسبة المحكية فلنا يلزم
 ان يكون المفعول لا بد في الصدق من تصور الابقاع والاشترار لا يشترط
 قطعاً مع ان المفعول وهو ان الحكم بطلان على النسبة المحكية وعلى بقا حاصل على هذا الوجه قوله قال الامام
 في الملخص ام قول المفسر من هذا الكلام ايراد اعتراض على ما تقدم من قوله فقول قوله لان كل صدق لا بد فيه
 ودفع ذلك الاعتراض اما تقرير الاعتراض فهو ان المص لم يقل لان كل صدق لا بد فيه من تصور الحكم حتى يصح
 ما فرغنا عليه من ان الحكم لو اريد به ابقاء النسبة لكان تصور الابقاع داخل في ماهية الصدق ولنا اذ اخبر
 على اربعة بل قال لان كل صدق لا بد فيه من تصور المحكوم عليه وببر الحكم وهذه العبارة تحمل وجهين احدهما
 ان يجعل قوله والحكم معطوفاً على المحكوم عليه ويكون المعنى ولا بد فيه من تصور الحكم ومعهم ما ذكرتم والثاني
 ان يجعل قوله والحكم معطوفاً على تصور المحكوم عليه ويكون المعنى ولا بد فيه من نفس الحكم فلو جعل الحكم بمعنى
 الابقاع لم يلزم محذوراً أصلاً بل كان الحكم نفسه جزء من الصدق لا تصورهم نعم ما ذكرتم وهو ان تصور الحكم
 جزء من اجزاء الصدق يتم في عبارة الملخص حيث صرح فيها بان المعنى الصدق تصور الحكم فلو كان الحكم
 بمعنى الابقاع لكان اجزاء الصدق على اربعة لا بقول الامام جعل الحكم بمعنى الابقاع اذ اكا كما من
 الاول بل وسماه تصوراً فادعى ان كل صدق لا بد فيه من ثلاث تصور ان تصور المحكوم عليه وببر والتصور
 الذي هو الحكم ومع فلا يتم ما ذكره شارح في عبارة الملخص ايضا لانا نقول مذهب الامام ان الابقاع فعل
 لا ادراك فوجب ان يريد بالحكم في تلك العبارة النسبة المحكية لا الابقاع والالزاد اجزاء الصدق
 عنده على اربعة واما تقرير الدفع فان قيل لا يصح ان يكون قوله والحكم معطوفاً على تصور المحكوم عليه ولا
 لوجب ان يكون لامتناع الحكم من جعل احد هذين الامرين اي المحكوم عليه والمحكوم به ولو حمل الامر على
 الامرين كما في تعريفات هذا الفن ظهر الفسار من وجه وهو عدم انطباق الدليل على المدعى لان الدليل
 لا يثبت الامرين والمدعى مركب من امور ثلاثة وايضا يلزم ان يكون ذكر الحكم في المدعى لغوا لا يدخل فيما
 هو المقصود ههنا من تقديم التصو على الصدق قوله لا شغل للمنطقي من حيث هو منطقي اقول انما
 اعبر هذه الحجة لان المنطقي اذا كان نحوياً ايه فله شغل بالالفاظ لكن لا من حيث هو منطقي بل

هذا هو المقصود من قوله لا بد في الصدق من تصور الابقاع والاشترار لا يشترط
 ان يكون المفعول عليه من تصور الابقاع والاشترار بل هو مقتضى الابقاع والاشترار

هذا هو المقصود من قوله لا بد في الصدق من تصور الابقاع والاشترار لا يشترط
 ان يكون المفعول عليه من تصور الابقاع والاشترار بل هو مقتضى الابقاع والاشترار



من حيث هو مخوى قوله لكن لما توقفنا فاده المعاني واستفادتها على الالفاظ افول فالمنطقي اذا اراد
 ان يعلم غيره جمهولا تصوريا او تصديقا بالقول الشارح او الحجة فلا بد له هناك من الالفاظ لممكنه
 ذلك واما اذا اراد ان يحصل هلفنه احد المجهولين باحد الطرفين فليس الالفاظ هناك امرا ضروريا
 ان يمكنه تفعل المعاني مجردة عن الالفاظ لكنه عسر جدا وذلك لان النفس قد تعودت بملاحظة المعاني
 من الالفاظ بحيث اذا اودت ان تفعل المعاني وتلاحظها تفعل الالفاظ وتنفل منها الى المعاني ولو
 ارادت ان تفعل المتأخر فترصع عليها ذلك صعوبة ثالثة كما يشهد به الرجوع الى الوجدان بل نقول ان
 من اراد استفادة المنطق من غيره او افادته لباهاه احاج الى الالفاظ وكذا الحال في سائر العلوم فذلك
 عدت مباحث الالفاظ مقدمة للشرع في العلم كما اشرنا ثم ان المنطقي يبحث عن الالفاظ على الوجه
 الكلي المتناول لجميع اللغات ليكون هذه المباحث مناسبة للمباحث المنطقية فانها امور قانونية
 متناهية لجميع المفهومات وبما يورد على السند في احوال مخصوصة للغة التي قد بها هذا الفن لزيادة
 الاعتناء بها قوله من العلم افول يريد بالعلم الادراك العلم من ان يكون تصوريا او تصديقا بغيرها او غيره
 قوله كدلالة الحظ والعقد افول وكل دلالة نصيبية والاشارة وهذه دلائل غير لفظية لكنها
 وقد يكون دلالة غير اللفظية عقلية كدلالة الاشارة المؤثر قوله والوضع جعل اللفظ باراء المعنى قوله
 هذا تعريف وضع اللفظ واما وضع المطلق المتناول له وغيره فهو جعل شيء باراء شيء اخر بحيث اذا
 فهم الاول فهم الثاني قوله كدلالة اخر افول هو بفتح الهاء والخاء المعجمة يدل على المحرر واما اح بفتح
 الهاء اوضهها والحاء المهملة فذل على وجع الصدر بفتح الراء الرجل اذا سعل قوله فان طبع الالفاظ
 نقض اللفظية عند عرض المعنى له افول وبهذا الاقضاء صا هذا اللفظ دلائل ذلك المعنى
 اعني الوجع فيكون الدلالة منسوبة الى الطبع كما ان صدور اللفظ منسوب الى الطبع ايضا قوله من وراء
 الجدار افول انما اعني هذا العهد لظهور دلالة اللفظ على وجود الالفاظ عقلا فان السمع من المشا
 بعلم وجود لفظه بالمشاهدة لا بد لالة اللفظ عليه عقلا واما السمع من وراء الجدار فلا يعلم وجود
 لفظه لا بد لالة اللفظ عليه عقلا وانحصار الدلالة اللفظية وغيرها من محقق لا شبهة فيه واما انحصار
 الدلالة اللفظية في الوضعية والطبيعية والعقلية فبالاستفراء لا بالحصول العقلي الدائر بين القوى
 الاثبات فان دلالة اللفظ اذا لم تكن مستندة الى الوضع ولا الى الطبع لا يلزم ان يكون مستندة

من حيث هو مخوى قوله لكن لما توقفنا فاده المعاني واستفادتها على الالفاظ افول فالمنطقي اذا اراد
 ان يعلم غيره جمهولا تصوريا او تصديقا بالقول الشارح او الحجة فلا بد له هناك من الالفاظ لممكنه
 ذلك واما اذا اراد ان يحصل هلفنه احد المجهولين باحد الطرفين فليس الالفاظ هناك امرا ضروريا
 ان يمكنه تفعل المعاني مجردة عن الالفاظ لكنه عسر جدا وذلك لان النفس قد تعودت بملاحظة المعاني
 من الالفاظ بحيث اذا اودت ان تفعل المعاني وتلاحظها تفعل الالفاظ وتنفل منها الى المعاني ولو
 ارادت ان تفعل المتأخر فترصع عليها ذلك صعوبة ثالثة كما يشهد به الرجوع الى الوجدان بل نقول ان
 من اراد استفادة المنطق من غيره او افادته لباهاه احاج الى الالفاظ وكذا الحال في سائر العلوم فذلك
 عدت مباحث الالفاظ مقدمة للشرع في العلم كما اشرنا ثم ان المنطقي يبحث عن الالفاظ على الوجه
 الكلي المتناول لجميع اللغات ليكون هذه المباحث مناسبة للمباحث المنطقية فانها امور قانونية
 متناهية لجميع المفهومات وبما يورد على السند في احوال مخصوصة للغة التي قد بها هذا الفن لزيادة
 الاعتناء بها قوله من العلم افول يريد بالعلم الادراك العلم من ان يكون تصوريا او تصديقا بغيرها او غيره
 قوله كدلالة الحظ والعقد افول وكل دلالة نصيبية والاشارة وهذه دلائل غير لفظية لكنها
 وقد يكون دلالة غير اللفظية عقلية كدلالة الاشارة المؤثر قوله والوضع جعل اللفظ باراء المعنى قوله
 هذا تعريف وضع اللفظ واما وضع المطلق المتناول له وغيره فهو جعل شيء باراء شيء اخر بحيث اذا
 فهم الاول فهم الثاني قوله كدلالة اخر افول هو بفتح الهاء والخاء المعجمة يدل على المحرر واما اح بفتح
 الهاء اوضهها والحاء المهملة فذل على وجع الصدر بفتح الراء الرجل اذا سعل قوله فان طبع الالفاظ
 نقض اللفظية عند عرض المعنى له افول وبهذا الاقضاء صا هذا اللفظ دلائل ذلك المعنى
 اعني الوجع فيكون الدلالة منسوبة الى الطبع كما ان صدور اللفظ منسوب الى الطبع ايضا قوله من وراء
 الجدار افول انما اعني هذا العهد لظهور دلالة اللفظ على وجود الالفاظ عقلا فان السمع من المشا
 بعلم وجود لفظه بالمشاهدة لا بد لالة اللفظ عليه عقلا واما السمع من وراء الجدار فلا يعلم وجود
 لفظه لا بد لالة اللفظ عليه عقلا وانحصار الدلالة اللفظية وغيرها من محقق لا شبهة فيه واما انحصار
 الدلالة اللفظية في الوضعية والطبيعية والعقلية فبالاستفراء لا بالحصول العقلي الدائر بين القوى
 الاثبات فان دلالة اللفظ اذا لم تكن مستندة الى الوضع ولا الى الطبع لا يلزم ان يكون مستندة

الى العقل فطعا لكننا استغرانا فلم نجد الا هذه الالقسام الثلاثة قوله متى اطلق او احسن اقول اي كلما اطلق فان
 الدلالة المعبر عنها في هذا الفن ما كانت كلية واما اذا فهم من اللفظ معنى بعض الاوقات بواسطة قرينة فاصحاب
 هذا الفن لا يحكمون بان اللفظ ^{فلا} دل على ذلك المعنى بخلاف اصحاب العربية والاصول قوله للمعلم بوضعه اقول
 احسن اذن الدلالة الطبيعية والعقلية واما قال للمعلم بوضعه اي بوضع ذلك اللفظ ولم يقبل للمعلم بوضعه
 اي لغناه لئلا يختص بدلالة المطابقة وانحصار الدلالة للفظية الوضعية في اقسامها الثلاثة المذكورة بالمحصور
 العقلي لان دلالته للفظ بالوضع اما ان يكون على نفس الموضوع له او على جزئه او على خارجه قوله وعلى الامكان
 العام تقيما اقول يريد ان لفظ الامكان حين اطلق على الامكان الخاص يدل على الامكان العام دلالته تضمنية
 وذلك لا ينافي دلالته على الامكان العام ايضا دلالته مطابقة وذلك لانه اجتمع في الامكان العام شيان
 احدهما كونه جزئ المعنى الموضوع له اعني الامكان الخاص والثاني كونه موضوعا له فلا يدل على لفظ الامكان
 عليه لا لئلا يثبت من ثبوتك الجنتين فاذا اعتبرنا دلالته تضمنية صدق عليها انها دلالته للفظ على تمام المعنى
 الموضوع له واذا قيدنا احد المطابقة بفيد التوسط خرجت تلك الدلالة تضمنية عن حد المطابقة قوله
 لتحقيقها اقول اي لتحقيق تلك الدلالة تضمنية فانها ثابتة بواسطة وضع اللفظ للامكان الخاص لا يدل
 فيها الوضع للامكان العام بل الوضع للامكان العام سبب دلالته اخرى عليه مطابقة قوله وعلى الضو
 التزاما اقول لما كان الضو مشتملا على جنتين احدهما كونه لازما للموضوع له اعني الجرم والثانية
 كونه موضوعا له فلفظ الشمس يدل عليه دلالتين احدهما مطابقة والاخرى التزاما وبصدق على هذه
 الدلالة التزامية انها دلالته للفظ على المعنى الموضوع له فينقضي حد المطابقة بالالتزام فاذا اعتبر
 قيد التوسط لم ينقض قوله كان دلالته عليه مطابقة اقول اعني ان هناك دلالته مطابقة وان كان
 هناك دلالته تضمنية لما عرفت فلك المطابقة تدخل في حد المضمن ان لم يقيد بذلك القيد وان
 قيد فلا استفاضة قوله وعني به الضو اقول كان دلالته عليه مطابقة وهناك ايضا دلالته التزامية
 كما عرفت فتم ولا يخفى في ان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه اقول اي عن المعنى الموضوع له والالزام
 ان يكون كل لفظ وضع لغته في الاعلام غير متناهية وهو البطلان فلا بد للدلالة على الخارج من
 شرط واما الدلالة على المعنى الموضوع له اعني المطابقة فيكشف فيها العلم بالوضع فان السامع اذا علم ان
 اللفظ المسموع موضوع لمعنى فلا بد ان ينقل ذهنه من سماع اللفظ الى ملاحظة ذلك المعنى وهذا هو

كما ان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه اقول اي عن المعنى الموضوع له والالزام ان يكون كل لفظ وضع لغته في الاعلام غير متناهية وهو البطلان فلا بد للدلالة على الخارج من شرط واما الدلالة على المعنى الموضوع له اعني المطابقة فيكشف فيها العلم بالوضع فان السامع اذا علم ان اللفظ المسموع موضوع لمعنى فلا بد ان ينقل ذهنه من سماع اللفظ الى ملاحظة ذلك المعنى وهذا هو

قوله وعلى الامكان العام

قوله وعلى الضو



[illegible]

الدلالة المطابقة وكذا اذا علم ان اللفظ لمعان متعدد فانه عند سماعه لم ينتقل ذهنه الى اللفظة بل الى
المعاني بها فيكون اللفظ مطابقة وان لم يعلم ان مراد المتكلم ما ذم من تلك المعاني فان كون اللفظ
مراد المتكلم ليس منبراً في دلالة اللفظ عليه اذ هي اعني دلالة اللفظ على المعنى عبارة عن كونه مفهوماً من اللفظ
سواء كان مراد المتكلم اولاً واما الدلالة التضمنية فلا يحتاج اليها الى اشتراط لان اللفظ اذا وضع لمعنى من
كان اللفظ على كل واحد من اجزائه دلالة تضمنية لان فهم الجزء لازم لفهم الكل ولا يمكن ان يكون اللفظ موصوفاً
لخصوصية معنى مركب من اجزاء غير متشابهة حتى يلزم دلالة اللفظ الواحد على امور غير متشابهة دلالة تضمنية
ولا يمكن ايضا ان يوضع لفظ واحد لكل واحد من معان غير متشابهة حتى يلزم كونه دالاً بالمطابقة على ما لا
يقدر عليه قوله ولا اجل انه يلزم من فهم المعنى الموضوع له فهمه اقول الدلالة التضمنية داخلية في هذا القسم لان
المعنى التضمني وان لم يوضع له اللفظ لكنه يلزم من فهم المعنى الموضوع له فهمه قطعاً وقوله والعدم المضاف الى
البصر يكون البصر خارجاً عنه اقول المضاف اذا اخذ من حيث هو مضافاً كانت الاضافة داخلية فيه والمضاف
الخارج عنه واذا اخذ من حيث هو ذاته كانت الاضافة ايضاً خارجة عنه ومفهوم العمى هو لعدم المضاف
الى البصر من حيث هو مضافاً فيكون الاضافة الى البصر داخلية في مفهوم العمى ويكون البصر خارجاً عنه
قوله لجواز ان يكون اللفظ موضوعاً للمعنى بسيط اقول بهذا الدليل ايضاً يعرف ان الالتزام لا يستلزم
التضمن فان المعنى البسيط اذا كان له لازم ذهني كان هناك الالتزام بين التضمن قوله فغير متفق
قد يقال عدم استلزام المطابقة للالتزام متيقن ويستدل عليه بانه لا يجوز ان يكون لكل معنى لازم
ذهني والالتزام من خصوصية واحد تصور لازم ومن تصور لازم تصور لازم وهكذا الى غير النهاية
فلزم من خصوصية واحد ادراك امور غير متشابهة دفعة واحدة وهو محال لانه ان يكون هناك معنى
لا يكون له لازم ذهني فاذا وضع اللفظ بازاء ذلك المعنى دل عليه مطابقة ولا التزام ورد ذلك
لجواز ان يكون بين معنيين تلازم متعاكس فيكون كل منهما لازماً ذهنيّاً للآخر ولا استحالة في ذلك كما
في المضامين مثل الابوة والبنوة وذلك لان التلازم من الطرفين لا يستلزم توقف كل منهما على الآخر
حتى تكون دوراً محالاً ومنهم من استدل على عدم الاستلزام باننا نجزم قطعاً بجواز تغفل بعض المعاني
مع الذهول عن جميع ما عداها فيحقق هناك المطابقة بدون الالتزام فان صح ذلك فقد تم ما عدا
من عدم الاستلزام قوله وزعم الامام اقول مبناه على ان سلب الغير لازم ذهني لكل معنى من المعاني

بازو خاع و غیره متا صید
باب الحیوان فی صید

عبد الله انما كانا في حالتين ومجرب ضعيف مختلفين فليس هناك زيادة الالباس بين الافنام بخلاف ما نحن فيه فان التركيب افراد فيه وان كانا باعتباري الدلائل لكنهما في حالة واحدة بموجب وضع واحد في المنطق

زيادة الالباس قوله فالاولى ان يقال الافراد والتركيب بالنسبة الى المعنى المضمنى والالتزامي اقول ذكر الافراد ههنا على ما في بعض النسخ استطراد والصحيح تركه الا ان التركيب باعتبار المعنى المضمنى والالتزامي لا يتحقق الا اذا تحقق باعتبار المعنى المطابقي واما الافراد فبالعكس فانه اذا تحقق باعتبار المعنى المطابقي تحقق باعتبار المعنى المضمنى والالتزامي لكن التركيب هو المفهوم الوجودي واعتباره بموجب المعنى المطابقي يعني عن اعتباره بموجب المعنيين الاخرين فلذلك اعتبر المطابقة وحدها ولم يلتفت الى ما يقتضيه الافراد من الاعتناء

بغير المطابقة قوله واما في الالتزام فلا ندر اذ دل جزء اللفظ على الجزء المعنى الالتزامي بالالتزام اقول اعني عليه بان الدلالة الالتزامية وان استلزم المطابقة الا ان تركيب اللفظ بموجب الالتزام لا يستلزم تركيب المطابقة لجواز ان يكون المعنى الالتزامي مركبا يدل جزء اللفظ على جزءه ولا يكون المعنى المطابقي كذلك ولا محذور في ذلك اذ لا يلزم وجود دلالة الالتزام بلا مطابقة بل يلزم تركيب المدلول الالتزامي والاول المطابقي ولا دليل يدل على اشتقاق ذلك ورد هذا الاعتراض بان جزء اللفظ اذ دل على جزء معناه الالتزامي بالالتزام فلا بد ان يكون لهذا الجزء من اللفظ مدلول مطابقي والالزام ثبوت الالتزام بدفع المطابقة والجزء الاخر من اللفظ لا يكون مهيلا والاول يمكن هناك تركيب بل يضم مهيلا الى صنعته واذا لم يكن مهيلا بل موضوعا للمعنى فلذلك المعنى لا يكون عن المدلول المطابقي بجزء الاول والا لكانا لفظين مترادفين يدل كل منهما على كل ما يدل عليه الاخر فلا تركيب هناك ايضا بل يكون معنى مغايرا للمعنى الجزء الاول فقد حصل الجزئي اللفظ مدلولان مطابقيان قطعا ولزم التركيب باعتبار المطابقة ايضا فان قلت اذ دل جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامي لا يلزم ان يكون تلك الدلالة بالالتزام لان المعنى الالتزامي وان كان خارجا عن المعنى المطابقي الا انه لا يلزم ان يكون اجزاء المعنى الالتزامي خارجة عن المعنى المطابقي وذلك لان المركب من الداخل والخارج قلته لانه على جزء المعنى الالتزامي اما ان تكون التزامية او مضمينية او مطابقة وعلى التقادير الثلاثة ثبت لذلك الجزء من اللفظ مدلول مطابقي ولا بد ايضا ان يكون للجزء الاخر من اللفظ مدلول مطابقي اخر كما بيناه فليزم التركيب بموجب المطابقة قطعا قوله فان لم يصلح لجزء واحد فهو الاداة اقول بشكل هذا يمثل الضماير المتصلة كالالف في ضبا والواو في ضربوا

[illegible][illegible]

ان كان اللفظ لا ينفك عن معناه... فان كان اللفظ لا ينفك عن معناه... فان كان اللفظ لا ينفك عن معناه...

والكاف ضربك والباء في غلام فان شئت من هذه الضمائر لا يصلح لان يجزئ به وحده ويرى ما يجاب بان المراد
 من عدم صلاحية الاداة لان يجزئها وحدها انها لا يحصل لذلك لانفسها ولا يجردها وتلك الضمائر
 لان يجزئها وحدها فان الالف ضربا بمعنى هما والواو ضربا بمعنى هم والكاف ضربا بمعنى انت والباء
 غلامى بمعنى انا وهذه المرادفات يصلح ان يجزئها وحدها وليس لفظه في مرادفة للظرفية حتى يرد انها لا تكون
 اداة ايضا لان لفظه الظرفية معناها مطلق الظرفية ولفظه في معناها ظرفية مخصوصة بمعنى بين
 حصوله وبين الدار وهذه الظرفية المخصوصة المعنى على هذا الوجه لا يصلح لان يجزئها ولا عنها بخلاف
 معنى مطلق الظرفية فانه صالح لها وفسر على ذلك معنى لفظه من ومعنى لفظه الاستدعاء ولو قيل الاداء
 ما لا يصلح لان يجزئها او يجزئ عنها لم يرد الضمائر التي وضعت مجزئ عنها كالف والواو والياء في ضرب
 نعم يحتاج في ضربك غلامى الى التاويل المذكور ولو قيل اللفظ المفرد اما لا يصلح معناه لان يجزئ وحده
 فهو لاداة لم يجزئ الى تاويل قوله ولا دخل لى في الاخبارية اقول قيل ليس عليه المقصود من زيد الدار الاختصاص
 عنه بالمقصود بل بالخصوص في الدار فلا بد ان يكون جزء المجزئ في المعنى كما ان لا جزء من المجزئ فلا فرق
 وهذا كلام حتى نذكر الشارح نظر الى جانب اللفظ فوجد الرفع الذي هو حق المجزئ في هذا التركيب حاصلا
 في اخر المقدر قبل كلمة في حكم بان المجزئ قد تم قبلها ووجد في لا حجر حاصلا بعد لا فحصل جزء من المجزئ
 قوله حتى انهم قسموا الادوات الى غير زمانية يعني ان القوم في اول باب الفضاها ذكروا ان الرابطة بين
 الموضوع والمحمول اداة وقسموا الرابطة الى غير زمانية وهي ما لا يدل على ما اصلا هو في قولك زيد
 هو قائم والى زمانية وهي ما تدل عليه ككان زيد كان قائما فذلك لك على انهم عدوا الافعال الناقصة
 ادوات قوله ونظر النحاة فيها من حيث اللفظ فنفه اقول لان مقصودهم تصحيح الالفاظ فلما وجدوا
 الافعال الناقصة انها تشارك ما عداها من الافعال السماة بالثامه لتمامها مع فاعلها كلاما في كثير
 من العلامات والاحوال اللفظية جعلوها افعالا ما القوم فقد جردها ان معانيها توافقت معاني
 الادوات في عدم صلاحية الاجباها وحدها ادرجوها في الادوات وان كانت بمنزلة عن سابو
 الادوات بالدلالة على الرافان ولذلك سماها بعضهم كلمات وجودية لانها تدل على الشئ من
 ثم قيل الاولى ان يرتفع القسم ويق اللفظ المفرد اما ان يكون معناه غير تام اى لا يصلح لان يجزئ ولا عنه
 واما ان يكون معناه تاما اى يصلح لاحدهما او هما معا والاول اعني غير التام اما ان لا تدل على

ان كان اللفظ لا ينفك عن معناه... فان كان اللفظ لا ينفك عن معناه... فان كان اللفظ لا ينفك عن معناه...

برو لوجه... ان كان اللفظ لا ينفك عن معناه...

[illegible]

فوله فاما ان يحبس المفسد الخ واولئك
يقتل واولئك يصلح لان يحبس فان
يحبس على زمان معين فهو اكله واولئك
وان لم يصلح فهو الاداة عامة
لان

هو الاداء واما ان يدل عليه وهو الافعال الناقصة والثاني ايضا ان لم يدل على زمان بهيئته فهو الاسم
وان دل فهو الكلمة وتبقى ايضا الاسماء الموصولة لا يصلح ان يخبر بها وحدها فيجب ان يكون اداءه واجباً بانها
صاحبة لذلك لكنها لا يهاجمها يحتاج الى صلة تثبتها فالمحكوم به والمحكوم عليه هو الموصول والصلة
خارجة عنه مبينة له قوله وان صلح لان يخبر به وحده اقول هذا القسم يكون مفهوماً وجودياً كان اولاً بالقياس
عن القسم الذي قد مره يكون مفهوماً عدمياً لكن هذا القسم الوجودي ينقسم الى قسمين فلو قدم فاما ان ينقسم
الى قسمين اولاً ثم يذكر ما هو قسمه فيلزم ثباً على القسمين وذلك بوجوب انتشاره في الفهم واما ان
يذكر ما هو قسمه عقيبه ثم يعاد الى تقسيمه ثانياً وذلك بوجوب تكراره في ذكر القسم الوجودي كما في عبارة
الكافية في تقسيم الكلمة الى اقسامها فاختبرها بالتقديم العكس اخرها واغنى المحذورين واما في تقسيم
القسم الثاني اعني تقسيم ما يصلح لان يخبر به وحده الى قسمين فقد روي تقديم الوجود اعني الكلمة
على العكس اعني الاسم اذ لا محذور ههنا قوله كضرب يضرب اقول فالاول مثال لما يلي بهيئته
على الزمان الماضي والثاني مثال لما يدل بهيئته على الزمان الحاضر وعلى الزمان المستقبل ايضا
لكونه مشتركاً بينهما قوله بل بحسب جوهره ومادته كالزمان اقول لم يرد بذلك ان الجوهر وحده دال على
تلك الازمنة حتى يرد انه يلزم من ذلك ان يكون ثقالاً للزمان باسرها دالة على ما يدل عليه لفظ الزمان
وهو بيطاً قطعاً بل اراد ان الجوهر له مدخل في الدلالة على الزمان بخلاف الكلمة فان الهيئته ههنا مستقلة
بالدلالة على الزمان كما سنذكره واغرض بان الدلالة الكلمة على الزمان بالصيغة ان صح انما تصح لغة
العرب من لغة العجم فان قولك آمد وآبد متحدان في الصيغة ومختلفان بالزمان وقد تقدم ان
نظر الفن في الالفاظ على وجه كلي غير مخصوص بلغة دون اخرى واجيب بان الاهتمام باللغة العربية
التي دون بها الفن غالباً في زماننا اكثر فلا بد اختصاص بعض الاحوال بهذه اللغة كما مر من الالفاظ
قوله بشهادة اختلاف الزمان عند اختلاف الهيئته فان احدث المادة كضرب ويضرب اقول
عليه بان صيغ الماضي في التكلم والخطاب الغيبة مختلفة قطعاً ولا اختلاف في الزمان بل نقول صيغة
المجهول من الماضي مخالفة بصيغة المعلوم وصيغة من الثلاثة المجرد والمزهد فيه والرابع المجرد
المزهد فيه مختلفة بلا اشتباه وليس هناك اختلاف زمان فليس اختلاف الصيغة مستلزمة
لاختلاف الزمان حتى يتم شهادته على ان الدال على الزمان هو الصيغة قوله واتحاد الزمان عند اتحاد

فقدوا عن غلبه بان دلاله الکلمه
حاصله ان ما ذکرست فرقه فی الکلمه
انما ندل برین علی زمان معین بنابر
کلمات لغت عرب که بنادر
کلمات لغت عرب که بنادر

وَأَجِبْ أَنْ الْمُرَادُ مِنْ خِلَافِ الْعَيْنِ
لَا يَخْفَى مِنْ أَحْكَامِ وَكُنُفَاتِ
صَلَتْ تَمَكُّ الْعَيْنِ عِنْدَ أَنْزِلَ الْغَيْبِ
الْأَعْرَضِ صَبِيحَ تَحْلُمِ وَنَهْجِ
وَأَجِبْ أَنَّ الْمُرَادَ لَوْلَا الْعَيْنِ
الْمَحْجُودِ فَتَرَادُفُ لَوْلَا الْعَيْنِ

عمر واحد فنان



۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الصيغة أقول رد هذا ايضا بان صيغة المضارع بدأ على الحال والاستقبال على الأصح وليس هناك اختلاف
الصيغة فالاولى ان يوصل ما يصلح لان يجزى به وحده اما ان يصلح لان يجزى عنه او لا والاول اسم والثاني كلمة
فان قلت يلزم من في اللسان يكون اسما، الا فلما كلمات قلت لا بعد ذلك لان ههنا ان كان بمعنى
بمعنى ان يكون كلمة مثله واماعد النجاة اياها اسما فللا مود اللفظية وبالجملة كل ما لا يصلح معناه
لان يجزى به وحده فهو عند القوم اداة سواء كان عند النجاة فعلا كالافعال الناضية واسما كاذن نظا
وكل ما يصلح لان يجزى به وحده ولا يصلح لان يجزى به عنه فهو عندهم كلمة وان كان عند النجاة من الاسماء فعلى هذا
يكون امسا اذ الاداة عن اخويها يفيد عهدا وامسا الكلمة عنها يفيد وجودا عن الاسم يفيد عهدا وامسا
الاسم عنها يفيد بين وجود بين قوله مسموعة اي منبهة في السمع بان يسمع بعضها قبل وبعضها بعد قوله
وهي اللفاظ والحروف اقول اراد بالالفاظ ما تركب من الحروف كقوله وقائم وبالحروف ما يقابلها كقولك
بكتفا من تركب من اداة واسم وكل واحد منهما حرف واحد ولو اكفى بالالفاظ لكفاه لسانها والحروف ايضا
قوله ليست بهذه المشا نه اقول لان المادة والهيئة مسموعتان معا هذا قوله اشارة الى صفة الاسم
بالقياس الى معناه وانما جعل هذه الصفة مخصوصة بالاسم لان انقسام اللفظ الى الجزئية والكلية انما هو
بحسب انقسام معناه بالجزئية والكلية ومعنى الاسم من حيث هو معناه صالح للانقسام بهما فان معنى زيد
من حيث هو معناه معنى مستقل يصلح ان يوصف بالجزئية ويحكم بها عليه وكذا معنى الانسان يصلح لان يحكم
عليه بالكلية واما الحروف فان معناه من حيث هو معناه ليس معنى مستقلا صالحا لان يحكم بشئ اصلا
وذلك لان معنى من مثله هو الابداء مخصوص ملحوظ بين السمع والبصر على وجه يكون هوالة للملا
ومراة لتعرف حالهما فلا يكون بهذا الاعتبار ملحوظا قصدا فلا يصلح لان يكون محكوما به فضلا عن ان يكون
محكوما عليه وكذا الفعل التام كضرب مثلا يشتمل على كذا الضرب وعلى نسبة مخصوصة بينه وبين فاعله
وتلك النسبة ملحوظة بينهما على انهما انما لاحظتهما على قياس معنى الحروف في هذا المجموع اعني الحدث مع
النسبة الملحوظة بهذا الاعتبار معنى غير مستقل بالمعنوية فلا يصلح لان يحكم عليه بشئ اخر ثم جزؤه اعني
الحدث وحده ما خوذ في مفهوم الفعل على انه مسند الى شئ اخر فصار الفعل باعتبار جزء معناه محكوما
واما باعتبار مجموع معناه فلا يكون محكوما عليه ولا محكوما به اصلا فالفعل انما اما ان يوصف بالحرف بالعبارة
اشمال معناه على ما هو مسند الى غيره بخلاف الحرف اذ ليس له معنى ولا جزء معنى يصلح لان يكون مسندا

[illegible]

دست‌نویس
مجموعه‌ای از

۱۴۱ الف الف حقیقتہ لکننا مضمین صفات کو

[illegible]

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ...
اللفظ الذي هو المراد باللفظ...
اللفظ الذي هو المراد باللفظ...

الفرس خاصه وأعلم ان الجمله بفعل الكلي فلا يجمع شيئا من اقسامه وان المواطىء المشكك متقابلان
فلا يجمعان في شيء واما المشترك فقد يكون جزئيا بحسب كلا معنييه كقوله اذا سمى به شخصا وقد يكون كلياً
بحسبهما كالعين وقد يكون كلياً بحسب معنييه وجزئياً بحسب الآخر كلفظ الانسان اذا جعل علما الشخص
ايضا واذا اعتبر معناه الكلي فاما ان يكون موطابا او مشككا وفرض على ذلك حال المنقول فانه يجوز
جريان هذه الاقسام فيه فيجوز ان يكون المعنى المنقول عنه والمنقول اليه جزئيين او كليين واحدا
جزئيا والآخر كلياً نعم المنقول والمشارك متقابلان فلا يجمعان وكذا الحال في الحقيقة والمجاز قوله فانه
للحركة في السلك اقول الاولى ان يكون المحرك حول الشيء قوله الى ترتيب الاثر على ما له صلاح العلية اقول
كترتب الاسمال على شرب السمونيا وترتيب الحمره على الاسكار قوله واما الحقيقة اقول جازان يجعل
لفظ الحقيقة فعيلة بمعنى مفعول ما خذوه من حق المتكلم باحد المعنيين وح يجب ان يجعل الناء للنفذ
من الوصفية الى الاسمية كما في الذبيحة ونظايرها او يجعل لفظ الحقيقة في الاصل جارية على صورة
مؤنث غير مدكوك كما في قولك مررت بفيلة فلان وجاز ان يؤخذ من حق اللازم بمعنى الثابتة فلا
اشكال في الناء قوله فهو شيء مثبت في مقامه اقول هذا اشارة الى المعنى الاول وقوله معلوم الدلالة
اشار الى المعنى الثاني قوله قد جاز مكانه فعلى هذا يكون المجاز مصدرا مهمتا استعمل بمعنى اسلم على
ثم نقل الى اللفظ المذكور وقد بوجه بان المتكلم جاز في هذا اللفظ عن معناه الاصل الى معنى اخر
فهو محل الجواز قوله ومن الناس فيه تحقير لهم بناء على ظهور فساد ظنهم فان الناطق موصوف بالفضيح
والفصاحة للناطق فهما مختلفان في المعنى وان صدقا على ذات واحدة مع صدق الناطق على
ذات اخرى بدون الفصح وكذا السيف موصوف بالصام والصادم بمعنى القاطع صفة له مع ان
السيف اعم منه فيبعد ظن الترادف في هذين المثالين والبعدهما تؤم الترادف فيما بين الشيئين
بينهما عموم وخصوص من وجه كالحيوان والابيض واما ظن الترادف بين الموصوف الصفة المتساوية
له كالانسان والكاتب لا مكان فهو ان كان باطلا ايضا الا انه ليس بذلك البعد بالكلية
وكان متساويا لظن في المتساويين تؤم انعكاس الموجبة الكلية كقوله فلما وجدوا ان كل من اذ في
متحدان في الذات فمخلوا ان كل متحد في الذات مترادفين واذا بطل الظن في المتساويين كان
باطلا في غيره اظهر قوله لانه اما ان يصح السكون عليه اي يفيد الخطاب فائدة تامة اقول الاظهر

اللفظ الذي هو المراد باللفظ...
اللفظ الذي هو المراد باللفظ...
اللفظ الذي هو المراد باللفظ...

لا حاجة الى اشارة...
اللفظ الذي هو المراد باللفظ...
اللفظ الذي هو المراد باللفظ...

ان يقول لانه اما ان يفيد المخاطب فائدة ثالثة اى يصح السكون عليه فيجعل صحة السكون تفسيراً للفائدة الثالثة
حتى لا يؤولهم ان المراد بالفائدة الثالثة الفائدة الجديدة التي تحصل للمخاطب من المركب الثاني فليزوم ان لا يكون
مثل قولنا السماء فوقنا وغيره من الاخبار المعلومة للمخاطب مركباً ثانياً اذا لا يحصل للمخاطب فائدة جديدة
قوله ولا يكون مستتباً اقول هذا التفسير ايضا لصحة السكون اذ فيه نوع ابهام ايضا كانه قال المراد
بصحة سكون المتكلم على المركب ان لا يكون ذلك المركب مستنداً للفظ اخر مستنداً للمحكم عليه
للمحكم به وبالعكس فلا يكون المخاطب منتظراً للفظ اخر كانتظار المحكم به عند ذكر المحكم عليه
وانتظار المحكم عليه عند ذكر المحكم به وقد اشار الى ان المراد بالاستدعاء اى الاستدعاء وبما
لا انتظار المنفيين ما ذكرناه اذ قيل زبد الى اخره ولا يفيد ان يزلزم ان لا يكون مثل ضرب زبد مركباً
ثانياً لان المخاطب ينتظر الى ان يبين المضروب ثم يقرر الى غير ذلك من القبول كالزمان والمكان قوله
بجهد النظر الى مفهوم اللفظ بقى اذ جرد النظر الى مفهوم المركب وقطع النظر عن خصوصية المتكلم عن
خصوصية ذلك المفهوم وينظر الى المحصل مفهوم وما هيته كان عند العقل محتملاً للصدق والكذب
فلا يرد ان خبر الله تعالى وكذا خبر الرسول لا يحتمل الكذب لانا اذا قطعنا النظر عن خصوصية المتكلم ولا
محصول مفهوم ذلك الخبر وجدناه اما بثبوت شئ بشئ او سلبه عنه وذلك بحتمل الصدق والكذب
عند العقل وكذا لا يرد ان مثل قولنا الكل اعظم من الجزء وغيره من البداهات التي يحزم العقل بها
عند ضرورتها مع النسبة لا يحتمل عند الكذب اصلاً بل هو جازم بصدقه وحاكم بامتناع كذبه
قطعا لانا اذا قطعنا النظر عن خصوصية تلك البداهات ونظرنا الى محصول مفهومها وما هياتها
وجدنا اما بثبوت شئ بشئ او سلبه عنه وذلك بحتمل الصدق والكذب عند العقل بلا اشتباه
والحاصل ان الخبر يحتمل الصدق والكذب عند العقل نظر الى ماهيته مفهومه مع قطع النظر عما عداها
حتى عن خصوصية مفهوم ذلك الخبر وح فلا اشكال في ان الاخبار باسرها محتملة للصدق والكذب
وهيها سؤال مشهور وهو ان تعرف الخبر باحتمال الصدق والكذب يزلزم الدو لان الصدق
معناه مطابقة الخبر للواقع والكذب عدم مطابقة للواقع والجواب بان ذلك انما يرد على من يقرر
والكذب بما ذكرتم واما اذا قيل للصدق بمطابقة النسبة لا بمطابقة الواقع والاشارة الى الواقع والكذب
بعدم مطابقة للواقع فلا يرد له اصلاً قوله اخر الاخبار الدالة على طلب الفعل

ان يقول لانه اما ان يفيد المخاطب فائدة ثالثة اى يصح السكون عليه فيجعل صحة السكون تفسيراً للفائدة الثالثة
حتى لا يؤولهم ان المراد بالفائدة الثالثة الفائدة الجديدة التي تحصل للمخاطب من المركب الثاني فليزوم ان لا يكون
مثل قولنا السماء فوقنا وغيره من الاخبار المعلومة للمخاطب مركباً ثانياً اذا لا يحصل للمخاطب فائدة جديدة
قوله ولا يكون مستتباً اقول هذا التفسير ايضا لصحة السكون اذ فيه نوع ابهام ايضا كانه قال المراد
بصحة سكون المتكلم على المركب ان لا يكون ذلك المركب مستنداً للفظ اخر مستنداً للمحكم عليه
للمحكم به وبالعكس فلا يكون المخاطب منتظراً للفظ اخر كانتظار المحكم به عند ذكر المحكم عليه
وانتظار المحكم عليه عند ذكر المحكم به وقد اشار الى ان المراد بالاستدعاء اى الاستدعاء وبما
لا انتظار المنفيين ما ذكرناه اذ قيل زبد الى اخره ولا يفيد ان يزلزم ان لا يكون مثل ضرب زبد مركباً
ثانياً لان المخاطب ينتظر الى ان يبين المضروب ثم يقرر الى غير ذلك من القبول كالزمان والمكان قوله
بجهد النظر الى مفهوم اللفظ بقى اذ جرد النظر الى مفهوم المركب وقطع النظر عن خصوصية المتكلم عن
خصوصية ذلك المفهوم وينظر الى المحصل مفهوم وما هيته كان عند العقل محتملاً للصدق والكذب
فلا يرد ان خبر الله تعالى وكذا خبر الرسول لا يحتمل الكذب لانا اذا قطعنا النظر عن خصوصية المتكلم ولا
محصول مفهوم ذلك الخبر وجدناه اما بثبوت شئ بشئ او سلبه عنه وذلك بحتمل الصدق والكذب
عند العقل وكذا لا يرد ان مثل قولنا الكل اعظم من الجزء وغيره من البداهات التي يحزم العقل بها
عند ضرورتها مع النسبة لا يحتمل عند الكذب اصلاً بل هو جازم بصدقه وحاكم بامتناع كذبه
قطعا لانا اذا قطعنا النظر عن خصوصية تلك البداهات ونظرنا الى محصول مفهومها وما هياتها
وجدنا اما بثبوت شئ بشئ او سلبه عنه وذلك بحتمل الصدق والكذب عند العقل بلا اشتباه
والحاصل ان الخبر يحتمل الصدق والكذب عند العقل نظر الى ماهيته مفهومه مع قطع النظر عما عداها
حتى عن خصوصية مفهوم ذلك الخبر وح فلا اشكال في ان الاخبار باسرها محتملة للصدق والكذب
وهيها سؤال مشهور وهو ان تعرف الخبر باحتمال الصدق والكذب يزلزم الدو لان الصدق
معناه مطابقة الخبر للواقع والكذب عدم مطابقة للواقع والجواب بان ذلك انما يرد على من يقرر
والكذب بما ذكرتم واما اذا قيل للصدق بمطابقة النسبة لا بمطابقة الواقع والاشارة الى الواقع والكذب
بعدم مطابقة للواقع فلا يرد له اصلاً قوله اخر الاخبار الدالة على طلب الفعل



ما يكون لفظه ح مفرد ومن اللفظ المركب

فی ذلک من المظلم
 و بعد الم یفطن حد الان لای یفطن
 با علم و فهم و اذ کان من الان لای یفطن
 حول الشیخ فی الذین یحاطب بالحق و یحسب
 بخلاف الاستفهام فان المصطفی کان
 فی ذلک من المظلم

[illegible]

ذلك من حيث انه منصوب قوله وقد وقع في بعض النسخ اقول منشأ هذا السهو ان القوم ينفون اللفظ
 بالكلية والجري وان كان بالعرض فيقولون اللفظ اما ان يمنع نفس نصوصه من وقوع الشراكة فيه فهو
 الجري ولا يمنع فهو لكل قوله وانما قيد بنفس النصوص بان لا ينفك كل مفهوم اما ان يمنع من الشراكة لغير
 ان المفهوم منع من الشراكة بين كثيرين في نفس الامر لا يمنع من كثيرين في نفس الامر فلا يلزم ان
 يكون مفهوم الواجب الوجود داخل في حد الجري فلما قيد بالنصوص علم ان المراد منه العقل من الاشراك
 اي يمنع العقل من ان يجعله مشركا ويمنع منه وذلك فلا يمكن للعقل فرض اشراكه فلا يلزم نحو
 مفهوم واجب الوجود في حد الجري واما التقييد بالنفس فلان مفهوم دخول الواجب فيه اذا لاحظته العقل
 مع ملاحظة برهان التوحيد فان العقل لا يمكنه فرض اشراكه لكن هذا الامتناع لم يحصل بمجرد
 حصوله في العقل بل به وبملاحظة ذلك البرهان واما مجرد صورة العقل فيمكن للعقل فرض اشراكه
 قوله كالكليات الفرضية اقول هي التي لا يمكن صدقها في نفس الامر على شيء من الاشياء الخارجية والذهنية
 كالاشياء فان كل ما يفرض في الخارج فهو شيء في الخارج ضرورة وكل ما يفرض في الذهن فهو شيء في الذهن ضرورة
 فلا يصدق في نفس الامر على شيء منهما انه لا شيء وكلا لا يمكن بالامكان العام فان كل مفهوم يصدق عليه
 نفس الامر على مفهوم من المفهومات وكلا لا موجود فان كل ما في الخارج يصدق عليه انه موجود فيه وكل ما هو موجود
 في الذهن يصدق عليه انه موجود في الذهن فلا يمكن صدق فرضه على شيء اصلا لكن هذه الكليات الفرضية
 مع امتناع صدقها على شيء موجود لا يمنع للعقل مجرد حصولها فيه عن فرض الاشراك بل يمكنه فرض اشراكها
 بمجرد حصولها مع قطع النظر عن شمول نقابها لجميع الاشياء وانما اعتبر القوم في التقسيم الى الكل والجري
 حال المفهومات في العقل اعني امتناعها عن فرض العقل لاشراكها وعدم امتناعها عنه فخلوا امثال مفهوم
 الواجب نقابها عن المفهومات الشاملة لجميع الاشياء الذهنية والخارجية المحققة والمقدومة داخل في
 الكليات والجزئيات ولم يعتبروا حال المفهومات في انفسها اعني امتناعها عن الاشراك في نفس الامر
 وعدم امتناعها ولم يجعلوا تلك المذكورات داخل في الجزئيات بناء على ان مفهوم التوصل ببعض
 المفهومات الى بعض وذلك انما هو باعتبار خصوصها في الذهن باعتبار احوالها الذهنية دون احوالها
 الخارجية هو المناسبة لما هو عرضهم قوله ومن ههنا يعلم اقول اي ومن اجل ان مفهوم الواجب الوجود
 الاشياء واللا يمكن واللا وجود كليات يعلم ان افراد الكل التي يحقق بها كلية لا يجب ان يصدق عليها

اعلم انه اذا جعلت الكلية
 واجبة صفة للفظ وان كان
 بالعرض لا بالاصالة يصح تقدير الكلام
 بكذا اللفظ اما ان يمنع نفس نصوصه
 او لا يصح تقدير الكلام
 كما هو في المتن
 الكلام كذا الكلام مفهوم
 اما ان يمنع نفس نصوصه
 ووقع اشراكه وهو كذا
 انتم في معناه خارج المفهوم
 وبعض مترادفات قباير ان يكون
 منع كما قرره بنوع
 في نفس الامر
 اقول انما قيد بالامكان
 لان الامكان لا يمكن
 بصدق على الاشياء
 فانه لا يصدق
 ان لا يكون

في نفس الامر

في نفس الامر بل من افراجه ما يمنع صدق عليها في نفس الامر فان مفهوم الواجب الوجود يمنع صدق في نفس الامر
 اكثر من واحد والكليات الفرضية تمنع صدقها في نفس الامر على شي واحد فضلا عما هو اكثر منه فالمعبر في
 الكل امكان فرض صدق عليها اذ بهذا الفرض تحقق كونه وكون تلك الافراد متحققة في الكل وجميع كلياته
 بواجب نفس الامر نعم ما كان فردا للكل في نفس الامر او امكن صدق عليه فيها واستظهر لك فائدة هذا النكتة
 التي علمت ههنا في مباحث تحقيق مفهوم ما القضا بالخصوص قوله فلو لم يعتبر نفس النص اقول متعلق بقوله
 فان من الكليات ما يمنع الشركة الخ قوله ان الكل يخرج غالبا اقول اشارة الى بعض الكليات ليس جزئياتها
 كالخاصة والعرض العام واما الثلاثة فهي اجزاء لجزئياتها فان الجنس والفصل جزان لما هيبة النوع والنوع
 جز للشخص من حيث هو شخص وان كان تمام ماهيته قوله وكلمة الشيء انما يكون بالنسبة لجزء اخر في
 ان هذا المعنى انما يظهر في الكل بالقياس الى الجزئية الاضافية فان كل واحد منهما مضاف للآخر اذ معنى الجزئية
 الاضافية هو المندرج تحت الشيء وذلك الشيء يكون متناولا لذلك الجزئية وبغيره فالكلمة والجزئية الاضافية
 مفهومها مضافان لا يعقل احدهما الا مع الآخر كالابوة والبنوة واما الجزئية الحقيقية فهي تقابل الكلمة
 تقابل الملكية والعدم فان الجزئية تمنع فرض الاشتراك باي صدق على كثيرين والكلمة عدم المنع فالاولى ان
 يذكر وجه التسمية في الكل والجزئية الاضافية ثم بين وانما سمي الجزئية الحقيقية ايضا جزئيا لانه اخضر من الجزئية الاضافية
 فاطلق اسم العام على الخاص وقيد بالحقيقي كما سنده قوله وهي لا تقتصر بالجزئيات اقول وذلك لان الجزئيات
 انما تدرك بالاحساس بالالات الحسية اما بالحواس الظاهرة او بالباطنة وليس الاحساس بما يورث بالنظر
 الى احساس اخر بان يحس بحسوس متعده ويترتب على وجه يورث الى احساس محسوس اخر بل لا بد لذلك
 المحسوس الاخر من احساس ابتدء وذلك ظاهر لمن يرجع الى وجدانه وكذلك ليس ترتيب المحسوسات لورثها الى
 ادراك كلي وذلك اظهر من الجزئيات مما لا يقع فيه نظر وفكر اصلا ولا هي مما يحصل بفكر ونظر فليست كاسية
 ولا مكسبة فلا عرض للسطح متعلق بالجزئيات فلا يبحث عنها بل لا يبحث عن الجزئيات في العلوم الحكيمة
 اصلا وذلك لان المقصود من تلك العلوم تحصيل كمال النفس الانسانية التي ينبغي ببقائها والجزئيات
 متغيرة ومبدلة فلا يحصل لها من ادراكها كمال ينبغي ببقاء النفس وايضا الجزئيات غير منضبطة لكثيرتها
 وعدم اختصاصها في عددي في قوة الانسانية بفواصلها فلا يبحث الامر الكليات فان قلت قد ذكر
 ههنا الجزئية الحقيقي وسنده كونه الجزئية الاضافية والنسبة بينهما وذلك بحث عن الجزئية الحقيقي قلت

فلا بد ان يصدق عليه ذلك الكل في نفس الامر

في نفس الامر بل من افراجه ما يمنع صدق عليها في نفس الامر فان مفهوم الواجب الوجود يمنع صدق في نفس الامر
 اكثر من واحد والكليات الفرضية تمنع صدقها في نفس الامر على شي واحد فضلا عما هو اكثر منه فالمعبر في
 الكل امكان فرض صدق عليها اذ بهذا الفرض تحقق كونه وكون تلك الافراد متحققة في الكل وجميع كلياته
 بواجب نفس الامر نعم ما كان فردا للكل في نفس الامر او امكن صدق عليه فيها واستظهر لك فائدة هذا النكتة
 التي علمت ههنا في مباحث تحقيق مفهوم ما القضا بالخصوص قوله فلو لم يعتبر نفس النص اقول متعلق بقوله
 فان من الكليات ما يمنع الشركة الخ قوله ان الكل يخرج غالبا اقول اشارة الى بعض الكليات ليس جزئياتها
 كالخاصة والعرض العام واما الثلاثة فهي اجزاء لجزئياتها فان الجنس والفصل جزان لما هيبة النوع والنوع
 جز للشخص من حيث هو شخص وان كان تمام ماهيته قوله وكلمة الشيء انما يكون بالنسبة لجزء اخر في
 ان هذا المعنى انما يظهر في الكل بالقياس الى الجزئية الاضافية فان كل واحد منهما مضاف للآخر اذ معنى الجزئية
 الاضافية هو المندرج تحت الشيء وذلك الشيء يكون متناولا لذلك الجزئية وبغيره فالكلمة والجزئية الاضافية
 مفهومها مضافان لا يعقل احدهما الا مع الآخر كالابوة والبنوة واما الجزئية الحقيقية فهي تقابل الكلمة
 تقابل الملكية والعدم فان الجزئية تمنع فرض الاشتراك باي صدق على كثيرين والكلمة عدم المنع فالاولى ان
 يذكر وجه التسمية في الكل والجزئية الاضافية ثم بين وانما سمي الجزئية الحقيقية ايضا جزئيا لانه اخضر من الجزئية الاضافية
 فاطلق اسم العام على الخاص وقيد بالحقيقي كما سنده قوله وهي لا تقتصر بالجزئيات اقول وذلك لان الجزئيات
 انما تدرك بالاحساس بالالات الحسية اما بالحواس الظاهرة او بالباطنة وليس الاحساس بما يورث بالنظر
 الى احساس اخر بان يحس بحسوس متعده ويترتب على وجه يورث الى احساس محسوس اخر بل لا بد لذلك
 المحسوس الاخر من احساس ابتدء وذلك ظاهر لمن يرجع الى وجدانه وكذلك ليس ترتيب المحسوسات لورثها الى
 ادراك كلي وذلك اظهر من الجزئيات مما لا يقع فيه نظر وفكر اصلا ولا هي مما يحصل بفكر ونظر فليست كاسية
 ولا مكسبة فلا عرض للسطح متعلق بالجزئيات فلا يبحث عنها بل لا يبحث عن الجزئيات في العلوم الحكيمة
 اصلا وذلك لان المقصود من تلك العلوم تحصيل كمال النفس الانسانية التي ينبغي ببقائها والجزئيات
 متغيرة ومبدلة فلا يحصل لها من ادراكها كمال ينبغي ببقاء النفس وايضا الجزئيات غير منضبطة لكثيرتها
 وعدم اختصاصها في عددي في قوة الانسانية بفواصلها فلا يبحث الامر الكليات فان قلت قد ذكر
 ههنا الجزئية الحقيقي وسنده كونه الجزئية الاضافية والنسبة بينهما وذلك بحث عن الجزئية الحقيقي قلت

في نفس الامر بل من افراجه ما يمنع صدق عليها في نفس الامر فان مفهوم الواجب الوجود يمنع صدق في نفس الامر
 اكثر من واحد والكليات الفرضية تمنع صدقها في نفس الامر على شي واحد فضلا عما هو اكثر منه فالمعبر في
 الكل امكان فرض صدق عليها اذ بهذا الفرض تحقق كونه وكون تلك الافراد متحققة في الكل وجميع كلياته
 بواجب نفس الامر نعم ما كان فردا للكل في نفس الامر او امكن صدق عليه فيها واستظهر لك فائدة هذا النكتة
 التي علمت ههنا في مباحث تحقيق مفهوم ما القضا بالخصوص قوله فلو لم يعتبر نفس النص اقول متعلق بقوله
 فان من الكليات ما يمنع الشركة الخ قوله ان الكل يخرج غالبا اقول اشارة الى بعض الكليات ليس جزئياتها
 كالخاصة والعرض العام واما الثلاثة فهي اجزاء لجزئياتها فان الجنس والفصل جزان لما هيبة النوع والنوع
 جز للشخص من حيث هو شخص وان كان تمام ماهيته قوله وكلمة الشيء انما يكون بالنسبة لجزء اخر في
 ان هذا المعنى انما يظهر في الكل بالقياس الى الجزئية الاضافية فان كل واحد منهما مضاف للآخر اذ معنى الجزئية
 الاضافية هو المندرج تحت الشيء وذلك الشيء يكون متناولا لذلك الجزئية وبغيره فالكلمة والجزئية الاضافية
 مفهومها مضافان لا يعقل احدهما الا مع الآخر كالابوة والبنوة واما الجزئية الحقيقية فهي تقابل الكلمة
 تقابل الملكية والعدم فان الجزئية تمنع فرض الاشتراك باي صدق على كثيرين والكلمة عدم المنع فالاولى ان
 يذكر وجه التسمية في الكل والجزئية الاضافية ثم بين وانما سمي الجزئية الحقيقية ايضا جزئيا لانه اخضر من الجزئية الاضافية
 فاطلق اسم العام على الخاص وقيد بالحقيقي كما سنده قوله وهي لا تقتصر بالجزئيات اقول وذلك لان الجزئيات
 انما تدرك بالاحساس بالالات الحسية اما بالحواس الظاهرة او بالباطنة وليس الاحساس بما يورث بالنظر
 الى احساس اخر بان يحس بحسوس متعده ويترتب على وجه يورث الى احساس محسوس اخر بل لا بد لذلك
 المحسوس الاخر من احساس ابتدء وذلك ظاهر لمن يرجع الى وجدانه وكذلك ليس ترتيب المحسوسات لورثها الى
 ادراك كلي وذلك اظهر من الجزئيات مما لا يقع فيه نظر وفكر اصلا ولا هي مما يحصل بفكر ونظر فليست كاسية
 ولا مكسبة فلا عرض للسطح متعلق بالجزئيات فلا يبحث عنها بل لا يبحث عن الجزئيات في العلوم الحكيمة
 اصلا وذلك لان المقصود من تلك العلوم تحصيل كمال النفس الانسانية التي ينبغي ببقائها والجزئيات
 متغيرة ومبدلة فلا يحصل لها من ادراكها كمال ينبغي ببقاء النفس وايضا الجزئيات غير منضبطة لكثيرتها
 وعدم اختصاصها في عددي في قوة الانسانية بفواصلها فلا يبحث الامر الكليات فان قلت قد ذكر
 ههنا الجزئية الحقيقي وسنده كونه الجزئية الاضافية والنسبة بينهما وذلك بحث عن الجزئية الحقيقي قلت

[illegible]

بأنواع لها جبر
من قواعد لغز واجب بان
في هذا الباب بناء تصوري في شكل الكليات
تلك القواعد فاذا اسارت قامة تصاريح
انقيست في اعلم

فدایه بیاضی که در این زمانه
 از کمال شایسته است
 اینست که در این زمانه
 از کمال شایسته است
 اینست که در این زمانه
 از کمال شایسته است

مثلاً هرگاه گفته شود انسان و
اشجار ما را جواب بگویم
گفته شود هرگاه بگوئید انسان
و افرس ما را جواب بگویم
گفته میشود بگوئید ما
جواب بگوئید

[illegible]

ان مطلقاً بهی ان الا
یا مندرج تحت الاصل او مندرج
لان شیئی اذا ذکر فی کمال
الاصول من دون
الشیء الذی هو الاصل من دون
الشیء الذی هو الاصل من دون
فلا بد من ذکره مع

برود بلکه از آنست که او بعضی تمام
 خدا را مشترک صادق تمام
 مشترک مجرد اصح الوجود او
 موجود اما الوجود اطلاقاً صادق هم
 کیف و معنی صادق هوالاتی و
 فی الوجه الاصل و اما اینه مجرد
 فی وجه الاصل و اما اینه مجرد
 با اعتبار وجه الاصل بخلاف
 المطلق علی المقید فالصادق تمام
 مشترک مطلق و افراد تمام مشترک
 مقید بالوجود الاصل و او

عالم شهر ک دستا فدا نم
جنت خال خلد بدست کیمبر
کیمبر کیمبر کیمبر کیمبر

100

[illegible][illegible]

هو ذاته نفس الناظر للجواب قوله كما هي الجنس العالي والافضل الاخير قولنا انما مثلها لا يمنع تركها من
والفصل معاد الالم بكل الجنس العالي عاليا ولا الفصل الاخير فضلا فاذا تركها من اجزاء واجب ان يكون
تلك الاجزاء متساوية قوله وانما اعتبر القرب البعد الى اخر قولنا اعرض عليه بان قواعد الفن عامه
شاملة للمفهومات كلها سواء كانت محفظة الوجود او لا فلا يكون تحقق الوجود مقتضيا للفصل البحث
فالصواب ان يؤول الى القرب البعد لا بصورة الفصل المميز عن المشاركات الوجودية فان الماهية اذا تركت
من الامور متساوية كان بمنزلة كل واحد منها الماهية كغيرها الا ان لا يمكن عد بعضها فربما وبعضها بعدا فلذلك
خص اعتبار تقسيم الى القرب البعد بالفصل المميز عن المشاركات الجنسية ويرد عليه ان الانقسام اليها
منصوب تلك الفصول ايضا فاننا اذا فرضنا ماهية مركبة من جنس وفصل وفرضنا ذلك الجنس مركبا من جنس
متساويين فان كل واحد من الامر المتساويين فصل بمنزلة ذلك الجنس عن جميع المشاركات الوجودية
ومنه تلك الماهية عن بعض المشاركات الوجودية فتد وجد احوال الفصل المميز عن المشاركات الوجودية
مختلفة في القرب فيمكن ان يؤول الفصل المميز للماهية عما يشاركها في الجووان متبها عن جميعها فهو فصل
لها وان متبها عن بعضها فهو فصل بعينها فالاولى الافضل على ما ذكره الشارح انه فان تحقق الوجود
زيادة الاعناء فربما يقتضيه بعض المباحث على ما ذكره وبجال معرفة ما عداه على المقابلة به واما التعريفات
فالاولى بالاشتمول لها للكل قوله فانه من مطارج الازكباء اقول يعني ان الاستدلال على امتناع وجود الماهية
المركبة من امرين متساويين على بلصية الازكباء فيما بينهم وبطرحون عليه فكاد رسم او هو من طباحت الدققة
التي بعينها الازكباء ويغرضون لتقويتها او وضعها او يعني انه بما يطرح فيه الازكباء ويوقع في الغلط
كانه من لفظة بل فيها اقدام اذهانهم والمضال اشارته الى ما في الدليلين من الانظار اما في الاول فبان
لانتم وجوب احتياج بعض الماهية الحقيقية الى البعض انما يجب في تلك الاجزاء الخارجية المتعاقبة في
الجو العينية واما في الاجزاء المحولة فلا يجب لانها اجزاء ذهنية لانما يربطها في الجو الخارجية قطعاً وان
جاء احتياج كل منها الى الآخر من جهتين مختلفتين فلا يلزم دور وجاز ان يحتاج احدهما الى الآخر
من دون العكس ولا محذور ولا يلزم من التساوي في الصلابة النسبة الحقيقية فجاز ان يكونا مختلفين بالماهية
فلا يلزم من الاحتياج من احد الطرفين دون الآخر ترجيح من غير مرجح واما في الدليل الثاني فبان باننا اخذنا
ان احد الجزئين يصدق عليه الجوهر وان الجوهر خارج عنه فذلك فلا يكون العارض بمثابة عارضا وانما

فانما هو ذاته نفس الناظر للجواب قوله كما هي الجنس العالي والافضل الاخير قولنا انما مثلها لا يمنع تركها من
والفصل معاد الالم بكل الجنس العالي عاليا ولا الفصل الاخير فضلا فاذا تركها من اجزاء واجب ان يكون
تلك الاجزاء متساوية قوله وانما اعتبر القرب البعد الى اخر قولنا اعرض عليه بان قواعد الفن عامه
شاملة للمفهومات كلها سواء كانت محفظة الوجود او لا فلا يكون تحقق الوجود مقتضيا للفصل البحث
فالصواب ان يؤول الى القرب البعد لا بصورة الفصل المميز عن المشاركات الوجودية فان الماهية اذا تركت
من الامور متساوية كان بمنزلة كل واحد منها الماهية كغيرها الا ان لا يمكن عد بعضها فربما وبعضها بعدا فلذلك
خص اعتبار تقسيم الى القرب البعد بالفصل المميز عن المشاركات الجنسية ويرد عليه ان الانقسام اليها
منصوب تلك الفصول ايضا فاننا اذا فرضنا ماهية مركبة من جنس وفصل وفرضنا ذلك الجنس مركبا من جنس
متساويين فان كل واحد من الامر المتساويين فصل بمنزلة ذلك الجنس عن جميع المشاركات الوجودية
ومنه تلك الماهية عن بعض المشاركات الوجودية فتد وجد احوال الفصل المميز عن المشاركات الوجودية
مختلفة في القرب فيمكن ان يؤول الفصل المميز للماهية عما يشاركها في الجووان متبها عن جميعها فهو فصل
لها وان متبها عن بعضها فهو فصل بعينها فالاولى الافضل على ما ذكره الشارح انه فان تحقق الوجود
زيادة الاعناء فربما يقتضيه بعض المباحث على ما ذكره وبجال معرفة ما عداه على المقابلة به واما التعريفات
فالاولى بالاشتمول لها للكل قوله فانه من مطارج الازكباء اقول يعني ان الاستدلال على امتناع وجود الماهية
المركبة من امرين متساويين على بلصية الازكباء فيما بينهم وبطرحون عليه فكاد رسم او هو من طباحت الدققة
التي بعينها الازكباء ويغرضون لتقويتها او وضعها او يعني انه بما يطرح فيه الازكباء ويوقع في الغلط
كانه من لفظة بل فيها اقدام اذهانهم والمضال اشارته الى ما في الدليلين من الانظار اما في الاول فبان
لانتم وجوب احتياج بعض الماهية الحقيقية الى البعض انما يجب في تلك الاجزاء الخارجية المتعاقبة في
الجو العينية واما في الاجزاء المحولة فلا يجب لانها اجزاء ذهنية لانما يربطها في الجو الخارجية قطعاً وان
جاء احتياج كل منها الى الآخر من جهتين مختلفتين فلا يلزم دور وجاز ان يحتاج احدهما الى الآخر
من دون العكس ولا محذور ولا يلزم من التساوي في الصلابة النسبة الحقيقية فجاز ان يكونا مختلفين بالماهية
فلا يلزم من الاحتياج من احد الطرفين دون الآخر ترجيح من غير مرجح واما في الدليل الثاني فبان باننا اخذنا
ان احد الجزئين يصدق عليه الجوهر وان الجوهر خارج عنه فذلك فلا يكون العارض بمثابة عارضا وانما



ان بقال حسن بلور
بازار قاجار بود خندان

الحی من حیة فی الزمان

الاسماء في هذه التعريفات كانت رسوما اسمية لها قوله في تمثيل الكلمات اقول قد سبق انهم قد يتسا
 فيذكرون النطق مثلا وسرهم في الناطق والمضرب في المساحة بينهما على تلك الفائدة قوله لا يصلح على
 افراد الانسان بالمواطاة اقول بل النطق يصلح على افراد الانسان فلا نعم اذ الشئ منها الناطق او ركب مع ذلك
 فيكون كليا بالقياس اليها واما بالقياس الى افراد الانسان فلا نعم اذ الشئ منها الناطق او ركب مع ذلك
 ذلك الشئ او الركب كليا بالقياس الى افراد الانسان لجملة عليها بالمواطاة وقس عليه الضحك والشئ في نظائر
 وبعضهم جعل الجملة ثلثة اقسام حمل المواطاة وحمل الاشتقاق وحمل التركيب لما كان مودى الاخيرين وحدا
 كان جعلها قسما واحدا اولى قوله فيكون اقسام الكل سبعة على مقتضى تقسيمه اقول هذا في غاية الظهور لا
 المقسم بحسب ان يكون مقسما في كل واحد من فاسم فاللازم اذا قسم الى خاصة وعرض عام فالقسمان هو اللازم
 هو خاصة واللازم الله هو عرض عام والمفارق اذا قسم اليهما كان القسمان المفارق الله هو خاصة والمفارق
 الله هو عرض عام والخاصة والعرض العام اللذان وضاعفتين لللازم غير خاصة والعرض العام اللذين وقعنا
 للمفارق فاقسام الكل الخارج اربعة على مقتضى تقسيمه ومن اراد حصصه في قسمين وجعل عليه ان يقسمه ولا
 الى الخاصة والعرض العام ثم يقسم كل واحد منهما الى اللازم والمفارق فيظهر ان اقسام الكل خمسة اقسام
 بعينها بان اللازم انقسم الى الخاصة والعرض العام باعتبار الاختصاص بما هيته واحدة وعدم اختصاص
 والمفارق انقسم اليها بهذا الاعتبار ايضا فاعلم ان مفهوم الخاصة في اللازم والمفارق ما يخص بهيته واحدة
 وان مفهوم العرض العام قسما لا يخص بها بل يعمها وغيرها فندرج محصور الاقسام الاربعة الى معنيين
 مطلقين بوجد كل واحد منهما في اللازم والمفارق فصا الكل الخارج منحصر فيهما فان لوحظا التقسيم
 كانا الاقسام اربعة وان لوحظا محصل تلك الاقسام ورجعت الى اثنين فالشارح وه نظر الى الظاهر
 وحكم بعدم صحة التفرع والمضمة كانه نظر الى زيادة الاقسام في المال فلذلك فرع على التقسيم الاختصاص
 الخمسة في مباحث الكلي الجزئي اقول ذكر الجزئيه هنا على سبيل التبيين اذ قد سبق ان ليس لصاحب هذا
 الفن عرض متعلق بالجزئيات فلا بحث له عن احوال الجزئيات لكنه تصور مفهومه اعني الجزئي الحقيقي الذي
 مضى لاضافة الذي سنده وبيّن نسبة مفهومه تيمما للتصور وروبا بين النسبة بين الاضما
 والكل ايضا توضيحا للتصور قوله اما ان يكون منسج الوجود في الخارج او ممكن الوجود في الخارج اقول هذا
 الامكان هو الامكان العام مقيدا بجانب الوجود فيقابل المنسج كاذكره ويتناول الواجب كسند

الاسماء في هذه التعريفات كانت رسوما اسمية لها قوله في تمثيل الكلمات اقول قد سبق انهم قد يتسا
 فيذكرون النطق مثلا وسرهم في الناطق والمضرب في المساحة بينهما على تلك الفائدة قوله لا يصلح على
 افراد الانسان بالمواطاة اقول بل النطق يصلح على افراد الانسان فلا نعم اذ الشئ منها الناطق او ركب مع ذلك
 فيكون كليا بالقياس اليها واما بالقياس الى افراد الانسان فلا نعم اذ الشئ منها الناطق او ركب مع ذلك
 ذلك الشئ او الركب كليا بالقياس الى افراد الانسان لجملة عليها بالمواطاة وقس عليه الضحك والشئ في نظائر
 وبعضهم جعل الجملة ثلثة اقسام حمل المواطاة وحمل الاشتقاق وحمل التركيب لما كان مودى الاخيرين وحدا
 كان جعلها قسما واحدا اولى قوله فيكون اقسام الكل سبعة على مقتضى تقسيمه اقول هذا في غاية الظهور لا
 المقسم بحسب ان يكون مقسما في كل واحد من فاسم فاللازم اذا قسم الى خاصة وعرض عام فالقسمان هو اللازم
 هو خاصة واللازم الله هو عرض عام والمفارق اذا قسم اليهما كان القسمان المفارق الله هو خاصة والمفارق
 الله هو عرض عام والخاصة والعرض العام اللذان وضاعفتين لللازم غير خاصة والعرض العام اللذين وقعنا
 للمفارق فاقسام الكل الخارج اربعة على مقتضى تقسيمه ومن اراد حصصه في قسمين وجعل عليه ان يقسمه ولا
 الى الخاصة والعرض العام ثم يقسم كل واحد منهما الى اللازم والمفارق فيظهر ان اقسام الكل خمسة اقسام
 بعينها بان اللازم انقسم الى الخاصة والعرض العام باعتبار الاختصاص بما هيته واحدة وعدم اختصاص
 والمفارق انقسم اليها بهذا الاعتبار ايضا فاعلم ان مفهوم الخاصة في اللازم والمفارق ما يخص بهيته واحدة
 وان مفهوم العرض العام قسما لا يخص بها بل يعمها وغيرها فندرج محصور الاقسام الاربعة الى معنيين
 مطلقين بوجد كل واحد منهما في اللازم والمفارق فصا الكل الخارج منحصر فيهما فان لوحظا التقسيم
 كانا الاقسام اربعة وان لوحظا محصل تلك الاقسام ورجعت الى اثنين فالشارح وه نظر الى الظاهر
 وحكم بعدم صحة التفرع والمضمة كانه نظر الى زيادة الاقسام في المال فلذلك فرع على التقسيم الاختصاص
 الخمسة في مباحث الكلي الجزئي اقول ذكر الجزئيه هنا على سبيل التبيين اذ قد سبق ان ليس لصاحب هذا
 الفن عرض متعلق بالجزئيات فلا بحث له عن احوال الجزئيات لكنه تصور مفهومه اعني الجزئي الحقيقي الذي
 مضى لاضافة الذي سنده وبيّن نسبة مفهومه تيمما للتصور وروبا بين النسبة بين الاضما
 والكل ايضا توضيحا للتصور قوله اما ان يكون منسج الوجود في الخارج او ممكن الوجود في الخارج اقول هذا
 الامكان هو الامكان العام مقيدا بجانب الوجود فيقابل المنسج كاذكره ويتناول الواجب كسند

الاسماء في هذه التعريفات كانت رسوما اسمية لها قوله في تمثيل الكلمات اقول قد سبق انهم قد يتسا
 فيذكرون النطق مثلا وسرهم في الناطق والمضرب في المساحة بينهما على تلك الفائدة قوله لا يصلح على
 افراد الانسان بالمواطاة اقول بل النطق يصلح على افراد الانسان فلا نعم اذ الشئ منها الناطق او ركب مع ذلك
 فيكون كليا بالقياس اليها واما بالقياس الى افراد الانسان فلا نعم اذ الشئ منها الناطق او ركب مع ذلك
 ذلك الشئ او الركب كليا بالقياس الى افراد الانسان لجملة عليها بالمواطاة وقس عليه الضحك والشئ في نظائر
 وبعضهم جعل الجملة ثلثة اقسام حمل المواطاة وحمل الاشتقاق وحمل التركيب لما كان مودى الاخيرين وحدا
 كان جعلها قسما واحدا اولى قوله فيكون اقسام الكل سبعة على مقتضى تقسيمه اقول هذا في غاية الظهور لا
 المقسم بحسب ان يكون مقسما في كل واحد من فاسم فاللازم اذا قسم الى خاصة وعرض عام فالقسمان هو اللازم
 هو خاصة واللازم الله هو عرض عام والمفارق اذا قسم اليهما كان القسمان المفارق الله هو خاصة والمفارق
 الله هو عرض عام والخاصة والعرض العام اللذان وضاعفتين لللازم غير خاصة والعرض العام اللذين وقعنا
 للمفارق فاقسام الكل الخارج اربعة على مقتضى تقسيمه ومن اراد حصصه في قسمين وجعل عليه ان يقسمه ولا
 الى الخاصة والعرض العام ثم يقسم كل واحد منهما الى اللازم والمفارق فيظهر ان اقسام الكل خمسة اقسام
 بعينها بان اللازم انقسم الى الخاصة والعرض العام باعتبار الاختصاص بما هيته واحدة وعدم اختصاص
 والمفارق انقسم اليها بهذا الاعتبار ايضا فاعلم ان مفهوم الخاصة في اللازم والمفارق ما يخص بهيته واحدة
 وان مفهوم العرض العام قسما لا يخص بها بل يعمها وغيرها فندرج محصور الاقسام الاربعة الى معنيين
 مطلقين بوجد كل واحد منهما في اللازم والمفارق فصا الكل الخارج منحصر فيهما فان لوحظا التقسيم
 كانا الاقسام اربعة وان لوحظا محصل تلك الاقسام ورجعت الى اثنين فالشارح وه نظر الى الظاهر
 وحكم بعدم صحة التفرع والمضمة كانه نظر الى زيادة الاقسام في المال فلذلك فرع على التقسيم الاختصاص
 الخمسة في مباحث الكلي الجزئي اقول ذكر الجزئيه هنا على سبيل التبيين اذ قد سبق ان ليس لصاحب هذا
 الفن عرض متعلق بالجزئيات فلا بحث له عن احوال الجزئيات لكنه تصور مفهومه اعني الجزئي الحقيقي الذي
 مضى لاضافة الذي سنده وبيّن نسبة مفهومه تيمما للتصور وروبا بين النسبة بين الاضما
 والكل ايضا توضيحا للتصور قوله اما ان يكون منسج الوجود في الخارج او ممكن الوجود في الخارج اقول هذا
 الامكان هو الامكان العام مقيدا بجانب الوجود فيقابل المنسج كاذكره ويتناول الواجب كسند

قوله



فان النفس لا يمكن ان يكون لها وجود مستقل الا في ذاتها
 فانها لا يمكن ان يكون لها وجود مستقل الا في ذاتها
 فانها لا يمكن ان يكون لها وجود مستقل الا في ذاتها
 فانها لا يمكن ان يكون لها وجود مستقل الا في ذاتها

الوجود لا يمكن ان يكون له وجود مستقل الا في ذاتها
 فانها لا يمكن ان يكون لها وجود مستقل الا في ذاتها
 فانها لا يمكن ان يكون لها وجود مستقل الا في ذاتها
 فانها لا يمكن ان يكون لها وجود مستقل الا في ذاتها

والانفس لا يمكن ان يكون لها وجود مستقل الا في ذاتها
 فانها لا يمكن ان يكون لها وجود مستقل الا في ذاتها
 فانها لا يمكن ان يكون لها وجود مستقل الا في ذاتها
 فانها لا يمكن ان يكون لها وجود مستقل الا في ذاتها

والانفس لا يمكن ان يكون لها وجود مستقل الا في ذاتها
 فانها لا يمكن ان يكون لها وجود مستقل الا في ذاتها
 فانها لا يمكن ان يكون لها وجود مستقل الا في ذاتها
 فانها لا يمكن ان يكون لها وجود مستقل الا في ذاتها

اعني قوله والاول كالباري نعم فلا ينبغي ان يرد ان اراد بالامكان الامكان العام كان متساويا للشيء لا مقابلا
 له وان اراد بالامكان الخاص فلا ينبغي ان يرد ان الكل اما معدوم في الخارج وهو شيان متشعب
 الوجود في الخارج ممكن الوجود فيه واما وجود غير متشعب الافراد وهو ايضا شيان فانه يختص قسم الكلي في سنة
 قوله كالكوكب السيار وقوله كالنفس الناطقة اقول هذان مثالان للكل المتشابه الافراد وما وقع في المتن
 من الكواكب السياره والنفس الناطقة مثالان لافراد الكلين المذكورين قوله على مذهب بعض اقول يعني على
 مذهب من قال بعدم العالم فان النفس الناطقة المجردة من الابدان غير متشابهة العدد عنده قوله فانه لو كان
 المفهوم من احدهما اقول اي الحيوان والكل فانه اذا ظهر المتشابه في مفهوميهما ظهر المتشابه في كل منهما وبين المجموع
 المركب منهما ايضا والحاصل ان مفهوم الحيوان غير متشابه القابل للاتباع التام الحساس المتحرك بالارادة المتحررة
 في العقل حالة اعتبارية هي كونه غير متشابه الشركة فنسبة هذا العارض المسمى بالكلية الى ذلك المعروض في
 العقل كنسبة البياض العارض للثوب الخارج البهيم فاذا اشتق من البياض الابيض المحمول بالمواطاة على الثوب
 كان هناك معروض الثوب عارض هو مفهوم الابيض ومجموع المركب من المعروض والعارض كذلك اذا اشتق
 من الكلية الكل المحمول بالمواطاة على الحيوان كان هناك ايضا معروض هو مفهوم الحيوان وعارض هو مفهوم
 الكل ومجموع المركب من المعروض والعارض وكما ان مفهوم الابيض من حيث هو ليس عن مفهوم الثوب ولا
 جزء له بل هو مفهوم خارج عنه صالح لان يحمل على الثوب وعلى غيره كل مفهوم الكل ليس عن مفهوم الحيوان
 ولا جزء له بل هو خارج عنه صالح لان يحمل على الحيوان وعلى غيره من المفهوم ما الذي نعرضها الكلية العقل قوله
 فالاول اقول يعني مفهوم الحيوان من حيث هو يسمى كلبا طبيعيا قبل عليه اذا كان مفهوم الحيوان من حيث هو
 كلبا طبيعيا فعلى هذا القياس اذا قلت الحيوان جنس كان مفهوم الحيوان من حيث هو جنسا طبيعيا فلا فرق
 اذن بين مفهوم الكل الطبيعي ومفهوم الجنس الطبيعي فالصواب ان مفهوم الحيوان من حيث هو معروض لمفهوم الكل
 او صالح لكونه معروضا لكل طبيعي ومن حيث هو معروض لمفهوم الجنس او صالح لكونه معروضا لجنس طبيعي
 فقد اعتبر في الطبيعي صلاحية العارض مع المعروض فلا اشكال اذا اعتبر العارض مع بطريق القيدية
 دون الجبرية كانه العقل فلا يلزم اتحاد الطبيعي والعقلي قوله لان المنطقي انما يبحث عنه اقول يعني انه
 ياخذ مفهوم الكل من حيث هو كليا بلا اشارة الى مادة مخصوصة ويورد عليه احكاما ليكون تلك الاحكام
 عامة شاملة لجميع ما صدق عليه مفهوم الكل قوله اذا الكلية انما هي مبدؤه اقول اي مبدء الكل و اراد

والما موجود متشعب الافراد
 هو ايضا شيان متشعب
 وغير متشعب
 الافراد

[illegible]

بالمبدء المشققة فان نسبة الكليلة الى الكليلة كنسبة الضرب الى الضاربين الى الضارب قوله والكليلة الطبيعية موجودة
في الخارج اقول اي قد يكون موجودا فيه لا ان كل كليلة طبيعية موجودة في الخارج اذ من الكليلات الطبيعية ما هو منع
الوجود فيه كشرائط البارى وما هو معدوم ممكن كالغفاء قوله وهذا مشترك اقول يريد ان البحث عن وجود
الطبيعية ايضا خارج عن الفن وهو من مسائل الحكمة الالهية قوله فلا وجه اقول قيل ان وجود الطبيعية بكيفية اذني
اشاره مع ان معرفته وجوده نافذة في الامثلة الموضحة لقواعد الفن بخلاف الباقيين اذ هناك بطول الكلام
فلا نفع فلذلك استحسن ايراد الاول وترك الاخرين قوله فان لم يصدق على شئ اصلا فلها مسائلان اقول
اعترض عليه بان اللاشئ واللاممكن بالامكان العام لا يصدقان على شئ اصلا لانه خارج ولا في الذهن فان
جعلنا مباينين وجب ان يكون بينهما تباين جزئي على ما سبق وهو يربط لانه لا شئ والممكن العام متساويان
وان لم يجعلنا مباينين فقد دخل في تعريفهما ما ليس بهما واجبت تخصيص الدعوى بالكليلات الصادقة
في نفس الامر على شئ والاشياء والتي يمكن صدقها في نفس الامر على شئ من الاشياء خارجا عنها فكانه قيل
الكليلان اللذان يصدق كل منهما على شئ بحسب نفس الامر ينحصران في الاقسام الاربعه وتعميم القواعد انما
يجب بحسب الطائفة البشرية وبحسب الاغراض المطلوبة من الفن ولا غرض لهم في الكليلات الفرضية بل في الكليلات
الموجودة فاصالة كالتجسس النوع او الصادقة في نفس الامر على شئ متعاضدا لا يمكن ايضا درجها في هذا لام
مع رعاية تلك الاحكام قوله فان صدقا متساويين والمعتبر فيهما صدق كل منهما على جميع الافراد الاخر
ولا يلزم من ذلك ان يصدق معا في زمان واحد فان النائم والمستيقظ متساويان على امتناع اجتماعهما
في زمان واحد وبما بين النساء وانما هو بين النائم والمستيقظ في الجملة فالنائم في حال نومه يصدق عليه
مستيقظ في الجملة وان لم يصدق عليه انه مستيقظ في حال النوم وكذا المستيقظ يصدق عليه في حال اليقظة
انه نائم في الجملة فالمتساويان يصدق عليه كل واحد منهما على جميع الافراد الاخر في زمان صدق الاخر عليه
وقر على ذلك الصدق المتعبر في العموم مطلق ومن وجه قوله وانما اعتبر النسب بين الكليلين اقول يعني ان الكليلة
يتحقق فيها النسب الاربع على معنى انه يوجد كليلان مخصوصان بينهما تباين كلي وكليلان اخران بينهما تساوي
هذا قصد تحقيق الكليلين مطلقا في الاقسام الاربعه واما الكلي والجزئي فلا يوجد بينهما فسمان في الجزئين الا
قسم واحد فلو قال المصنف بامساويان الى اخر القسمين لربما نزل جميع هذه الاقسام الاربعه في كل واحد
من الاقسام الثلاثة فلما قال الكليلان علم انه ليس حال القسمين الاخرين كل والا لكان التخصيص

وحد ان قضا

التي تمتنع ضد قماره

६१०

[illegible]

[illegible][illegible]

بعض الناس
المعدود
وغيره
فقد في
الذي
عنه وانما
اذا لم يكن موجودا
المعدولة والموجبة
النفع
لكن كذا
فيكون
جميع الاشياء
لانها
تقتضي
فيكون
الموضوع
ذلك الموضوع
فيكون
على ان

الامضا

۱۵

المغنى راجع
اركانها واما علمها
اصنافها واما علمها
اصنافها واما علمها

واما اذا عتبت صلواتها على منتهى

آذان ۴

فيلزم صدق بعض الألفاظ

[illegible]

في نفس الامر ان نقض مفهوم في نفسه بغير نقضه باعتبار صدقه والخاص ما مر في قوله فيصدق
 الاخص على كل الامم بعكس النقض اقول يعني على طريقة القدماء وهي ان يجعل نقض المحمول موضوعا ونقض
 الموضوع محمولا فان الموجبة الكلية تنعكس كنفها على هذه الطريقة والاشكال المذكور متوجبه عليه ايضا
 فان قولنا كل شيء ممكن بالامكان العام موجبة كلية ولا يصح عكسها موجبة لا كلية ولا جزئية لعدم كون
 وضعه على ما مر فان قلت عكس النقض على هذه الطريقة مما لا يقبل به المص كما سيأتي فكيف يستدل على اثبات
 ما ادعاه وايضا الاستدلال به بيان بما لم يتبين بعد ايجاب ان الشارح نظر الى الواقع وهو صحة تلك الطريقة
 ولم يكف ايضا بعكس النقض في الاستدلال بل استدلال بما صح التمسك به عند المتصايف وما قولك هذا
 بيان بما لم يتبين بعد فجاوب ان العكس المذكور قريب من الطبع بكيفية ادنى تنبيه قوله شاع اقول ايجاب
 المدعى كون نقض العام مطلقا من نقض الاخص مطلقا وما جعله جزء من الدليل هو نفسه يعرف للدعوى
 لا عينه فهو بالحقيقة استدلال بثبوت الحد على ثبوت الحد وما بعده استدلال على ثبوت الحد ولا يخفى عليه
 ان المقص تفصيل المدعى الى جزئين ثم الاستدلال على كل واحد منهما على حدة فالاولى ان يجعل نفسه له وفي
 اى يصدق نقض الاخص على كل ما يصدق عليه نقض العام من غير عكس ففي الكلام شاع يجعل التفسير بمنزلة
 جزء الدليل صورة قوله وانما قيد الشان بالكلية حاصله انه لو اطلق الشان ولم يقيد بالكلية لم يلزم من ثبوت
 الشان بين نقضى امرين بينهما عموم وخصوص من وجه ثبوت المدعى هو ان ليس بين ذينك النقضين
 عموم صلاح مطلق ولا من وجه لاحتمال ان يكون ذلك الشان الثابت بينهما شائبا جزئيا وانما جامع بين
 العموم من وجه لانه احد فرديه قوله في دفع الاشكال لان المدعى انتفاء لزوم العموم وثبوت العموم في محل واحد
 لا ينشأ انتفاء اللزوم لجواز ان يثبت العموم في محل اخر فلا يكون العموم لازما للنقضين المذكورين مطلقا
 او نقول يعني ان دعوى نسبة العموم بين نقضيهما دعوى موجبة كلية فاذا اورد هناك السلك كان دفعا لا
 الكلا فيكون سالبة جزئية وصدقهما لا ينافي صدق الموجبة الجزئية قوله فاعلم ان النسبة بينهما المباشرة
 اقول لا ينفك بلزم من ذلك ان لا يخطر النسبة بين الكلمات في الاربعة لا نقول المباشرة الجزئية بمحصرة
 في المباشرة الكلية والعموم من وجه فاذا قبل النسبة هناك هي المباشرة الجزئية كان حاصله ان النسبة
 في بعض الصور مباشرة كلية وفي بعض اخر عموم من وجه فلم يجد كيان بينهما نسبة خارجة عن الاربعة قوله
 فلان قيد فقط الى قوله لا طائل من تحته اقول ايجابه بان معنى كلام المتص ان احدا المتباينين يصدق

في نفس الامر ان نقض مفهوم في نفسه بغير نقضه باعتبار صدقه والخاص ما مر في قوله فيصدق
 الاخص على كل الامم بعكس النقض اقول يعني على طريقة القدماء وهي ان يجعل نقض المحمول موضوعا ونقض
 الموضوع محمولا فان الموجبة الكلية تنعكس كنفها على هذه الطريقة والاشكال المذكور متوجبه عليه ايضا
 فان قولنا كل شيء ممكن بالامكان العام موجبة كلية ولا يصح عكسها موجبة لا كلية ولا جزئية لعدم كون
 وضعه على ما مر فان قلت عكس النقض على هذه الطريقة مما لا يقبل به المص كما سيأتي فكيف يستدل على اثبات
 ما ادعاه وايضا الاستدلال به بيان بما لم يتبين بعد ايجاب ان الشارح نظر الى الواقع وهو صحة تلك الطريقة
 ولم يكف ايضا بعكس النقض في الاستدلال بل استدلال بما صح التمسك به عند المتصايف وما قولك هذا
 بيان بما لم يتبين بعد فجاوب ان العكس المذكور قريب من الطبع بكيفية ادنى تنبيه قوله شاع اقول ايجاب
 المدعى كون نقض العام مطلقا من نقض الاخص مطلقا وما جعله جزء من الدليل هو نفسه يعرف للدعوى
 لا عينه فهو بالحقيقة استدلال بثبوت الحد على ثبوت الحد وما بعده استدلال على ثبوت الحد ولا يخفى عليه
 ان المقص تفصيل المدعى الى جزئين ثم الاستدلال على كل واحد منهما على حدة فالاولى ان يجعل نفسه له وفي
 اى يصدق نقض الاخص على كل ما يصدق عليه نقض العام من غير عكس ففي الكلام شاع يجعل التفسير بمنزلة
 جزء الدليل صورة قوله وانما قيد الشان بالكلية حاصله انه لو اطلق الشان ولم يقيد بالكلية لم يلزم من ثبوت
 الشان بين نقضى امرين بينهما عموم وخصوص من وجه ثبوت المدعى هو ان ليس بين ذينك النقضين
 عموم صلاح مطلق ولا من وجه لاحتمال ان يكون ذلك الشان الثابت بينهما شائبا جزئيا وانما جامع بين
 العموم من وجه لانه احد فرديه قوله في دفع الاشكال لان المدعى انتفاء لزوم العموم وثبوت العموم في محل واحد
 لا ينشأ انتفاء اللزوم لجواز ان يثبت العموم في محل اخر فلا يكون العموم لازما للنقضين المذكورين مطلقا
 او نقول يعني ان دعوى نسبة العموم بين نقضيهما دعوى موجبة كلية فاذا اورد هناك السلك كان دفعا لا

[illegible]

مع نقض الآخر فقط اي لا يصدق احد المتباينين مع غير الآخر فنصدق احد المتباينين مع نقض الآخر ظهر صدق
احد النقيضين بدون النقض الآخر وعدم صدق احد المتباينين مع غير الآخر فمجموع كلام المصنف ظاهر صدق
كل من نقض المتباينين بدون الآخر فنصدق لا بد منه وليس معناه ان المتباين الآخر لا يصدق مع نقض
الاول والا لكان فاسدا لا خاليا عن الفائدة فقط ولا يخفى عليك ان هذا الوجه وان كان فيضا صحيحا
للمطلوب اذ حاصله ان قيد فقط منضم الى ما تقدم بعينه معنى صدق كل من المتباينين مع نقض الآخر
الا ان ترك لفظ مع كونه مضيدا للمعنى المفصولة فادارة ظاهرة والعدول الى هذا الصنف المخرج الى تدقيق النظر
وحمل اللفظ على خلاف المشار تكلف ظاهر لكن الخلل متعلق بالعبارة دون المعنى وانما تعلم ان الدعوى
ثبتت بمجرد المفردة الفائلة اجيب عن ذلك بان معنى قولهم نقض المتباينين متباينان متباينان
ان النسبة بين هذين النقيضين هي المتباين المجزئ مجرد عن خصوصية كل واحد من فرديه اعني المتباين الكل
والعموم من وجه اذ لو كان المتباين المجزئ بينهما في جميع الصور ضمن احد خصوصيتين كالمتباين الكل مثلا
لكانت النسبة بينهما هي تلك الخصوصية فلا يثبت ان النسبة بين الانسان والفرس او بين الحيوان والابن
هي المتباين المجزئ مع ثبوته هناك قطعا بل يثبت ان النسبة بين الاثنين هي المتباين الكل وبين الآخر هو
العموم من وجه فنعلم من ذلك ثبوت المتباين المجزئ في الموضوعين ولا شك ان المدعى بهذا المعنى لا يتم الا با
بيتين ان نقض المتباينين قد لا يضافان اصلا فلا يكون المتباين المجزئ بينهما مقيدا بخصوص المتباين
الكل في جميع الصور لا بخصوص العموم من وجه جميعها بل يثبت في بعضها ضمن المتباينة الكلية وبعضها
ضمن العموم من وجه فالنسبة بين نقض المتباينين هي المتباين المجزئ مجرد عن خصوصية كل فردية وهو
المطلوب وهذا الكلام لا شبهة فيه قوله وهو يصدق ذلك وذلك مستخدم على قوله قيل ان المضامين ان
الامر بها للذين بينهما عموم من وجه قد يتباينان في بعض الصور متباينين كلياً وظاهراً بينهما قد يكون عموم
من وجه كاللحيان واللاحيان فاذا ضم ذلك الى ما ذكره في نقض المتباينين من صدق غير كل واحد
منهما مع نقض الآخر فانه جارٍ فيها ما ظهر ايضاً ان النسبة بينهما المتباين المجزئ مجرد عن خصوصية كل فردية
او نقول نقى ولا ان يكون النسبة بينهما هي العموم من وجه لان الوهم يتبادر الى ان النسبة بين النقيضين
هي العموم من وجه ايضاً فبالغ في نقضه حيث ضم اليه نقى العموم مطلقاً ولم يفرغ من النسبة بينهما هناك لانها
يعلم ما ذكره في نقض المتباينين بينهما لا في نقضهما ان لم يصدق فاصلاً على شئ كقبح الاعمال

ومن بعض وقایع

١٠٠

الاخص كان بينهما مبانة كلية وان صدق كان بينهما عموم من وجه ضرورة صدق كل واحد من العيين
 مع نقيض الآخر وابا ما كان الشائئ الجزئية لازما فلا ان المصاهل النسبة بينهما وهو بصدق بيانها قوله وبارأ
 الكل الحقيقى وقوله بازائه الكل الاضام اقول فان قلت المبادى الى الفهم ما ذكره ان الكل ايضا له معنى مختلفا
 احدهما حقيقى والاخر اضام على قياس الجزئية وفيه بحث لان الامياز بين معنى الجزئية وكون احدهما حقيقيا والاخر
 اضاميا امر مكشوف على ما بينه واما الكل فليس يظهر له معنى تاما بل ان كل فان المتقدم التسماء ههنا
 كلها حقيقيا هو الصالح لفرض الاشتراك بين كثيرين ولا شك انه امر نسبي لا يجعل للشيئ الا بالقياس الى
 كثيرين فان اراد بالكل الاضام هذا المعنى فليس للكل اذن معنى وان اراد به معنى اخر فلم يبينه قلت اراد به
 معنى اخر وقد بينه بقوله وهو الاعم من شئ ومعناه انه لا يندرج تحت شئ اخر ولا يعنى بالاندراج ما يكون
 بجزء الفرض حتى يرجع الى المعنى الاول بعينه بل ما يكون بحسب نفس الامر فالكل الحقيقى ما يصلح لان يندرج
 شئ اخر بحسب نفس العقل سواء امكن الاندراج في نفس الامر ولا فالكل الاضام ما يندرج تحت شئ اخر في نفس
 الامر فيكون احص من الكل الحقيقى مطلقا بدجتهن الاولى ان الكل الحقيقى قد لا يمكن اندراج شئ تحت كانه
 الفرضية ولا يصدق ذلك في الاضام الثانية ان الكل الحقيقى ربما امكن اندراج شئ تحت ولم يندرج
 لاذنه ولا خارجا ولا بد الاضام من الاندراج بالفعل وانما احص هذا المعنى بالاضام لان الاضام اظهر
 من الاضام في المعنى الاول ويسمى بالحقيقى لكونه مقابلا للجزئية الحقيقى على ان صلاحية فرض الاشتراك بين
 كثيرين قد ينافى في كونها اضافة وان كان تعقلها موفوفا على تعقل الغير كما ان تعقل المنع من فرض الاشتراك
 بين كثيرين موقوف على تعقل الغير مع انه ليس اضافة لان تخفيفه لا يوقف على تحقق الغير ورجح يكون لشيئ
 بالحقيقى ظاهرة وعلى هذا فالجزئية الاضام ما اندرج تحت غيره بالفعل ولو قلنا الجزئية الاضام ما امكن
 اندراجه تحت شئ كان الكل الاضام ما امكن اندراج شئ تحته فيكون ايضا اخص من الكل الحقيقى لكن يندرج
 واحدة ولا يصح ان هو الجزئية الاضام ما امكن فرض اندراج تحت شئ اخر حتى يلزم ان الكل الاضام ما امكن
 فرض اندراج شئ اخر تحته فيرجع الى المعنى الحقيقى كما مر وانما لم يصح تفسير الجزئية الاضام ما ذكرنا لانه لا يلقى للفرض
 انه جزئى اضا لا اشاع مع امكان فرض الاندراج فانه يفسر ان الكل ايضا له مفهوم واحد حقيقى
 مفهوم الجزئية الحقيقى مقابلة لعدم والمملكة وليس يوقف تعقله على تعقل الغير مثل ما لكونه اضافة
 كامنة في الجزئية الحقيقى بعينه على ما عرفت وثابتها اضا بابل الجزئية الاضام تقابل الضام فان

[illegible]

في شخص و قد بان معنى الجرح هو ما كان بحيث لو حصل في الذهن منع وهذا جواب معنى قولهم كل مفهوم اما ان يمنع
 اه اذ لم يبدوا به كونه مفهوما بالفعل وذلك لا يتوقف على الحصول بالفعل في الذهن ولا على امكان حصوله
 والجرح في الحقيقة بهذا المعنى يصدق على الواجب كما لا يخفى وايضا المنع الحصول في الذهن هو كونه ذا اثر لا ذاته
 على امكان حصوله والجرح في الحقيقة بهذا المعنى يصدق على الواجب كما لا يخفى وايضا المنع الحصول في الذهن هو كونه
 ذاته على وجه يعرض له الجرحية قوله فانه يمنع ان يكون كليا فقد ظهر بما ذكره ان النسبة بين الجرحين وما ذكر
 النسبة بين الكليتين واما النسبة بين الجرح في الحقيقة وبين كل واحد من الكليتين فالمساوية واما النسبة
 بين الجرح في الاضاف وبين كل واحد منهما فالعموم من وجه لصدق الجرح في الاضاف على الجرح في الحقيقة بينهما وصدق
 بدنه في المفهوم الشاملة وصدق الكل على الكليات المتوسطة قوله لان نوعيته انما هي بالنظر الى الحقيقة
 الواحدة اه نوعيته هذا النوع نسبة واصنافه بين افراده فليس يعني فيها الا حقيقة افرادها ونفشتا
 اتحاد حقيقة في تلك الافراد فلذلك سمي بالحقيقة واما النوع الاخر اعني الاضاف فلا بد من نوعيته من
 اندراج مع نوع اخر تحت جنس فيكون مضافا اليه وبيان ذلك ان الجنس لما كان تمام المقابلة المشتركة
 بين ماهيتين مختلفتين في الحقيقة ومقولا عليهما في جوابها هو فلا شك ان كل واحدة من تلك الماهيتين
 المندرجتين تحت موصوفة بان ينطبق عليهما وعلى غيرها الجنس في جوابها هو وهذه الصفة ثابتة لها بالقبول
 الى الجنس المذكور اندرجت فيه كما ان صفة الجنس ثابتة للجنس بالقياس الى ما اندرج تحتها من الماهية التي هي
 انواع له فالجنس والنوع المندرج تحتها مضافان كالاب والابن قوله لان جنس الكليات لا يتوهم حدها
 الا بذكره اقول اشارة الى ما سبق من ان المذكور تعريف الكليات حدها اسمها لها الارصوم كما توهم وان
 كانت حدها كانت ثابتة كما هو الظاهر فلا بدح من ذكر الجنس اعني الكلي هي هنا رعاية لطريقة الفهم تعريفها
 الكليات واذا اعتبر الكل في مفهوم النوع الاضاف كان فيه اضافتان احدهما بالقياس الى ما تحتها من الافراد
 لكونه كليا والآخرى بالقياس الى الجنس المذكور فوفقه كما بينا والنوع الحقيقة فيه اضافة واحدة الى ما تحتها فقط
 كما عرفت قوله فان الجنس لا ينطبق عليها وعلى غيرها في جوابها هو الجنس كالجوان مثلا وان كان مقولا ومحولا
 على الفصل كالناطق وعلى الخاصة كالصاحك وعلى العرض العام كالماشي لكن لا في جوابها هو اذ ليس
 تمام المشترك لادانها هذه الثلاثة وكل واحد منها وان كان ماهية وكليا ينطبق عليه وعلى غيره الجنس
 لكن لا في جوابها هو فنخرج عن هذا النوع الاضاف بهذا الفيد قوله وهو النوع المقيد بالشخص

قد بان معنى الجرح هو ما كان بحيث لو حصل في الذهن منع وهذا جواب معنى قولهم كل مفهوم اما ان يمنع
 اه اذ لم يبدوا به كونه مفهوما بالفعل وذلك لا يتوقف على الحصول بالفعل في الذهن ولا على امكان حصوله
 والجرح في الحقيقة بهذا المعنى يصدق على الواجب كما لا يخفى وايضا المنع الحصول في الذهن هو كونه ذا اثر لا ذاته
 على امكان حصوله والجرح في الحقيقة بهذا المعنى يصدق على الواجب كما لا يخفى وايضا المنع الحصول في الذهن هو كونه

نسب

قد بان معنى الجرح هو ما كان بحيث لو حصل في الذهن منع وهذا جواب معنى قولهم كل مفهوم اما ان يمنع
 اه اذ لم يبدوا به كونه مفهوما بالفعل وذلك لا يتوقف على الحصول بالفعل في الذهن ولا على امكان حصوله
 والجرح في الحقيقة بهذا المعنى يصدق على الواجب كما لا يخفى وايضا المنع الحصول في الذهن هو كونه ذا اثر لا ذاته
 على امكان حصوله والجرح في الحقيقة بهذا المعنى يصدق على الواجب كما لا يخفى وايضا المنع الحصول في الذهن هو كونه

قد بان معنى الجرح هو ما كان بحيث لو حصل في الذهن منع وهذا جواب معنى قولهم كل مفهوم اما ان يمنع
 اه اذ لم يبدوا به كونه مفهوما بالفعل وذلك لا يتوقف على الحصول بالفعل في الذهن ولا على امكان حصوله
 والجرح في الحقيقة بهذا المعنى يصدق على الواجب كما لا يخفى وايضا المنع الحصول في الذهن هو كونه ذا اثر لا ذاته
 على امكان حصوله والجرح في الحقيقة بهذا المعنى يصدق على الواجب كما لا يخفى وايضا المنع الحصول في الذهن هو كونه

ما هو النوع الحقيقي المقيد بما يمنع من وقوع الشبهة فيه فني زيد مثلا الماهية الانسانية وامر اخر صاب زيدا مانعا
 من وقوع الشبهة فيه ذلك الامر يمتثل لشخصا وتعيينا قوله يكون حمل العالي عليه بواسطة حمل السافل عليه
 فان الحيوان انما يصح على زيد او على التركي بواسطة حمل الانسان عليه ما وذلك لان الحيوان مالم يصر انسانا
 لم يكن محولا على زيد فان الحيوان لا يكون انسانا لا يحمل عليه اصلا قوله فاعتب الاولية في القول يخرج الصنف
 عن الحد اقول هذا المقيد وان اخرج الصنف عن الحد اخرج النوع عنه ايضا بالقياس الى الاجناس البعيدة
 فليزم ان لا يكون الانسان نوعا للجسم النامي ولا للجسم الجوهري مع انه انما يسمى نوعا لانواع لكونه نوعا لكل واحد من
 الانواع التي توفيه وايضا النوع لما كان مضائفا للجنس فاذا اعتبر في النوع القول الاول فلا بد من اعتبار
 الجنس ايضا والا لم يكن مضائفا له فليزم ان لا يكون الاجناس البعيدة اجناسا للماهية التي هي بعيدة بآثار
 اليها فالاولى ان يترك قبل الاولية ويخرج الصنف بغيره ويؤى النوع الاضحاكي مقول في جواب ما هو
 نوع عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو قوله والا لكان النوع الحقيقي جنسا وذلك لان النوع الحقيقي لما كان
 تمام ماهية افرادة لم يمكن ان يكون تمام الماهية بالقياس الى كل فرد من افرادة فلو فرضنا ان توفيه كليا
 وهو ايضا تمام ماهية افرادة لم يمكن ان يكون تمام الماهية بالقياس الى كل فرد من افرادة والا لكان الجنس
 كليا المشتمل عليه مع زيادة مثالا على امر زائد على حقيقة افرادة فلا يكون نوعا حقيقيا بل صنفاهف
 فتعين ان يكون الفوقاني تمام الماهية المشتركة لا المختصة فيكون جنسا وقد فرضناه نوعا حقيقيا
 وانخرج وتبين ان الانسان لما كان تمام ماهية كل فرد من افرادة فلو فرضنا ان الحيوان مثلا
 كذا لوجب ان يكون الحيوان تمام ماهية كل فرد من افراد الانسان فليزم ان يكون لكل فرد ماهية ان مختلفان
 كل واحد منهما تمام الماهية المختصة به وذلك مع لان تمام ماهية شئ واحد لا يتصور فيه تعدد لانه ان لم
 يكن احدهما جزءا للآخر لم يكن شئ منهما تمام ماهية بل جزء منها وان كانت احدهما جزءا للآخر لم
 يكن الجزء تمام الماهية وحيث ان كان الحيوان وحده تمام الماهية كان الانسان المشتمل على الحيوان وزيادة
 صنفالا شتماله على امر كل زائد على ماهية افرادة وان كان الانسان وحده تمام الماهية المختصة
 لم يكن الحيوان الا تمام الماهية المشتركة فيكون جنسا وقد فرضناه نوعا حقيقيا فظهر ان النوع الحقيقي
 لا يكون فوق نوع حقيقي ولا تحتة واما النوع الحقيقي بالقياس الى الاضاه فيجوز ان يكون تحتة كالان
 تحت الحيوان ولا يجوز ان يكون فوقه لان النوع الاضاه امانوع حقيقي واما جنس النوع الحقيقي لا يجوز

ما هو النوع الحقيقي المقيد بما يمنع من وقوع الشبهة فيه فني زيد مثلا الماهية الانسانية وامر اخر صاب زيدا مانعا
 من وقوع الشبهة فيه ذلك الامر يمتثل لشخصا وتعيينا قوله يكون حمل العالي عليه بواسطة حمل السافل عليه
 فان الحيوان انما يصح على زيد او على التركي بواسطة حمل الانسان عليه ما وذلك لان الحيوان مالم يصر انسانا
 لم يكن محولا على زيد فان الحيوان لا يكون انسانا لا يحمل عليه اصلا قوله فاعتب الاولية في القول يخرج الصنف
 عن الحد اقول هذا المقيد وان اخرج الصنف عن الحد اخرج النوع عنه ايضا بالقياس الى الاجناس البعيدة
 فليزم ان لا يكون الانسان نوعا للجسم النامي ولا للجسم الجوهري مع انه انما يسمى نوعا لانواع لكونه نوعا لكل واحد من
 الانواع التي توفيه وايضا النوع لما كان مضائفا للجنس فاذا اعتبر في النوع القول الاول فلا بد من اعتبار
 الجنس ايضا والا لم يكن مضائفا له فليزم ان لا يكون الاجناس البعيدة اجناسا للماهية التي هي بعيدة بآثار
 اليها فالاولى ان يترك قبل الاولية ويخرج الصنف بغيره ويؤى النوع الاضحاكي مقول في جواب ما هو
 نوع عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو قوله والا لكان النوع الحقيقي جنسا وذلك لان النوع الحقيقي لما كان
 تمام ماهية افرادة لم يمكن ان يكون تمام الماهية بالقياس الى كل فرد من افرادة فلو فرضنا ان توفيه كليا
 وهو ايضا تمام ماهية افرادة لم يمكن ان يكون تمام الماهية بالقياس الى كل فرد من افرادة والا لكان الجنس
 كليا المشتمل عليه مع زيادة مثالا على امر زائد على حقيقة افرادة فلا يكون نوعا حقيقيا بل صنفاهف
 فتعين ان يكون الفوقاني تمام الماهية المشتركة لا المختصة فيكون جنسا وقد فرضناه نوعا حقيقيا
 وانخرج وتبين ان الانسان لما كان تمام ماهية كل فرد من افرادة فلو فرضنا ان الحيوان مثلا
 كذا لوجب ان يكون الحيوان تمام ماهية كل فرد من افراد الانسان فليزم ان يكون لكل فرد ماهية ان مختلفان
 كل واحد منهما تمام الماهية المختصة به وذلك مع لان تمام ماهية شئ واحد لا يتصور فيه تعدد لانه ان لم
 يكن احدهما جزءا للآخر لم يكن شئ منهما تمام ماهية بل جزء منها وان كانت احدهما جزءا للآخر لم
 يكن الجزء تمام الماهية وحيث ان كان الحيوان وحده تمام الماهية كان الانسان المشتمل على الحيوان وزيادة
 صنفالا شتماله على امر كل زائد على ماهية افرادة وان كان الانسان وحده تمام الماهية المختصة
 لم يكن الحيوان الا تمام الماهية المشتركة فيكون جنسا وقد فرضناه نوعا حقيقيا فظهر ان النوع الحقيقي
 لا يكون فوق نوع حقيقي ولا تحتة واما النوع الحقيقي بالقياس الى الاضاه فيجوز ان يكون تحتة كالان
 تحت الحيوان ولا يجوز ان يكون فوقه لان النوع الاضاه امانوع حقيقي واما جنس النوع الحقيقي لا يجوز

جميع

ان يكون فوق شيء منها لما لم يجوز ان يكون النوع الحقيقي تحت نوع اصلا كما لعقل على ما سبقت
قال النوع الحقيقي مقياسا الى النوع الحقيقي لا يكون الامفرد او مقياسا الى النوع الاضافي اما مفردا واما سافلا و
الاضافة مقياسا الى الحقيقي اما مفردا ان لم يكن تحت نوع حقيقي ايضا كالانسان واما عال كالحجر وانما
الاضافة مقياسا الى الاضافة فمراتبه اربع وانما جعل المفرد من المراتب ان لم يكن واقعا في الرتبة نظر الى
الافراد باعتبار عدم الرتبة فحينئذ ملاحظة الرتبة عدما كما ان في غيره ملاحظة الرتبة وجودا قوله ان قلنا
ان الجوهر جنس هذا المثال انما يتم بشيئين احدهما ان العقول العشرة متفقة الحقيقة وثانيهما ان الجوهر
جنس لها قوله كل الاجناس قد يترتب متصاعدة اشارة بلفظة قد ربما الى ان الرتبة في الاجناس مالا
يجب كمالا بحيث لا يتبع في الانواع ايضا فكما يكون نوع اضافيا لا نوع فوفرة ولا تحت فبكون نوعا مفردا غير واقع في سلسلة
الترتيب كك يكون جنس لا جنسا فوفرة ولا تحت فبكون مفردا ليس واقعا في سلسلة الترتيب فمثل هذا ينبغي
ان لا يعد من المراتب ويجعل المراتب منحصرة في ثلاثة كما فعله بعضهم الا انهم شاحوا فعدوا في المراتب
نظرا الى ما ذكرناه من ان اعتبار افراده مجموع في ملاحظة الرتبة عدما وانما قال في الانواع متنازلة في
الاجناس متصاعدة لان ترتيب الانواع هو ان يكون هناك نوع ونوع ونوع ونوع ونوع ونوع ولا شك
ان نوع النوع يكون تحت نوعه لان نوعه الشيء بالقياس الى ما فوقه فالبشيء انما يكون نوع نوع اذا كان نوع
ذلك النوع وهكذا فيكون الترتيب على سبيل التنازل من عام الى خاص وترتيب الاجناس هو ان يثبت
جنس وجنس جنس وجنس وجنس ولا شك ان جنس جنس يكون فوفرة لان جنسية الشيء بالقياس الى
ما تحتها فالشيء انما يكون جنس جنس اذا كان فوق ذلك الجنس وهكذا فيكون الترتيب على سبيل التصا
من خاص الى عام ثم اعلم ان النوع السافل من مراتب الانواع يتباين جميع مراتب الاجناس فانه لا يكون الانواع
حقيقيا فليست محتمل ان يكون جنسا وان الجنس العالي يتباين جميع مراتب الانواع لانه لا يكون فوفرة جنس
فليست محتمل ان يكون نوعا وبين كل واحد من النوع العالي والمتوسط وبين كل واحد من الجنس المتوسط و
السافل عموم مزوج وعلبك باستخراج الامثلة قوله لا يتوقف قد عرفت ان التمثيل الاول يتوقف على انفاذ
العقول العشرة في الحقيقة وكون الجوهر جنسا لها والتمثيل الثاني متوقف على احلالها في الحقيقة
وكون الجوهر ليس جنسا لها فليست محتمل صحتها معا والجواب ان المقصود من التمثيل هو التبيين فاذا طاب
الواقع فذاك والا ليرض ان يكفيه الغرض خصوصا فيما لم يوجد له مثال في الوجود هذا قوله لا ينبغي

ان يكون فوق شيء منها لما لم يجوز ان يكون النوع الحقيقي تحت نوع اصلا كما لعقل على ما سبقت
قال النوع الحقيقي مقياسا الى النوع الحقيقي لا يكون الامفرد او مقياسا الى النوع الاضافي اما مفردا واما سافلا و
الاضافة مقياسا الى الحقيقي اما مفردا ان لم يكن تحت نوع حقيقي ايضا كالانسان واما عال كالحجر وانما
الاضافة مقياسا الى الاضافة فمراتبه اربع وانما جعل المفرد من المراتب ان لم يكن واقعا في الرتبة نظر الى
الافراد باعتبار عدم الرتبة فحينئذ ملاحظة الرتبة عدما كما ان في غيره ملاحظة الرتبة وجودا قوله ان قلنا
ان الجوهر جنس هذا المثال انما يتم بشيئين احدهما ان العقول العشرة متفقة الحقيقة وثانيهما ان الجوهر
جنس لها قوله كل الاجناس قد يترتب متصاعدة اشارة بلفظة قد ربما الى ان الرتبة في الاجناس مالا
يجب كمالا بحيث لا يتبع في الانواع ايضا فكما يكون نوع اضافيا لا نوع فوفرة ولا تحت فبكون نوعا مفردا غير واقع في سلسلة
الترتيب كك يكون جنس لا جنسا فوفرة ولا تحت فبكون مفردا ليس واقعا في سلسلة الترتيب فمثل هذا ينبغي
ان لا يعد من المراتب ويجعل المراتب منحصرة في ثلاثة كما فعله بعضهم الا انهم شاحوا فعدوا في المراتب
نظرا الى ما ذكرناه من ان اعتبار افراده مجموع في ملاحظة الرتبة عدما وانما قال في الانواع متنازلة في
الاجناس متصاعدة لان ترتيب الانواع هو ان يكون هناك نوع ونوع ونوع ونوع ونوع ونوع ولا شك
ان نوع النوع يكون تحت نوعه لان نوعه الشيء بالقياس الى ما فوقه فالبشيء انما يكون نوع نوع اذا كان نوع
ذلك النوع وهكذا فيكون الترتيب على سبيل التنازل من عام الى خاص وترتيب الاجناس هو ان يثبت
جنس وجنس جنس وجنس وجنس ولا شك ان جنس جنس يكون فوفرة لان جنسية الشيء بالقياس الى
ما تحتها فالشيء انما يكون جنس جنس اذا كان فوق ذلك الجنس وهكذا فيكون الترتيب على سبيل التصا
من خاص الى عام ثم اعلم ان النوع السافل من مراتب الانواع يتباين جميع مراتب الاجناس فانه لا يكون الانواع
حقيقيا فليست محتمل ان يكون جنسا وان الجنس العالي يتباين جميع مراتب الانواع لانه لا يكون فوفرة جنس
فليست محتمل ان يكون نوعا وبين كل واحد من النوع العالي والمتوسط وبين كل واحد من الجنس المتوسط و
السافل عموم مزوج وعلبك باستخراج الامثلة قوله لا يتوقف قد عرفت ان التمثيل الاول يتوقف على انفاذ
العقول العشرة في الحقيقة وكون الجوهر جنسا لها والتمثيل الثاني متوقف على احلالها في الحقيقة
وكون الجوهر ليس جنسا لها فليست محتمل صحتها معا والجواب ان المقصود من التمثيل هو التبيين فاذا طاب
الواقع فذاك والا ليرض ان يكفيه الغرض خصوصا فيما لم يوجد له مثال في الوجود هذا قوله لا ينبغي

على ان النوع معين حاصل ان المضاراد ان يبين ان النسبة بينهما هي العموم من وجه لكن لما كان القدماء
نوهوا ان الاضافه اعم مطرد اولاً فلو لم يرد في صورة دعواهم من قولهم ثم بين ان النسبة بينهما هي العموم من وجه
فهي ثلثة اشياء احدها بيان ان النسبة بينهما هي العموم من وجه وهذا هو المقصود الاصل وثانيها ان قولهم
صريحاً وذلك للاهتمام بهذا الرد وللبالغة فيه حتى يتبين كون قولهم صحيحاً ولو اكتفى ببيان ان النسبة هي
العموم من وجه لكان يفهم من ذلك رد قولهم ولكن ضمننا الاصل بآثاره في قولهم في صورة دعواهم من
دعوتهم وذلك انهم زعموا ان الاضافه اعم مطرد هذا القول هو ان قولهم ليس الاضافه اعم مطرد لوجود الحقيقة
بدونه كما في الحقائق البسيطة والمضاردها هو اعم من قولهم وهو ان النسبة بينهما هي العموم مطرد في قولهم ليس بينهما
وخصيصة مطرد واذ ابطال ما هو اعم من قولهم بطل قولهم لان الاعم لازم للاخص وبطلان اللازم مستلزم لبطلان
اللازم وانما اختار رد قولهم هذه الطريقة مبالغة في الرد فكان في قولهم ليس شيء بينهما اعم من الاخر فضلاً عن
يكون الاضافه اعم فقله وذلك اي مذهب القدماء وقوله اعم صفة لدعوى اي تلك الدعوى التي هي اعم من
مذهبهم فقله وهي اي تلك الصورة بل الدعوى التي هي اعم قولهم ان ليس هذا المنفصل لا المنفصل فانه رد ذلك
الدعوى لا عنها قوله كما في الحقائق البسيطة يعني الحقائق البسيطة التي هي تمام ماهية افرادها قوله لا العقل
والنفس هذا انما يصح اذا لم يكن الجوهر جنساً لها حتى يتصور كونها بسيطتين ومع ذلك فلا بد ان يكون
كل منهما تمام ماهية افرادة حتى يكون نوعاً حقيقياً غير مندرج تحت جنس ولا يكون نوعاً اضافياً وقد
نوقش في كلا المقامين يكون الجوهر جنساً لما تحتها ويكونها مختلفي الافراد في الحقيقة قوله والوحدة و
النقطة هذا ايضا انما يصح اذا كان كل منهما تمام ماهية افرادها ولم يندرج تحت جنس بنفسه صلاً وقد بينا
في الموضوعين ايضا قوله المقول في جواب ما هو الدال على الماهية المستول عنها بالمطابقة يعني اذا سئل عن
ماهية ما هي يجب بلفظ دال عليها بالمطابقة ولا يجوز ان يجاب بما يدل عليها تضمناً فلا يقال الهند في
جواب ما زيد ولا يدل عليها التزاماً فلا يقال الكاتب مثلاً في جواب ما زيد كل ذلك للاحتياط في الجواب
السؤال بما هو اذ ربما انقل الذهن من الدال بالضمن على الماهية الى آخره الاخر من مفهوم ذلك الدال
فبقوت المقصود كذا ربما انقل الذهن من الدال بالالتزام عليها الى آخره فبقوت المقصود ولا يعتمد في فهم
المقصود على القرينة لجواز تناسلها على السامع وهذا المقدار كاف بلغة على الاصطلاح على ان لا يذكر الماهية
في جواب ما هو الا بلفظ دال عليها مطابقة واما جزم المقول في جواب ما هو ذلك انما يتصور اذا كانت الماهية



في قوله لا يجوز ان يدل عليه مطابقة وهو ظاهر وان يدل عليه تضمننا ولا محذور فيه لان جميع
 المفصولة ولا يجوز ان يدل عليه التزاما لجواز الانتقال من ذلك الدال على الجزاء بالالتزام الى لازم اخر له ولا
 يعتمد على القرينة لما عرفت فظهر ان المطابقة معتبرة في جواب ما هو كلا وجزء وان التضمن في مجرور كلا معتبر
 جزء وان الالتزام مجرور كلا وجزء هذا في جواب ما هو واما التعريفات فتدبر ان الالتزام مجرور فيها
 ايضا كما في جواب ما هو وذلك ايضا للاختصاص بها والاولى جوازها فيها مع ظهور القرينة المعينة للمفصولة قوله
 وانما سمى وانما تخصص الوافع في الطرفين بالجزء المدلول عليه مطابقة وتخصص الداخل في جواب ما هو بالجزء
 المدلول عليه تضمننا اصطلاحا والمناسبة التسمية مرعية فان الواضع انما يمدلول مطابقة والداخل
 انما يمدلول تضمننا وان كان لكل منهما مناسبة مع كل من الطرفين قوله فانه مقسم اي محصل قسم له قد يتوهم
 ان الناطق مثلا يقسم الجوان الى القسمين ناطق وغير ناطق والتخصيص انما مقسم له بمعنى انه محصل قسم له لا
 محصل قسمين فان غير الناطق قسم من الجوان حاصل من انضمام عدم النطق اليه كما ان الناطق قسم منه
 حاصل بانضمام النطق اليه فاذا قسم الجوان الى هذين القسمين كان هناك امران مضمنان له كل واحد
 منهما محصل قسم واحد وكان من قال ان الناطق يقسم الجوان الى قسمين نظر الى ان الجوان اذا قسم الى الناطق
 وجودا وعدا محصل له فثمان كما ان من عدا المفرد من الانواع والاجناس في المراتب نظر الى مثل ذلك قوله
 والمتوسطا سواء كانت انواعا واجناسا لم يذكر النوع العالي اندراجا في الجنس المتوسط ولا الجنس السافل
 لاندرجته النوع المتوسط قوله وكل فصل بفهوم النوع العالي او الجنس العالي اراد بالعالى ههنا القوفا
 وبالسافل النخلة لا ما مر من ان العالي ما هو فوق الجميع والسافل ما هو تحت الجميع قوله لانه قد ثبت ان
 مقومات العالي مقومات للسافل وذلك لان العالي لما كان مقوما للسافل كان جميع مقوماته فصولا
 كانت واجناسا مقوما للسافل قطعاً قوله فلو كان جميع مقومات السافل اي جميع الفصول المقومة له
 لان الكلام فيها فان قلت فعلى هذا لا يلزم عدم الفرق بين العالي والسافل لجواز ان يكون في السافل
 سوا الفصول المقومة المشتركة بينهما وبين العالي فرضيا ام اخرية يمتاز عن العالي قلت ليس السافل
 ماهية العالي الا الفصول المقومة للسافل فاذا فرضت مشتركة اتخذ السافل العالي ماهية مثلا ليس
 الانسان وراى الجوهر الافضل مقومة للانسان ومقومة للجوهر هي قابل للابعا الثلاثة والناهي والحساس
 المتحرك بالارادة والناطق وكذا ليس الانسان والجسم الافضل مقومة للانسان مقومة للجسم هي الثلاثة

في قوله لا يجوز ان يدل عليه مطابقة وهو ظاهر وان يدل عليه تضمننا ولا محذور فيه لان جميع
 المفصولة ولا يجوز ان يدل عليه التزاما لجواز الانتقال من ذلك الدال على الجزاء بالالتزام الى لازم اخر له ولا
 يعتمد على القرينة لما عرفت فظهر ان المطابقة معتبرة في جواب ما هو كلا وجزء وان التضمن في مجرور كلا معتبر
 جزء وان الالتزام مجرور كلا وجزء هذا في جواب ما هو واما التعريفات فتدبر ان الالتزام مجرور فيها
 ايضا كما في جواب ما هو وذلك ايضا للاختصاص بها والاولى جوازها فيها مع ظهور القرينة المعينة للمفصولة قوله
 وانما سمى وانما تخصص الوافع في الطرفين بالجزء المدلول عليه مطابقة وتخصص الداخل في جواب ما هو بالجزء
 المدلول عليه تضمننا اصطلاحا والمناسبة التسمية مرعية فان الواضع انما يمدلول مطابقة والداخل
 انما يمدلول تضمننا وان كان لكل منهما مناسبة مع كل من الطرفين قوله فانه مقسم اي محصل قسم له قد يتوهم
 ان الناطق مثلا يقسم الجوان الى القسمين ناطق وغير ناطق والتخصيص انما مقسم له بمعنى انه محصل قسم له لا
 محصل قسمين فان غير الناطق قسم من الجوان حاصل من انضمام عدم النطق اليه كما ان الناطق قسم منه
 حاصل بانضمام النطق اليه فاذا قسم الجوان الى هذين القسمين كان هناك امران مضمنان له كل واحد
 منهما محصل قسم واحد وكان من قال ان الناطق يقسم الجوان الى قسمين نظر الى ان الجوان اذا قسم الى الناطق
 وجودا وعدا محصل له فثمان كما ان من عدا المفرد من الانواع والاجناس في المراتب نظر الى مثل ذلك قوله
 والمتوسطا سواء كانت انواعا واجناسا لم يذكر النوع العالي اندراجا في الجنس المتوسط ولا الجنس السافل
 لاندرجته النوع المتوسط قوله وكل فصل بفهوم النوع العالي او الجنس العالي اراد بالعالى ههنا القوفا
 وبالسافل النخلة لا ما مر من ان العالي ما هو فوق الجميع والسافل ما هو تحت الجميع قوله لانه قد ثبت ان
 مقومات العالي مقومات للسافل وذلك لان العالي لما كان مقوما للسافل كان جميع مقوماته فصولا
 كانت واجناسا مقوما للسافل قطعاً قوله فلو كان جميع مقومات السافل اي جميع الفصول المقومة له
 لان الكلام فيها فان قلت فعلى هذا لا يلزم عدم الفرق بين العالي والسافل لجواز ان يكون في السافل
 سوا الفصول المقومة المشتركة بينهما وبين العالي فرضيا ام اخرية يمتاز عن العالي قلت ليس السافل
 ماهية العالي الا الفصول المقومة للسافل فاذا فرضت مشتركة اتخذ السافل العالي ماهية مثلا ليس
 الانسان وراى الجوهر الافضل مقومة للانسان ومقومة للجوهر هي قابل للابعا الثلاثة والناهي والحساس
 المتحرك بالارادة والناطق وكذا ليس الانسان والجسم الافضل مقومة للانسان مقومة للجسم هي الثلاثة

[illegible][illegible]

كونه لا يوجب معرفة ما هو ذاك في نفسه بل يوجب معرفة ما هو ذاك في غيره
 كونه لا يوجب معرفة ما هو ذاك في نفسه بل يوجب معرفة ما هو ذاك في غيره
 كونه لا يوجب معرفة ما هو ذاك في نفسه بل يوجب معرفة ما هو ذاك في غيره

التعريف ما تم تعريفه بما عده والعرض العام لا مدخل له في التميز فلا يصلح معرفا ولا جزء معرف بهذا
 الفرض واما الاطلاع عليه بما هو ذاك في له اي معرفته بما هو ذاك في له سواء كان جميع الذوات او بعضها
 والعرض العام لا مدخل له في معرفته الشئ بما هو ذاك في له فلا يصلح معرفا ولا جزء معرف بهذا الفرض الاخر
 فسط العرض العام عن الاعيان في باب التعريفات وانما ذكر في باب الكلليات لاستيفاء اقسام الكلليات
 واما المحقق فهو ان لم يكن له مدخل في التميز لكن له مدخل في الاطلاع على المميز بما هو ذاك في لها فلذلك اعتبر مع
 الفصل الخاص بهما بحث وهو ان تميز الشئ قد يكون عن جميع ما عده وقد يكون عن بعضه والعرض
 العام قد يقيد التميز الثاني فيبقى ان يعتبر في التعريف فان قلنا المعبر هو التميز الاول بناء على اشراط
 المساواة قلت قد عرفت الكلام على ذلك الاشراط على ان اللازم ح ان لا يكون العرض العام معرفا
 لان لا يكون جزء من المعروف وايضا قد يكون الاطلاع على الشئ بما هو عرضي له مطلوب وان كان هذا الا
 عليه وانا الاطلاع عليه بما هو ذاك في له فان نصوا الشئ قد يكون بوجه متفاوت بعضها اكمل من بعض فا
 لصواب ان المركب من العرض العام والخاصة رسم ناقص لكنه اقوى من الخاصة وحدها وان المركب منه ومن
 الفصل والخاصة حذنا فقص وهو اكمل من المركب من العرض العام والفصل واما قوله فلا حاجة الى ضم الكل
 اليه قد فزع بان التميز الحاصل منهما اقوى من التميز الحاصل بالفصل وحده فاذا ارد هذا التميز الا
 احبب الى ضم الخاصة الى الفصل قوله كغيره بحركة بما ليس يكون قائما في المرتبة الواحدة من العلم والجهل
 اي الحركة والسكون في مرتبة واحدة فن عرف الحركة عرفا بالسكون وبالعكس وهذا انما يصح اذا لم يجعل
 السكون عبارة عن عدم الحركة والالكان السكون اخفى من الحركة لا مساويا له واذا امتنع تعريف الشئ
 بما لنا وبه المعرفة والجهل كان اصناع تعريفه بما هو اخفى منه اولى قوله وبسمي دورا مصرحا وذلك
 لظهور الدور فيه واذا زادت المرتبة واحدة استمر الدور هناك فلذلك يسمي دورا مضرا وفسا الدور
 المضرا اكثر وفي الدور المصرح يلزم تقديم الشئ على نفسه بمرتبتين وفي المضمير ما يب فكان اخفى قوله
 اسطقس هو اصل المركب انما سمي العناصر الاربعة اسطقسات لانها اصل المركب من الحيوانات والنبات
 والمعادن واعلم ان استلحاق الالفاظ المجازية اريد في لباد والذهن منها الى غير المعاني المقصودة لا القرينة
 وفي الاشتراك يتردد بين المقصود وما ليس بمقيد ولكن يحمل ان يحمل اللفظ على غير المقصود فيكون اريد من
 استلحاق الالفاظ الغريبة اذ لا يفهم هناك شئ اصلا فالخلل فيه هو الاحتياج الى الاستفسار فسط

هذا هو الكلام في الفصل من الفصل واحد

انما هو الذي لا يكون له مدخل في معرفته الشئ بما هو ذاك في له
 انما هو الذي لا يكون له مدخل في معرفته الشئ بما هو ذاك في له
 انما هو الذي لا يكون له مدخل في معرفته الشئ بما هو ذاك في له

ان قيل كون التعريف مع التعريف
فهم كيف يعترض ان يكون التعريف
منه فمعرفة التعريف يجب بان الغرض من
تعريف القضية لما كان اكتشافا وتبينها
عن غير علم من غير بيان احوالها وكما
المقصود بان احاطت تلك الفهم كان
ذلك الفهم الموجب لتبينها من غير التعريف
وتتم له اذ يتكشف عنه المتكلم بغير
البيان والبيان لا يكون الا بالبيان

المسافة بلا طائل قوله ولما توقف معرفة ما على معرفة القضايا اه كما ان للقول الشارح مبادىء يتوقف عليها
ويجب تفهيمها عليه وهي مباحث الكلبيات الخمس تركب المعرف منها كل للحجة مبادىء تركبها ويتوقف معرفتها
على معرفة تلك المبادىء وهي مباحث القضايا فان ذلك فذمها قوله اما المقدمة ففي تعريف القضية واصنافها
الاولية الخ اما التعريف فلا بد من تقديمه ولما انقسم الى الاقسام الاولية فكانت من ثمة اذ بدلت القسم
بتكشف الشيء بآداة انكشاف ويغني به اقسامه الاصلية التي يراه بيان احوالها قوله في القضية الملفوظة
الخ يعني ان القضية يطلق تارة على الملفوظة وتارة على المعقولة اما بالاشتراك او بالتحقيق والمجاز
والثاني اولى لان المعنى هو القضية المعقولة واما الملفوظة فانما اعتبرت لدلالةها على المعقولة فسميت
تسمية للدال باسم المدلول وكلك لفظ القول يطلق على الملفوظ والمعقول فالقول الملفوظ جنس للقضية
الملفوظة والقول المعقول جنس للقضية المعقولة ثم القضية المعقولة هو المفهوم العقلي المركب من الحكم
عليه وبه والحكم بمعنى وقوع النسبة او لا وقوعها فمذمومة المعلومات من حيث انها حاصلة في الذهن يمتنع
قضية والعلم بها يسمى تصديقا عند الامام واما عند الاوائل فالصدق هو العلم بالعلوم الذي هو وقوع
النسبة او لا وقوعها كما عرفت وقد يطلق التصديق بمعنى المصدق به على القضية لان العلم التصديق لا
يتعلق الا بها اما بجميع اجزائها او ببعضها قوله لانها اما ان تخل القضية لا بد منها من الحكم لانه المحتمل
للصدق والكذب والحكم لا بد من الحكم عليه وبه فمذمومة الحكم عليه به متميزة المادة للقضية والحكم
الكبير مرتبط احد سبابا بالآخر متميزة الصورة لها واختلال القضية هو بطلان صورتها وانفكاك اجزائها
المادية بعضها عن بعض قوله وليس هو الدال على النسبة السلبية الخ كلمة ليس لرفع النسبة الايجابية التي
دل عليها اللفظة هو وجوبها بديل على وضع النسبة السلبية فيكون المجموع بطلان الحكم به بالحكم عليه
بالنسبة السلبية قوله طردا وعكسا قوله تعريف الشرطية غير مطرد لدخول غير المحدد فيه وتعرف الشرطية
غير متعكس يخرج بعض المحدد عنه قوله فالاولى ان يحذف هذا الاختلال اه هذا القيد ذكره صاحب الكشف
ومن ثابته والاولى تركه وحمل المفرد على ما يعم المفرد بالفعل وبالقوة كما ذكره ومن انصف من نفسه
ان كل جملة يمكن ان يعتبر عن طرفيها مع ملاحظة الادبائات بمفردين وان الشرطية لا يمكن فيها ذلك
قوله فلورود بعض النقوض المذكورة عليه اه قول وهو قولنا زيد عالم بضاده زيد ليس بعالم وقولنا
الشمس طالعة بلزوم النهار موجود قوله فلان اختلال القضية الى ما منه تركبها الخ لان المركب انما يتخلل

ان قيل كون التعريف مع التعريف
فهم كيف يعترض ان يكون التعريف
منه فمعرفة التعريف يجب بان الغرض من
تعريف القضية لما كان اكتشافا وتبينها
عن غير علم من غير بيان احوالها وكما
المقصود بان احاطت تلك الفهم كان
ذلك الفهم الموجب لتبينها من غير التعريف
وتتم له اذ يتكشف عنه المتكلم بغير
البيان والبيان لا يكون الا بالبيان
ان قيل كون التعريف مع التعريف
فهم كيف يعترض ان يكون التعريف
منه فمعرفة التعريف يجب بان الغرض من
تعريف القضية لما كان اكتشافا وتبينها
عن غير علم من غير بيان احوالها وكما
المقصود بان احاطت تلك الفهم كان
ذلك الفهم الموجب لتبينها من غير التعريف
وتتم له اذ يتكشف عنه المتكلم بغير
البيان والبيان لا يكون الا بالبيان
ان قيل كون التعريف مع التعريف
فهم كيف يعترض ان يكون التعريف
منه فمعرفة التعريف يجب بان الغرض من
تعريف القضية لما كان اكتشافا وتبينها
عن غير علم من غير بيان احوالها وكما
المقصود بان احاطت تلك الفهم كان
ذلك الفهم الموجب لتبينها من غير التعريف
وتتم له اذ يتكشف عنه المتكلم بغير
البيان والبيان لا يكون الا بالبيان

[illegible]

ان اردت ان لا يخرج عنك احد من اهل بيتك
 ولما حلت فمواظبها فليكن ان يخل
 منكم احد فليكن ان يجعلكم جميعا
 اريد ان يكون ان يجعلكم جميعا
 المتقنين لغيرها فليكن

انما لم يذكر النسبة له في قسم الفاعل
وغيره ونسبه اثر في الاثنا اما لا ولا
فلانها يعلم بالمقابل اولانها دخلت
في التقبيل واما اثنا فلما مر اليك
لم يجوز ان يحذف الالف طرفا للتقبيل
الا بنا ويل مبر خيل
فقد صدر الكتاب
نفا فصد لا مبلغ واما المنفعة
ان فرض الحكم يخص من
الحقوه الغريبة نعم فصل الزوج
حكم قولنا بالعدد والارواح ان
ايضا فان قولنا بالعدد وفرد ضرورة
بالعدد والارواح او بالعدد وفرد ضرورة
بالانفصال التام تحقيق من
الحكم بالانفصال معتبة كما
بالقوة حكم بالانفصال كمال
من كمال من الارواح
الاصناف وهو لا يعرف في خلافه
فالغور على القول بان

هذا هو المقصود من قوله في قوله فلو كان هذا العذر وجاهل يمكن
 ان يكون له في قوله فلو كان هذا العذر وجاهل يمكن
 ان يكون له في قوله فلو كان هذا العذر وجاهل يمكن
 ان يكون له في قوله فلو كان هذا العذر وجاهل يمكن

المصلحة اللانته لها فان قولك هذا العذر اما زوج او فرد في قوة قولك ان كان هذا العذر وجاهل يمكن
 فيها وان لم يكن فردا لم يكن زوجا وعلى هذا قياس ما عداه قوله فالمصلحة هي التي يحكم فيها بصدق قضية
 او لا صدقها المصلحة الموجبة هي التي يحكم فيها بانصافا تحقق قضية بتحقق قضية اخرى فان اكتفى بمطلوب
 هذا الانصاف سميت مصلحة مطلقة وان قيد الانصاف بكونه لزوما سميت مصلحة لزومية او بكونه
 اتفاقا سميت مصلحة اتفاقية والمصلحة السالبة هي التي يحكم فيها بسلب ذلك الانصاف اما مطلقا
 او لزوما او اتفاقا والمصلحة الموجبة هي التي يحكم فيها بالشئ في بين قضيتين اما في التحقق والاتفاق
 معا وفي أحدهما فان اكتفى بمطلوب الشئ سميت منفصلة مطلقة وان قيد الشئ بكونه ذاتيا
 سميت منفصلة عنادية وان قيد بالاتفاق سميت منفصلة اتفاقية والمنفصلة السالبة هي التي
 يحكم فيها بسلب ذلك الشئ اما مطلقا او مقيدا بالعناد والاتفاق وسيرد عليك تفصيل هذه
 في المصلحة والمنفصلة في مباحث الشرطيات قوله ومفهومها الاصطلاحية كما يصدق على الوجبات
 بصدق على السوالب لان مفهوم الجملة اصطلاحية القضية التي يكون طرفاها مفردين اما بالفعل
 او بالقوة وهذا المفهوم كما يصدق على زيد قائم يصدق على زيد قائم يصدق على زيد ليس بقائم بلا
 تفاوت وكذا الحال في مفهوم المصلحة والمنفصلة اصطلاحا بل نقول اطلاق الشرطية على المنفصلة
 ايضا بحسب المفهوم الاصطلاحية كاطلاقها على المصلحة وان لم يكن معنى الشرطية بحسب اللغة في المنفصلة
 ظاهرا وقد يؤسم من قوله ليس اجزاء هذه الاسامي على السوالب بحسب مفهوم اللغة ان اجزاءها على الوجبات
 بحسب مفهوم اللغة وليس كذلك بل اجزاء هذه الاسامي عليها معا بحسب المفهوم الاصطلاحية قطعاً فالأصل
 في العبارة ان يقر اطلاق هذه الاسامي على هذه القضايا بحسب مفهوم اللغة قوله واما في السوالب
 فلمشابهتها اباهة الاطراف قد يؤهم من هذه العبارة انهم اطلقوا هذه الاسامي على الموجبات او لا
 لتحقيق المعاني اللغوية فيها ثم نقلوها منها الى السوالب لمشايتها للموجبات في الاطراف والظاهر انهم نقلوا
 هذه الاسامي من المعاني اللغوية الى المفهوم الاصطلاحية بناء على وجود المناسبة في بعض افراد هذه
 المفهوم اعني الموجبات فان هذا القدر من المناسبة كاف في صحة النقل فلا حاجة الى التزام النقل مرتين
 قوله واما ذكر اقسام الشرطية فيها فبالعرض اه الاقسام الاولى هي الجملة والشرطية واما ذكر الموجبة
 والسالبة في الجملة على سبيل التبعية كان مفهوم الجملة انما ينضبط بذكرها وكذا ذكر المنفصلة و

هذا هو المقصود من قوله في قوله فلو كان هذا العذر وجاهل يمكن
 ان يكون له في قوله فلو كان هذا العذر وجاهل يمكن
 ان يكون له في قوله فلو كان هذا العذر وجاهل يمكن
 ان يكون له في قوله فلو كان هذا العذر وجاهل يمكن

[illegible]

والمفصلة هيئتنا لانها حقيقتان مختلفتان تحت الشرطية فلا يحصل مفهومها الا بهما واعتبر المفصلة
الاجزاء السالبة كذا في الجملة وذكر في المفصلة انواعها المختلفة لتنضبط وادخل في الاجزاء السالبة
في جميعها لما ذكرنا واعلم ان انقسام القضية الى الجملة والشرطية حصري على واما انقسام الشرطية الى
والمفصلة فليس كذلك لان الشرطية طرفاها قضيتان بالقوة القهرية من الفعل والنسبة بين القضيتين
لا يمكن ان يكون بجل احدهما الى الاخرى بل لابد ان يكون هناك نسبة على كل ولا يلزم ان يكون النسبة
هي بغير كل محصورة في الانصاف والافضل الجواز ان يكون بوجه اخر فلهذا قسمنا استقرائية اذ لم يوجد
العلوم ومعارف اللغة نسبة بوجه اخر معتبر بين اطراف القضايا بقوله واما قدمها على الشرطيات الخ فان
الجملة وان كانت مركبة في نفسها الا انها تقع جزاء الشرطية فتكون بسيطة بالقياس اليها اي يكون اقل
اجزاء منها ولا نقع ان الجملة بجميع اجزائها تقع جزء للشرطية اذ قد عرفت ان اطراف الشرطيات لاحكم فيها
بل نقع ان الجملة اذ كانت يقينية بالقوة القهرية من الفعل اي ملحوظة بتفاصيل اجزائها الخ هي كالحكم
بجزء منها فكأنها بنماها جزء منها فاستخف بذلك تقديم مباحثها على مباحث الشرطية قوله
ويسمى موضوعا هذابتا اول مبتداء والفاعل ايض فان زيدا في قال زيد موضوع وقال محمول لان
محصل معناه زيد قائل او ذو قوله الزما الماضي قوله والحاصل ان اجزاء الجملة اربعة هي المحكوم عليه
وبه والنسبة بينهما ووقوعها اولا ووقوعها وهذه الاربعة معلومات وادراك الثلاثة الاول منها
من قبيل النصوص التي من شأنها ان يكسب بالافعال الشارح وادراك الاخر اعني ادراك وقوع النسبة
اولا ووقوعها هو المسمى بالتصديق الذي من شأنه ان يكذب بالحجة ويسمى هذا الادراك حكما وقد يسمى هذا
المدرك اعني وقوع النسبة اولا ووقوعها حكما ايض ولذلك قيل لا بد في القضية من الحكم قوله فان اللفظ
الدال على وقوع النسبة اولا ووقوع النسبة دلالة واضحة مطردة وان كانت التثنية قوله وهي غير مستقلة
لنوعها على المحكوم عليه بل الخ يعينان النسبة بينهما بربط المحكوم به بالمحكوم عليه معقولة من حيث انها حا
بينهما والذات لغيرها فلا يكون معنى مستقلا يصلح ان يكون محكوما عليه او به فاللفظ الدال عليهما
يكون اداة لكنها قد يكون في قالب الاسم كونه المثال المذكور وقد بينا في ذلك بان لفظة هو زيد
هو قائم يدل على زيد لا نه ضمير راجع اليه فلا يكون رابطة وبين الرابطة في هذه القضية هي حركة
الرفع لانهاد الة على الارباط والاستثناء وقد يكون في قالب الكلمة ككان النافضة وما ينصرف منها

[illegible]

فقد لا هو
من لفظ أهل
العلماء
في المعنى
العلماء
العلماء

[illegible]

۲ اعتباریں



[illegible]

بينهما حمل أصلا ولا بد ان يحد وجودا بحسب الخرج سواء كان محققا او موهوما لان المتعارفين في الوجود
الخارجي المحقق او الموهوم يستحيل ان يحمل احدهما على الاخر فهو بدعيته سواء فرض بينهما انصا اخر او لا
فمعه حمل اتحاد المتعارفين ذهنا في الوجود خارجا محققا او موهوما كما حقق في موضعه قوله والعنوان
قد يكون عين الذات وقد يكون جزءا لها وقد يكون خارجا عنها وذلك لان العنوان كلي فاذا نسب الى مهيبة
ما صد عليه من افراده فلا بد ان يكون احدا لاسم المثلثة كما مر قوله لان انصا الطبيعة النوعية بالمحمول
ليس بالاستقلال بل لانصا شخص من اشخاصها به اذ لا وجود لها الا في ضمن شخص فلو اعتبر الطبيعة النوعية
مع الاشخاص كان ذلك بحسب المعنى تكرر الانه لما اعتبر ثبوت المحمول لجميع الاشخاص فهذا اندرج فيه ثبوت
للطبيعة النوعية من ثبوت ثبوت تكرر الانه لا يثبت التكرار اذا لم يكن للطبيعة النوعية حكم يخص بها وذلك
ثم اذ لا يلزم من عدم وجودها الا في ضمن اشخاصها ان لا يكون لها احكام مخصوصة بها فان طبيعة الانسان
كلية وعامة الى غير ذلك من الاحوال التي لا يشاركها فيها اشخاصها لانا نقول الكلام في اعتبار الطبيعة
مع الاشخاص في قضية واحدة فلا بد ان يكون الحكم الذي يكون فيها مشتركا بينهما فهنا اعتنى بالاحكام
المشتركة يلزم التكرار قوله وبالفعل عند الشيخ قبل انما عدل الشيخ عن مذهب الفارابي واعتبر مع
الثبوت بالفعل لان الاقضاء على مجرد الامكان مخالف للعرف واللغة فان الاسود اذا اطلق لم يفهم
عرفا ولغة شي لم يصف بالسود اذ لا يبدأ وان امكن انصا به قوله الخارج عن المشاعر المتأخر هي القو
المدركة جمع مشعر بفتح الميم او كسرهما الى موضع الشك والاشك قوله وانما قيد الافراد بالامكان ليعتبر
المضمم مكان وجو افراد الموضوع القضية الحقيقية لان الحكم فيها يتناول الافراد المعقدة في الخارج و
من حيلها ما لا يكون ممكن الوجود فيه ولا يكون الحكم فيه سواء كان ايجابيا او سلبيا صادقا عليه فلا يصدق
قضية كلية اصلا بل يصدق في كل مادة تفرض موجبة جزئية وسالبة جزئية كما فرده وهذا القيد انما
وجود الافراد في الخارج انما يحتاج اليه اذا لم يعتبر امكان صدق الوصف العواني على ذات الموضوع بحسب
الامر بل يكفي بمجرد فرض صدقه عليه او امكان فرض صدقه عليه كما في صدق الكل على جزئياته حتى اذا وقع
الكل موضوع القضية الكلية كان متناولا لجميع افرادها التي هو كلي بالقياس اليها سواء امكن صدقها
اولا واما اذا اعتبر امكان صدق العنوان على ذات الموضوع في نفس الامر كما هو مذهب الفارابي واعتبر
مع الامكان الصدق بالفعل كما هو مذهب الشيخ فلا حاجة الى اعتبار امكان وجود الافراد والمحدود

فرض الصدق کی طرف اشارہ ہے

513.72

الحمد لله

هذا هو المقصود من هذه المقالة
في بيان حقيقة الوجودات الخارجية
والداخلية والافراد والاشياء
على ثلاثة اقسام فسمي بثنائول الافراده
الذهنية

في بيان حقيقة الوجودات الخارجية والداخلية والافراد والاشياء على ثلاثة اقسام فسمي بثنائول الافراده الذهنية

في بيان حقيقة الوجودات الخارجية والداخلية والافراد والاشياء على ثلاثة اقسام فسمي بثنائول الافراده الذهنية

الخارجية المحفظة والمقدرة وخارجية بثنائول الافراد الخارجية المحفظة فقط وذهنية بثنائول الافراد
الموجودة في الدهن فقط والاولى ان ينظر الى اشياء على ثلاثة اقسام فسمي بثنائول الافراده الذهنية
والخارجية المحفظة والمقدرة وهذا القسم يسمى لوازم المذهب كالرؤية بالاربعة والفردية للثلاثة و
تساوي الزوايا الثلثة لثلاثين للثلاث وسمي بثنائول الوجودات الخارجية كالحركة والسكون والاضاءة
والاحراق وسمي بثنائول الموجود في الدهن كالكلية والذاتية والجسمية وغيرها فبني على ان يعتبر ثلث قضايا
احدها ان يكون الحكم فيها على جميع افراد الموضوع ذهنيًا كان او خارجيًا محفظًا او مقدرةً كالفضايا
الهندسية والمحاسبية ويسمى هذه حقيقة وثانيها ان يكون الحكم فيها مخصوصًا بالافراد الخارجية مط
محفظًا او مقدرةً كالفضايا الطبيعية ويسمى هذه القضية خارجية وثالثها ان يكون الحكم فيها مخصوصًا
بالافراد الذهنية ويسمى هذه قضية ذهنية كالفضايا المستعملة في المنطق قوله فاذن يكون بينهما عموم
وخصوص من وجه العموم والخصوص في المفردات وما في حكمها من المركبات القيدية انما هو محسب الصل
اعني الحمل على شئ كما هو امانة في الفضاي فلا ينصود فيها بمعنى حملها على شئ لان القضية كقولنا زيد
قائم لا يحمل على مفرد ولا على قضية اخرى فالعموم والخصوص في سائر النسخ المذكورة فيما سبق انما يعتبر في
الفضاي بحسب صحتها اي تخلفها في الواقع فالقضية المتساوية سائر اللسان يكون صدق كل واحد
سهما في نفس الامر مستلزمًا للصدق الاخرى فيها وكذا القياس في سائر النسخ الصدق بمعنى الحمل يستعمل
فيما كانت صادقة على الانسان اي محمول عليه الصدق بمعنى الحق والوجود يستعمل في معنى صدق هذه
القضية الواقع قوله وعلى هذا يكون السالبة الكلية الخارجية اعم وذلك لان نقض الاحضاع فلما كان
موجبه الجزئية الخارجية احضاعا فنقضها اعني السالبة الكلية الخارجية اعم قوله وبين السالبتين
الجزئيتين مباشرة جزئية وذلك ظاهر للعرف من ان الامر بين اللذين بينهما عموم وخصوص من وجه
يكون بين نقضيهما مباشرة جزئية فلما كان بين الموجبتين الكليتين عموم من وجه كان بين نقضيهما
اعني السالبتين الجزئيتين مباشرة جزئية قوله بوتر في مفهومها اي بوجبا اختلاف مفهوم القضية
قطعا فان قولك زيد كاتب قضية وقولك زيد لا كاتب قضية اخرى يتخالف مفهومهما تمامًا في الحقيقة
واما اختلاف العنوان بالعدل والتخصيل فلا بوجبا اختلاف في مفهوم القضية فانه اذا كان لذلك
واحدة وصفًا احدهما وجودًا كالجاد والاخر عدلًا كاللاحي وعبر عنهما ثارة بالوجود والاخرى بالعد

في بيان حقيقة الوجودات الخارجية والداخلية والافراد والاشياء على ثلاثة اقسام فسمي بثنائول الافراده الذهنية



منه فانه لا يثبت له وجوده الا بالثبوت في نفسه
 فانه لا يثبت له وجوده الا بالثبوت في نفسه
 فانه لا يثبت له وجوده الا بالثبوت في نفسه
 فانه لا يثبت له وجوده الا بالثبوت في نفسه

وسلب المحمول وموضوعه لا ينفصل
 على ما صرح به الشارع في نفسه
 للمطالع ضرر
 لا يصدق عليه تلك
 في نفس الامر لان القضية سواء كانت
 موجبة او سالبة اعتبارا في نفسها
 في وجودها الذهنية وخفائها في
 الامر وذلك متغيرا في الموضوع
 انما هي على الاثر والذات
 عتقا طريق ان لا يكون كل
 بمعنى انما اذا وجد في نفسه
 لما انظر ان ليس ثابتا في كل
 انما هو الحكم بغير
 ان ذلك لا يثبت له
 هنا بغيره لان الحكم بغيره
 هنا بغيره لان الحكم بغيره

وحكم عليهما في الحكم بالثبوت بحكم واحد لم يحصل هناك قضيتان مخالفتان في المفهوم حقيقة فلو فرضنا ان الحكم
 الشيء لغيره فرع على وجود المثبت له سواء كان ذلك الشيء امرا وجوديا او معدميا فان ثبوت الالائية لزيد
 فرع وجوده كما ان ثبوت الالائية له كك قوله لا نأقول الحكم في السالبة على الافراد الموجودة وذلك لان
 السلب فرع الالابان فاذا كان الالابان متعلفا بالافراد الموجودة كان رغبة ايضا متعلفا بها فيكون الالابان
 والسلب دبر على الموجود اي يعتبر في ذلك في مفهوم الموجبة والسالبة لكن تحقق السالبة وصداها
 لا يتوقف على وجودها لان محصلها انتفاء المحمول من ذات الموضوع وذلك اما بان يكون الموضوع
 وينتفي المحمول عنه واما بان لا يوجد الموضوع فينتفي المحمول عنه ايضا فطعا ومحصل الموجبة ثبوت المحمول
 للموضوع ولا يتصور ذلك الا بان يكون الموضوع موجودا ثباتا له المحمول فيلخص ان انتفاء الشيء عن
 الموضوع قد يكون بانتفاء في نفسه وقد لا يكون واما ثبوت شيء له فلا يمكن الا بان يكون موجودا
 قوله والسالبة لا تستدعي وجود الموضوع على ذلك التفصيل ^{قوله} يعين السالبة الخارجية لا يقتضي
 وجود الموضوع خارج محققا والسالبة الحقيقية لا يقتضي وجود الموضوع في الخارج محققا او مفقدا
 فان قلنا اذا اخذت القضية على وجه تناولت الافراد الخارجية المحققة والمقدرة والافراد الذهن
 ايضا كما ذكرته فلا يقال يكون الموجبة منها يقتضي وجود الموضوع في الخارج بل يقتضي وجوده الجملة
 سواء كان في الخارج محققا او مفقدا او في الذهن والسالبة منها يقتضي وجوده في الجملة ايضا فلا يظفر
 الفرق فلك الالابان يقتضي وجود الموضوع في الذهن من حيث انه حكم فلا بد من تصور المحكوم عليه و
 صدق وجوده ايضا لان ثبوت المحمول له فرع ثبوته في نفسه والفرق بين هذين الوجودين ان الوجود
 الذي يقتضيه الحكم انما يعتبر حال الحكم اي بمقدار ما يحكم الحاكم بالمحمول على الموضوع كالحظة مثلا وان
 الوجود الذي يقتضيه ثبوت المحمول للموضوع فهو محجب بثبوته ان كان دائما ف دائما وان كان ساعدا
 ف ساعدا وان كان خارجا ف خارجا وان كان ذهنا ف ذهنا والسالبة تشارك الموجبة في اقتضا الوجود
 الاول دون الثاني وكذلك الحال في الفرق بين الموجبة والسالبة اذا اخذت ذهنية والحاصل
 ان انتفاء المحمول عن الموضوع لا يقتضي وجوده وان ثبوته للموضوع يقتضي وجوده واما الحكم بالانتفاء
 والحكم بالثبوت فلا فرق بينهما في اقتضاء الوجود الذهني قوله نسبة المحمول اذا قلت زيدا قائم فهذا
 نسبة هي نسبة القيام الى زيد لا نسبة زيد الى قائم فان زيدا اراد به الذات وهي امر مستقل بنفسه

لا ينفصل

لا يفتنى ابتاطا بغيره والقيام اريد به مفهوم اللد يفتنى ابتاطا بغيره فلذلك قال نسبة المحمول الى الموضوع
وان كان النسبة متصورة بين بين قوله ومن جهة اخرى ^{اقول} ان انقسام كيفية النسبة الى ضرورة واللا ضرورة
نقسم براسة ثنائى ونقسمها الى الدوام واللا دوام ونقسم اخر ثنائى ايضا لان المجموع نقسم واحدا بباي قوله
والفضية المركبة وهى التى يكون حقيقها تكون ملتزمة من الايجاب والسلب اذا حكمت بايجاب المحمول ^{الموضوع}
اولا ثم حكمت بينهما بسلب لا بعبارة مستقلة بل بعبارة غير مستقلة دالة على كيفية تلك النسبة ^{باعتبار} الايجاب
بينها بعد المجموع فضية واحدة مركبة كقولك كل انسان ضاحك لا دائما فان قولك لا دائما انما يدل على
ان تلك النسبة الايجابية بينهما ليست بدائمة فيكون السلب اضحايا للفعل والالكان الايجاب اثما من حيث
دلالة على كيفية النسبة يكون جهة للفضية ومن حيث دلالة على الحكم السلبى يكون موجبا للتركيب ^{التركيب} للفضية
وانما قلنا لا بعبارة مستقلة لانه اذا عر عن الحكم السلبى بعبارة مستقلة كان هناك فضية مستقلة
لا فضية واحدة مركبة وكذا الحال اذا حكمت اولا بالسلب بينهما ثم حكمت بالايجاب على تلك الطريقة
فكل فضية مركبة يكون موجبة وليس كل فضية موجبة مركبة فان اعتبار الضرورة والدوام لا يوجب تركيب
الفضية اذ لم يحصل بينهما بين الموضوع والمحمول حكمان مختلفان ايجابا وسلبا بخلاف اللا ضرورة
واللا دوام لانها يوجب احكاما اخر بخلاف الحكم السابق في الايجاب والسلب كسببا تخفيفه انشاء الله تعالى
قوله والنسبة بينهما وبين الضرورية قد عرفت ان النسبة الاربع يتحقق بين الفضايا بحسب صدقها وتخفيفها
لا بحسب حملها على شئ فان ذلك مخصوص بالمفردات وما فى حكمها قوله والفرق بين المعنيين ^{القول} حاصله
ان المشروطة الهامة اذا اعتبرت بشرط الوصف كان ضرورة نسبة المحمول ايجابا او سلبا بالقياس الى
ذات الموضوع ما خذ امع وصفه فالضرورة انما هى بالقياس الى مجموع الذات والوصف اذا اعتبرت
بدوام الوصف كان هناك معتبرا على انه ظرف للضرورة لاجزاء لما نسب الضرورة اليه والالزم اعتبار
الوصف مرتين مرة جزء لما نسب الضرورة اليه ومرة ظرفا للضرورة ونصير المعنى ان نسبة المحمول ضرورة
بمجموع ذات الموضوع مع وصفه في جميع اوقاف وصفه فلا فائدة لاعتبار الظرف ههنا فنعين انه اذا
اعتبر مادام الوصف كان ضرورة نسبة المحمول بالقياس الى ذات الموضوع فقط ورح ان لم يكن الوصف
الذاته مدخلة في الضرورة ضرورة ذات الموضوع حال ثبوته له كالكتابة صدقت المشروطة بشرط
الوصف وفي مادام الوصف وان كان ضروريا له في زمان ثبوته صدقت المشروطة بالمعنيين معا

[illegible]

ليس في وصفه ضرورة ان يكون له وصف في ذاته
 بل في ذاته ضرورة ان يكون له وصف في ذاته
 بل في ذاته ضرورة ان يكون له وصف في ذاته
 بل في ذاته ضرورة ان يكون له وصف في ذاته
 بل في ذاته ضرورة ان يكون له وصف في ذاته
 بل في ذاته ضرورة ان يكون له وصف في ذاته
 بل في ذاته ضرورة ان يكون له وصف في ذاته
 بل في ذاته ضرورة ان يكون له وصف في ذاته

كقولك كل منخسف مظلم ما دام منخسفاً سواء اردت منه بشرط كونه منخسفاً او مادام منخسفاً بلا اعتبار
 بناء على ان الاختلاف ضرورة للفرق في وقت معين وهو وقت حلوله الارض بينه وبين الشمس فان نسبت الاطلاق
 الى مجموع الفرو وصف الاختلاف كان ضرورياً له وان نسبته الى ذات الفرك كان ايضاً ضرورياً له في وقت الاختلاف
 لان الفرك ذلك الوقت بسبب وجوده بلا افتحاض على ما راعوا فذات الفرك مستلزم للمجموع من ذاته ووصف
 الاختلاف وهذا المجموع مستلزم للاطلاق ومستلزم المستلزم مستلزم فذات الفرك في ذلك الوقت
 مستلزم للاطلاق فظهر بذلك ان النسبة بين معنى الشرطية هي العموم من وجه وهذا كلام محقق قد
 فيه الكثيرون وزعموا ان النسبة بينهما العموم مظلم لان مادام الوصف اعم مظلم قوله والعرفية العامة
 لم يعتبر ههنا معنياً على قياس معنى الشرطية لان المحول اذا كان دائماً للمجموع الذات والوصف كان دائماً
 للذات في زمان الوصف لا معنى للدوام استمراره وعدم انفكاكه وهو حاصل بالقياس الى المجموع والقياس
 الى الذات وحده في زمان الوصف سواء كان للوصف مدخل في دوام المحول كما في المثال او لم يكن كما في قول
 كل كائن حيوان قوله والممكنة العامة الامكان العام بغير تارة بسبب الضرورة الذاتية عن الجانب المحل
 للحكم كما ذكره وتارة بسبب الامتناع الذاتي عن الجانب الموافق فامكان الجانب بعينه عدم امتناع اليجاب
 عدم ضرورة السلب وكذا الحالة في امكان السلب بالتفسير ان متساويان كما لا يخفى قوله وانما قبل الادوار
 بحسب الذات لان الشرطية العامة هي الضرورة بحسب الوصف فاعلم ان الشرطية العامة يمكن تقييدها بالذات
 الذاتية لكنه تركب غير معتبر ويمكن تقييدها بالادوام الذاتي كما ذكره ولا يمكن تقييدها بالضرورة
 الوصفية وهو ظاهر ولا بالادوام الوصفية ولا بسلب الإطلاق العام ولا بسلب الامكان العام لانها اعم من
 الضرورة الوصفية ولا يجوز تقييدها بخاصة سلب العام فانه تقييد غير صحيح وفلس على ما ذكرنا حال سائر
 المركبات فظهر لك ان التركيب هناك وجوهاً كثيرة منها ما ليس صحيحاً ومنها ما هو صحيح غير معتبر ومنها ما
 صحيح ومعتبر قوله وبهذا الوقينة كما في المثال المذكور يعني قوله كل منخسف وقت حلوله الارض
 فان الاختلاف ليس ضرورياً بحسب وصف الفرك ولا دائماً بحسبه فلا يصح ان كل منخسف مادام فركاً
 قوله واما اذا فسرناها بالضرورة مادام الوصف يكون الشرطية الخاصة فمظلم الوصفية مظلم ذلك لان
 الضرورة المعبرة في الشرطية الخاصة بالقياس الى ذات الموضوع في زمان الوصف وذلك وقت معين
 فبهذا ضرورة الوقينة هناك ايضاً لانها بالقياس الى الذات في وقت معين كلما صدقت الشرطية

بكت . يحصل ان الوصفان الذات والوصف
 المحل للموضوع كما كان كسب
 بنسبة الى ضرورة ان يكون
 ضرورة ان يكون الوصف
 ضرورة ان يكون الوصف
 ضرورة ان يكون الوصف
 ضرورة ان يكون الوصف
 ضرورة ان يكون الوصف
 ضرورة ان يكون الوصف
 ضرورة ان يكون الوصف

ضرورة ان يكون الوصف
 ضرورة ان يكون الوصف
 ضرورة ان يكون الوصف
 ضرورة ان يكون الوصف
 ضرورة ان يكون الوصف
 ضرورة ان يكون الوصف
 ضرورة ان يكون الوصف
 ضرورة ان يكون الوصف

الخاصة بالمعنى المذكور صدقت الوقيفة وصدق الوقيفة في المثال المذكور بدون المشروطة الخاصة فكل
 الوقيفة اعم منها مطلقا واما المشروطة الخاصة بشرط الوصف فبممكن صدقها بدون الوقيفة كما في مثال الكتابة
 وتحريك الاصابع فان المحول هناك ليس ضرورة النسبة الى ذات الموضوع في زمان الوصف بل هو ضرورة
 والنسبة بالقياس الى الذات مأخوذا مع الوصف كما نفرد معنى الوقيفة الضرورية في وقت معين بالقياس الى
 الذات وحده فلا يصدق هناك قوله لان المعنى اذا اطلق يتبادر منه المطابقي لهذا الكلام صحيح وجوز ان
 معنى اللفظ الى المعنى المطابق والضمير والالتزام لا نشأ في ما ذكره لان الوجود اذا اطلق يتبادر منه الوجود
 الخارجى مع انه يصح تسمية الى الخارجى الذهني قوله لعلاقة بينهما توجب لك اذا اعتبر الحكم بالانصاف
 الانصاف لعلاقة فالمصلحة فضية لزومية وان اعتبر كونه للعلاقة فالمصلحة اتفاقية وان لم يعتبر شيئا
 فالمصلحة مطلقة كما مر اشارته الى ذلك قوله بل بمجرد صدق السالى المعنى ان السالى اذا كان صادقا في
 الامر فهو صادق مع جميع الامور الصادقة في نفس الامر ومع صدق جميع ما يفرد صدقه في نفس الامر كقولك
 ان كان زيد فرسا والحمار ناهق قوله بل ليس مرادهم بالمنافاة في الجمع الاعمى في الوجود بمعنى الصدق
 والتحقيق لا في المحل والصدق على ذات وهذا كلام لا شبهة فيه لا ينبغي قد يكون المنافاة بين المفهومين في
 على ذات كما بين مفهوم الواحد والكثير لا نقول لا نزاع في ذلك الا ان القضية المشتملة على هذه المنافاة
 ليست منفصلة بل هي حليمة شبيهة بالمنفصلة فاذا قلت هذا اما واحدا او كثيرا فان اردت المنافاة
 بين مفهومى هذا واحد وهذا كثير فالقضية منفصلة مركبة من قضيتين ومنع الجمع باعتبار الصدق
 والتحقيق بين القضيتين كما فرزه وان اردت المنافاة بين مفهومى الواحد والكثير في الصدق والمحل
 على هذا فالقضية حليمة مركبة من موضوع واحد لا انه قد ردد في محمولها فصا شبيهة بالمنفصلة
 فالشارح لم يقل بان لا منع جمع في الصدق على ذات بل قال منع الجمع المعنى في المفصلات انما هو بحسب الوجود
 لا المحل وقد يكون بين المفهومين منافاة في الوجود في محل واحد كالسود والبياض فان عبرت عنها
 بمثل قولك اما ان يكون السود موجودا في هذا المحل او يكون البياض موجودا فيه كان القضية منفصلة
 وان عبرت عنها بمثل قولك الموجود في هذا المحل اما سودا واما بياضا كانت القضية حليمة شبيهة بالمنفصلة
 وبالحكمة كان الحليمة قد يشارك المصلحة فيها هو حاصل المعنى وماله كقولك طلوع الشمس ملزوم لوجود
 النهار ولا بد ان تكون مخالفة لها في صريح المفهوم منها كذلك الحليمة قد يشارك المصلحة في محصور

كما في المثال المذكور بدون المشروطة الخاصة فكل
 الوقيفة اعم منها مطلقا واما المشروطة الخاصة بشرط الوصف فبممكن صدقها بدون الوقيفة كما في مثال الكتابة
 وتحريك الاصابع فان المحول هناك ليس ضرورة النسبة الى ذات الموضوع في زمان الوصف بل هو ضرورة
 والنسبة بالقياس الى الذات مأخوذا مع الوصف كما نفرد معنى الوقيفة الضرورية في وقت معين بالقياس الى
 الذات وحده فلا يصدق هناك قوله لان المعنى اذا اطلق يتبادر منه المطابقي لهذا الكلام صحيح وجوز ان
 معنى اللفظ الى المعنى المطابق والضمير والالتزام لا نشأ في ما ذكره لان الوجود اذا اطلق يتبادر منه الوجود
 الخارجى مع انه يصح تسمية الى الخارجى الذهني قوله لعلاقة بينهما توجب لك اذا اعتبر الحكم بالانصاف
 الانصاف لعلاقة فالمصلحة فضية لزومية وان اعتبر كونه للعلاقة فالمصلحة اتفاقية وان لم يعتبر شيئا
 فالمصلحة مطلقة كما مر اشارته الى ذلك قوله بل بمجرد صدق السالى المعنى ان السالى اذا كان صادقا في
 الامر فهو صادق مع جميع الامور الصادقة في نفس الامر ومع صدق جميع ما يفرد صدقه في نفس الامر كقولك
 ان كان زيد فرسا والحمار ناهق قوله بل ليس مرادهم بالمنافاة في الجمع الاعمى في الوجود بمعنى الصدق
 والتحقيق لا في المحل والصدق على ذات وهذا كلام لا شبهة فيه لا ينبغي قد يكون المنافاة بين المفهومين في
 على ذات كما بين مفهوم الواحد والكثير لا نقول لا نزاع في ذلك الا ان القضية المشتملة على هذه المنافاة
 ليست منفصلة بل هي حليمة شبيهة بالمنفصلة فاذا قلت هذا اما واحدا او كثيرا فان اردت المنافاة
 بين مفهومى هذا واحد وهذا كثير فالقضية منفصلة مركبة من قضيتين ومنع الجمع باعتبار الصدق
 والتحقيق بين القضيتين كما فرزه وان اردت المنافاة بين مفهومى الواحد والكثير في الصدق والمحل
 على هذا فالقضية حليمة مركبة من موضوع واحد لا انه قد ردد في محمولها فصا شبيهة بالمنفصلة
 فالشارح لم يقل بان لا منع جمع في الصدق على ذات بل قال منع الجمع المعنى في المفصلات انما هو بحسب الوجود
 لا المحل وقد يكون بين المفهومين منافاة في الوجود في محل واحد كالسود والبياض فان عبرت عنها
 بمثل قولك اما ان يكون السود موجودا في هذا المحل او يكون البياض موجودا فيه كان القضية منفصلة
 وان عبرت عنها بمثل قولك الموجود في هذا المحل اما سودا واما بياضا كانت القضية حليمة شبيهة بالمنفصلة
 وبالحكمة كان الحليمة قد يشارك المصلحة فيها هو حاصل المعنى وماله كقولك طلوع الشمس ملزوم لوجود
 النهار ولا بد ان تكون مخالفة لها في صريح المفهوم منها كذلك الحليمة قد يشارك المصلحة في محصور



بما لا يخفى من كونها متضمنة
للممكنة لا لغير الممكنة
فان كان ذلك الامر متضمنا
للممكنة لكان متضمنا
لغير الممكنة

بما لا يخفى من كونها متضمنة
للممكنة لا لغير الممكنة
فان كان ذلك الامر متضمنا
للممكنة لكان متضمنا
لغير الممكنة

الممكنة الاجتماع معها فان كل واحد من المجتمعين يحصل له حالة بالقياس الى الآخر وهو كونه مجامعا له مفادا
ايها وانما اعتبر امكان الاجتماع مع المقدم دون امكان تلك الامور بنفسها لان تلك الامور بما كانت متضمنة
في نفس الامر لكونها تكون ممكنة الاجتماع مع المقدم فانك اذا قلت كلما كان زيد حارا كان جسمه لعضاه ان
لا فقه حار فيه على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع حار فيه لكونه ناهضا مثلا مع ان كون زيد ناهضا
ليس ممكنا في نفس الامر وان كان ممكن الاجتماع مع حار فيه وقد يفتر الميزان الاوضاع الحاصلة من الامور
الممكنة الاجتماع مع المقدم بالتتابع الحاصلة من المقدم مع المقدم الممكنة الصدق معه فاذا قلنا كلما كان
زيد انسانا كان حيوانا فالنسبة الحاصلة من زيد انسان مع قولنا وكل انسان ناطق اعني كون زيد ناطقا
وصفا من اوضاع المقدم حاصلا من امكان الاجتماع معه وهو قولنا كل انسان ناطق لكن الشارح لم يلفت
اليه لان فهمه بعيد ولا حاجة اليه لان الامور الممكنة الاجتماع مع المقدم سواء كان فضايا او غيرها يحصل
للمقدم باعتبارها حالات كونه هي مقارنا لهذا الشيء ولذلك الشيء او لغيرهما وهذه الحالات مغايرة
لتلك الامور كما ان ضرب بدهر وبصير مبدء لصاد فيه زيد ومضرب فيه عمرو وصفا مغايران
للضرب فالاوضاع هي الحالات الحاصلة للمقدم بسبب الاجتماع مع تلك الامور وبذلك يتدفع ما قبل من ان
كون زيدانما او فاعدا او كون الشمس طالعة وكون الحار ناهضا لانه صفا حاصلا من امور ممكنة الاجتماع
مع المقدم بل هي امور موافقة الوجود للمقدم فالمثال الصحيح هو النسبة الحاصلة كما من قوله فان المقدم
فرض على شيء من هذين الوصفين يستلزم عدم التالي وعدم لزوم التالي لا يظهر في العبارة ان يكونا فرض
المقدم على شيء من هذين الوصفين لم يستلزم التالي اما على تقدير اجتماع عدم التالي معه فلا لانه لو استلزم
التالي لكان عدم اللازم مجمعا مع الملزوم وهو محال واما على تقدير عدم لزوم التالي فقط قوله لما كانت
الشرطية مركبة من قضيتين والفضية اما حليمة اه قد عرفت ان الحليات تركب من المفردات او ما هو حكمها
وان الشرطيات تركب من قضيتين فادنى ما ينصو من تركيب الشرطية تركبها من جملتين واذا تركب من غير
الحليات فلا بد ان ينحل بالاخيرة الى الحليات المتصلة الى المفردات اذ لو لم ينحل اجزاء الشرطية الى الحليمة لزوم
من اجزاء غير متناهية فالحليمة اما جزء الشرطية او جزء جزئها وهكذا الى ان ينتهي قوله وهو اخلا في الفضية
ولن ان قلت التناقض قد يجرى في المفردات واطراف الفضايا كما من بحث النسب الاربع من نقض المتساويين و
غير ما وكما سبنا في عكس النقض فلا يصح تخصيصه بالفضايا قلت المفصو ههنا تناقض الفضايا لان الكلام

بما لا يخفى من كونها متضمنة
للممكنة لا لغير الممكنة
فان كان ذلك الامر متضمنا
للممكنة لكان متضمنا
لغير الممكنة

بما لا يخفى من كونها متضمنة
للممكنة لا لغير الممكنة
فان كان ذلك الامر متضمنا
للممكنة لكان متضمنا
لغير الممكنة



هذه قضية بسيطة لم يعتبر في القضايا البسيطة المشهورة واجبة اليها في نقض بعض البسيطة المشهورة
 فالقضية الضرورية الدائمة ونقضها انفي الممكنة العامة هما من البسيطة المشهورة وكذا الدائمة
 والمطلقة العامة واما المشروطة فلم ينقضها من القضايا المشهورة وكذا نقض العرفية العامة
 الحيفية الممكنة الى المشروطة العامة كقضية الممكنة العامة الى الضرورية في انما نقض المشروطة
 حقيقية بحسب الحجة ونسبة الحجة المطلقة الى العرفية العامة كنسبة المطلقة العامة الى الدائمة
 في انما نقض العرفية حقيقية بحسب الحجة بل لا زمة مساوية لنقض العرفية واما بحسب الكيفية فليس ثباتا
 منها نقضا حقيقيا كما عرفت قوله علمت ان نقض الوجودية الدائمة اما الدائم الموافق والدائم
 المخالف ولما تحققت ان الوجودية اللا ضرورية مركبة من مطلقة عامة موافقة لاصل القضية
 في الكيف من ممكنة عامة مخالفة وان نقض المطلقة الموافقة الدائمة المخالفة ونقض الممكنة المخالفة
 الضرورية الموافقة فنقض الوجودية اللا ضرورية اما الدوام المخالف والضرورية الموافق وعلى هذا
 فنقض المشروطة الخاصة ما الحيفية الممكنة المخالف والدائمة الموافق ونقض العرفية الخاصة اما
 الحيفية المطلقة المخالفة او الدائمة الموافقة ونقض الوقيية اما الممكنة الوقيية وهي ما سلب فيها
 الضرورية الوقيية ولا بد ان تكون مخالفة لاصل الكيف اما الدائمة الموافقة ونقض المنتشرة
 اما الممكنة الدائمة وهي التي حكم فيها بسلب الضرورية المنتشرة في جميع الاوقات وتكون مخالفة
 لاصل اما الدائمة الموافقة ونقض الممكنة الخاصة اما الضرورية المخالفة والضرورية الموافقة
 فحصل ههنا قضيتان بسيطتان هما نقضا الجزئين الاولين من الوقيية والمنتشرة اعز الوقيية
 المطلقة والمنتشرة المطلقة وليس شي من هذه الاربعة من القضايا المشهورة ثبتت في قضايا
 بسيطة غير مشهورة هذه الاربعة والحيفية الممكنة والحيفية المطلقة قوله العكس المستوي كما ان العكس
 المستوي يطلق على المعنى المصداق المذكور وهو سبيل الجزاء الاول من القضية بالثاني والثاني بالاول
 الى اخره فكل يطلق على القضية الحاصلة بالسبيل فتبين مثلا عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية فتبين
 من العكس بالمعنى الاول دون المعنى الثاني ويعرف العكس بالمعنى الثاني بانها احض قضية لازمة
 للقضية بطريق السبيل موافقة لها في الكيف والصدق فلا بد ان اثبات العكس من امرين احدهما
 ان هذه القضية لازمة لاصل وذلك بالبرهان المنطوق على المواد كلها والثاني ان ما هو اخض

هي

في القضايا البسيطة المشهورة
 كقضية الضرورية الدائمة
 والمطلقة العامة
 والحيفية الممكنة الى المشروطة العامة
 والحقيقية بحسب الحجة
 ونقض العرفية حقيقية بحسب الحجة
 ونقض الوجودية الدائمة
 ونقض المشروطة الخاصة
 ونقض الوقيية
 ونقض المنتشرة
 ونقض الممكنة المخالفة
 ونقض الممكنة الخاصة
 ونقض الوقيية
 ونقض المنتشرة

تلك القضية ليست لازمة لذلك الاصل ويظهر ذلك بالتخلف في بعض الصور والضابط في التوا
 ان السالبة الجزئية تنعكس في الخاصين فانها تنعكس ان عرفت خاصية واما السالبة الكلية
 فان لم يصدق عليها الدوام الوصفى اعني العرف العام فلا تنعكس اصلا وهي السالبة السبع المذكورة وان
 صدق عليها الدوام الوصفى فان صدق عليها الدوام الذاتي ايضا انعكست كلية الى الدوام الذاتي
 والا انعكست كلية الى الدوام الوصفى ان لم تكن مفيدة في الدوام الوصفى وان كانت مفيدة به
 انعكست كلية الى الدوام الوصفى مع قيد الدوام في البعض واذا قلنا انه اذا صدق الاصل صدق
 العكس معه والاصد نقضه معه اردنا انه يجب صدق العكس مع صدق الاصل والا لا يمكن
 صدق نقضه معه ويلزم منه امكان المح وهو مح فان قيل جاز ان يكون المح لا دما للمجموع الاصل ^{نقض}
 العكس لا بالهيئة التركيبية ولا بخصوص شي منها فلا يستلزم استحالة النقض لا يرقى الى اجتماع
 قيام زيد مع عدم قيامه يستلزم اجتماع النقضين وليس شي منهما محالا قلنا المراد استحالة ^{نقض}
 العكس مع الاصل وذلك حاصل لا يولد لاستلزام المح وجاز مع ذلك ان يكون نقض العكس امرا
 ممكنا في نفسه لكنه مستحيل في الاجتماع مع الاصل فيجب صدق العكس مع الاصل وهو المطلوب
 والضابط في الموجب على ما ذكره ان لا يصدق عليه الاطلاق العام وهو الممكنات فحالة غير معلوم
 وما يصدق عليه الاطلاق العام فحالة معلوم فان لم يصدق عليه الدوام الوصفى انعكس موجبه
 جزئية مطلقة عامة سواء كان الاصل كلياً او جزئياً وهي خسر فضايا وان صدق عليه الدوام الوصفى
 فان لم يكن مفيداً للدوام انعكس موجبه جزئية حينية مطلقة وهي اربع فضايا وان كان
 مفيداً لبعكس موجبه جزئية حينية مطلقة لادامته وسما فضايا ان قولنا انعكس النقض لبعكس
 في الكلي وهو خسر من النقض اي هو خسر من نقض الاصل بحسب الهيئة لان نقضه سالبة جزئية
 وهذا جاز في الجميع وفي غير المطلقة العامة يكون ذلك العكس اخصر من نقض الاصل من حيث الهيئة
 اي كما يظهر فما اذا كان الاصل جزئياً قوله اما الدائمين والعاصمين والخاصين فكل ^{نقض}
 عكسها عرفتية عامة اقول هذا في الدائمين والعاصمين ظاهر لان عكسها حينية مطلقة
 فنقضها العرفية العامة واما في الخاصين فالعرفية العامة هي نقض جزء الاول من عكسها وانما
 افترض الخاصين لان قيد الدوام سالبة جزئية مطلقة عامة لا يمكن اثباتها بطريق العكس

في السالبة الجزئية
 في السالبة الكلية

اجتماع

اي خصة عكس
 نقض عكس من
 نقض الاصل في الجمع
 اي جمع للموجبات
 الاصل
 لا يصدق
 لظهور ان ذلك
 ليس انعكس هو
 النقضين يمتد في المطلقة العامة
 وفي غير اخصر من
 النقض

الكلية العامة التي هي اخص من نفاها وذلك لان العرفية العامة اخص من الممكنة

قوله وهي تعكس الى العرفية العامة التي هي اخص من نفاها وذلك لان العرفية العامة اخص من الممكنة
 العامة التي هي تقيض الضرورية واخص من المطلقة العامة التي هي تقيض الدائمة واخص من الحينية الممكنة
 والحينية المطلقة اللتين هما تقيضا للعامة واخص من تقيض الخاصين لانهما تقيضا للجزئين
 الاولين منها فيكونان اخص من احد المفهومين الثالث الذي تقيض الخاصين اعني المنفصلة ذات الاجزاء
 الثلاثة فيكون العرفية العامة اخص من تقيض الخاصين قوله واما في الوقيعية والوجوديين فلان
 تقيض عكسها سالبة دائمة وعكسها اخص من نفاها لان عكس السالبة الدائمة سالبة دائمة
 وهي اخص من الممكنة الوقيعية التي هي تقيض الجزء الاول من الوقيعية واخص من الممكنة الدائمة التي هي
 تقيض الجزء الاول من المنتشرة فيكون اخص واما في الوجوديين فهي تقيض الجزء الاول منها فيكون اخص
 من تقيضها ما قوله واعلم انا اذا اعتبرنا الموضوع بالفعل اذا اعتبرنا ايضا ذات الموضوع بالامكان
 على ما هو مذهب الفارابي يلزم انعكاس السالبة الضرورية كنفسها وانعكاس الموجبة الممكنة
 موجبة جزئية ممكنة عامة ويكون الممكنة منتجة في صغرى الاول والثالث بلا اشتباه ويكون
 النقص بالمثال المفروض منقضا اذ لا يصدق على مذهب ان كل ما هو مركوب ينفرد واذ
 اعتبرنا ايضا بالفعل الخارجي كما هو مذهب الشيخ نزع المتأخرين بحج ان لا يثبت شيء من هذه الا
 فوقف المصنف في الممكنين لا حاصل له قوله قد ماء المنطقيين ^{ان} التقيض المستعمل في العلوم هو عكس
 التقيض بهذا المعنى واما المعنى الذي ذكره المتأخرون فغير مستعمل فيها قوله قال المتأخرون لا نسلم
 انه لو لم يصدق العكس لصدق بعض ما ليس بـ ج غايته ما في الباب الخ قد وقع ذلك باننا نأخذ بعض
 الطرفين بمعنى السلب لا بمعنى العدول وقد عرفنا ان الموجبة السالبة المحمول ساوية للسالبة
 فنقولنا كل ما ليس بـ هو ليس بـ ج موجبة سالبة الطرفين في حكم السالبة في عدم انقضاء وجود
 الموضوع فاذا لم يصدق صدق ليس بعض ما ليس بـ ليس بـ ج وكان معناه سلب سلب ج عن بعض
 ما صدق عليه سلب فلا بد ان يصدق على ذلك البعض ج وبتم الدليل فالسالبة المعدولة
 المحمول وان كانت اعم من الموجبة المحصلة لكن السالبة السالبة المحمول ليس باعم منها بل هي متساوية
 لها واذ انتم الدليل على انعكاس الموجبة الكلية كنفسها تم الدليل ايضا على انعكاس السالبيين
 سالبة جزئية لا يثبت ان على انعكاس الموجبة الكلية كنفسها فلذلك اكفى في الرد على الفج

ان الذي لا يصدق من جهة تقيض
 والجزئية الممكنة والاحتمالية
 ان السالبة التي تقيض الخاصين
 لا تكون المطلقة اخص من تقيض
 الخاصين من الاخر

من تقيضها
 هو المقصود لم يرد لا
 مع التبيين وهو علم
 من تقيض الجزئين
 متعين

بالعنوان

فان

في ديوان



في دليل انعكاس الموجبة الكلية كفتها فانه قدح في الدليلين معا هذا قدح في انعكاس الحملات وما
 الفدح في انعكاس الشرطيات فهو ان لا يتم ان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم وانما يستلزم ذلك
 ان لو كان اللزوم باقيا على انتفاء اللازم وهو ثم لم لا يجوز ان يكون انتفاء اللازم امرا محالا في نفسه
 فاذا فرض واقعا لم يبق اللزوم معه فان الملح جاز ان يستلزم الملح قوله يعني ناخذ الجزء الثاني من الاصل ^{محل}
 جزء الاول اقول اي من العكس نقضنا له انما في عبارة المتن بهذا المعنى دون ان يقول ناخذ نقض الجزء
 الثاني من الاصل ويجعل الجزء الاول من العكس لان المفعول الاول للجعل هو المبدأ الذي يراد به الذات
 والمفعول الثاني هو الجزء الذي يراد به الوصف ففهم عبارة المتن هو ان يجعل الجزء الاول من العكس موصوفا
 بكونه نقض الجزء الثاني من الاصل وذلك لا ينص الا بان ناخذ الجزء الثاني من الاصل لينعني ^{نقضه}
 فيجعل الجزء الاول من العكس موصوفا بهذه الصفة اعني كونه نقضا للجزء الثاني من الاصل ولو فرض
 بجعل نقض الجزء الثاني من الاصل جزء اول من العكس لزم ان يراد بالمفعول الاول الوصف والثاني الذي
 واذا ارد بهذا المعنى فالعبارة ما ذكره الشارح قوله واما الدليل الاول فلانا لانم ان قولنا الاشياء
 منج ليس دائما يستلزم كل ج دائما لان السالبة المعدلة لا يستلزم الموجبة المحصلة ^{قوله}
 طرفي رفع ذلك بان تلك السالبة سالبة المحمول وهي مستلزمة للموجبة المحصلة وهذا ايضا
 قوله ولئن سلمنا ذلك لكن لانم استلزام لا يثبت منج ليس بالضرورة لكل ج بالضرورة وقوله
 واما الثالث فلانا لانم استحالة قولنا قد يكون اذا لم يكن ج د فح د اه قد تقرر في هذا المقام نكتة
 وهي ان بين احد الامور الثلاثة واقع قطعاً ما عدم استلزام الكل الجزء واما عدم انتاج الشكل
 الثالث من الشرطيات المتصلة واما ثبوت الملازمة بين اقسامين كانا فيلزم ان لا يصدق لينا
 كلية لزومية في شئ من المواد وذلك لان الكل ان لم يستلزم الجزء فذلك هو الامر الاول وان
 فاما ان لا ينتج الشكل الثالث فذلك هو الامر الثاني وان انتج هذا انتظم قياس من الثالث ^{منتج}
 للملازمة الجزئية بين اقسامين كانا لو كانا نقضين بان بين كلما ثبت مجموع الامرين ثبت احدهما
 وكلما ثبت مجموع الامرين ثبت الاخر فقد يكون اذا ثبت احدا لزمين ثبت الاخر فلا يصدق السالبة
 الكلية للزومية لصدق نقضها اعني الموجبة الجزئية للزومية في جميع المواد قوله المفصل الاضطر
 والمطلب الاعلى من الفن الكلام في القياس وذلك لان مقاصد العلوم المطلوبة المدونة هي

من هنا
 ليس البتة اذا
 لم يكن ج د فح د اه قد تقرر في هذا المقام نكتة
 قولنا قد يكون اذا لم يكن
 ج د فح د



مسائلها التي ادراكها تصديقها فالبعض من تلك العلوم هو الادراكات التصديقية واما
 الادراكات التصورية فاما يطلب فيها كونها وسائل الى تلك التصديقات والسر في ذلك ان
 التصديق بها الكاملة هي التي وصلت الى مرتبة اليقين وهذه يمكن تحصيلها بالانتظار الصحيح في
 المبادئ القطعية فصادت مطلوبة في العلوم الحقيقية والكامل من النصور اما وصل الى كنه الحقيقة
 وذلك من غير بل معترف لم يطلب النصور في العلوم الحقيقية الا ليكون وسائل الى التصديق
 المطلوبة وهذا هو الفرق بين النصور بالتدوين وان امكن ذلك بخلاف تدوين التصديق بما حجة عن
 النصور فان خرج وايضا التصديق ادراكات ما يتحقق النفس بها دون النصورات فلذلك صارت
 مطلوبة في العلوم المدونة دون النصورات واذا كان المقصد الاصل هو العلم التصديقي كان البحث
 في هذا الفن عن الطريق الموصل اليه داخل في المقصد بالقياس الى البحث عن الموصل الى النصور لان
 حال الموصليتين في هذا الفن كحال الموصل اليهما في العلوم الحكيمة ثم ان الموصل الى التصديق في القياس
 واستغناء تمثيل لكن العدة فيها والمقصد للعلم اليقيني هو القياس فصار الكلام فيه مقصدا ايضا
 ومطلبا اعلى في هذا الفن بالقياس الى الكلام في الموصل الى النصور والقياس الى سائر ما يوصل الى
 التصديق ولهذا الاستغناء والتشبه من لواحق القياس وتوابعه قوله فالقول انه يتحقق ان القياس
 اما معقول وهو مركب من القضايا المعقولة واما مسموع وهو مركب من القضايا الملفوظة والاول
 هو القياس حقيقة والثاني انما يسمى قياسا لانه على الاول وهذا الحد يمكن ان يجعل حد الكل
 منهما فان جعل حد للقياس المعقول يراد بالقول والقضايا الامور المعقولة وان جعل حد للمسموع
 بها الامور الملفوظة وعلى التقديرين يراد بالقول الاخر انه هو النتيجة المعقولة القول لان التلفظ
 بالنتيجة غير لازم للقياس المعقول ولا للمسموع قوله ليدرج في الحد القياس الصادق المقدمات
 وكاذبها يريد ان لو قيل هو قول مؤلف من قضايا انتم عنها الذائمات قول اخر لقياسه والوسم الى ان تلك
 القضايا با صادقة في انفسها مع ما يبرزها من النتيجة فيخرج عن الحد القياس الكاذب المقدمات فيزيد
 قوله ولو سلمت لنا ولها جميعا فان اداه الشرط بمناوئها الحق والمقدر قوله لانا نقول المراد
 بذلك انه هذا هو التحقيق لان النتيجة لا يمكن ان تكون مذكورة بعينها في القياس لا على ان يكون
 عين احد المقدمتين ولا ان يكون جزء من احدهما والا لكان العلم بالنتيجة مقدما على العلم بالقضايا

حجوه

برتبة او برتبتين وكل فقيها لا يمكن ان يكون بعينه مذكورا في القياس والالكان التصديق بقبض
 النتيجة مقدمة على القياس ومع التصديق بقبضها لا يتصور التصديق بها قوله وكل قياس على لا بد فيه
 من مقدمتين وكل قياس اقتران لا بد فيه من قضيتين وذلك لان القياس لا بد ان يشتمل على امرين
 اما المجموع المطا واما الاجزائ فالاول هو القياس الاستثنائي كما سبقت فلا بد فيه ايضا من مقدمتين و
 الثاني هو الاقتران فلا بد فيه من امر يكون له نسبة الى كل واحد من طرفي المط فحصل مقدمتان قطعا
 سواء كانتا حلتين او لا قوله فموضوع المط يسمى اصغرا لانه يكون في الاغلب خصرا اذا شرف المط
 هو الموجبة الكلية وموضوعها اخضر من محولها في الاغلب ان جاز ان يكون مساويا ايضا قوله فنتيكتا
 بيانها في فصل المختلطات انما افرد للشرائط بحسب جهة فضل على هذه ليكون اسهل في الضبط لمسا
 المتكررة الشعب قوله لكن اشترط الامر الاول اسقط ثمانية هذا طريقا اخذ في الاسقاط واما طريق
 الضبط فهو ان ينظر في الصغريتين مع الكلبيتين في الكبرى فيحصل اربعة وفرض على ذلك سببا
 الاشكال واعلم ان حاصل الشكل الاول هو اندراج الاصغر بكلمة وبعضه في الاوسط المحكوم عليه كلها
 بالاكبر اما ايجابا او سلبا فيكون الاصغر كلمة او بعضه ايضا محكوما عليه بالاكبر اما ايجابا او سلبا فينتج
 المحصورات الاربعة وذلك من خواصه فان ما عداه لا ينتج ايجابا كلها وان حاصل الشكل الثاني ان لا
 والاكبر تنافيا في الاوسط ايجابا او سلبا فينتج انهما فيان قطعا فيكون الاكبر مسلوبا عن الاصغر كلها او
 جزئيا فلا ينتج الشكل الثاني الاسالبة فضر بان منه نتيجتان كلية واخران سالبة جزئية وان حاصل
 الشكل الثالث ان الاصغر لا في الاوسط ايجابا او الاكبر لا فاما ايجابا او سلبا فينتج اربع في الجملة
 اما ايجابا او سلبا فلا ينتج الثالث الجزئية وثلاثة ضروب منه ينتج موجبة جزئية وثلاثة سالبة
 جزئية واما الشكل الرابع فينتج موجبة جزئية وسالبة اما كلية او جزئية قوله اما الشكل الاول
 فشرطه بحسب جهة ان يكون الصغر فعلية كما شرط ذلك معنى على ان المعتبر في الوصف الغواني
 ان يكون بالفعل بحسب الخارج واما اذا الكيفية مجردا لا مكان كما هو مذهب الفارابي فالممكنة ينتج في
 صغر الشكل الاول وكذا في صغر الشكل الثالث والقبض المذكور ههنا او ههنا عند دفع امر
 لا يصدرح الفطنة الفائلة كل مركوب زيد في قوله بل احد السبع كانت جهة النتيجة جهة الكبرى
 بعينها فنه بحث لان الصغر اذا كانتا احد الدائميتين والكبرى مطلقة عامة فعلى الضابط



المذكور يكون النتيجة مطلقة عامة والحق ان النتيجة مطلقة حينئذ وبغضلة يطلب من شرح المطالع
 قوله وانما سمي خلفا اي باطلا هذا الوجه التسمية هو الذي ارادناه المحم هو وقبل انما سمي خلفا لان المتك
 به يثبت مطلوبه باطل بقبضه فكانه بائي مطلوبه لا على الاستقانة بل من خلفه ويؤيد التسمية القبا
 الذي ينساق الى المطلوب ابتداء من غير فرض لا بطلان بقبضه بالمستقيم كان المتك به بائي مطلوبه
 من قد اسر على الاستقانة قوله وهو مركب من قياسين توضيحيين المثالان في فرضنا صدق قولنا كل ج
 بالفعل ثم نقول يجب ان يصدق في عكسه بعض ج بالفعل ثم يستدل على صدق هذا العكس بقياس
 الخلف هكذا لو لم يصدق هذا العكس على تقدير صدق الاصل لصدق بقبضه مع الاصل فهذا مقد
 متصلة حاصلها لو لم يصدق مطلوبنا وهو بعض ج بالفعل لصدق لا شيء من ج دائما مع فاما
 كل ج ب بالفعل ثم نضم الى هذه المتصلة متصلة اخرى هكذا وكلما صدق لا شيء من ج ب بالفعل صدق
 لا شيء من ج ج دائما فمما يكون قياس اخر في من متصلة بين ينج لو لم يصدق بعض ج ب بالفعل
 لا شيء من ج ج دائما ثم يجعل هذه النتيجة مقدرة من قياس استثنائي ونقول لو لم يصدق بعض ج
 ج بالفعل لصدق لا شيء من ج ج دائما لكن الثاني بط فالقدم مثله فقد استثنى عدم صدق بعض ج
 بالفعل فبعض صدق فقد حصل المطابق بخلاف من قياس اخر في الاستثنائي كما ذكره ومن
 على ما اوضحنا قياسا خلف اثبات الشايع قوله والحدس هو سرعة الانتقال فيه مساهلة في العبا
 موافقة للمتن فان السرعة من الاوصاف العارضة للحركة ولا بوصف بها غير ما وقد صرح بان لا حركة
 في الحدس فلا يكون بينها سرعة حقيقة لكنه شائع فجعل كون الانتقال دفعا بسرعة والامر متين
 قوله وفي كون الموضوع جزء من العلم على حدة نظر قد اجيب عن النظر بمنع المحصر وهو ان لا يزيد يكون الموضوع
 جزء ان تصور جزء من العلم حتى يندرج في المبادئ التصورية ولا ان التصديق يكون موضوعا للعلم
 جزء منه ليرد ان هذا التصديق خارج عن العلم اتفاقا فكيف يعبر جزء من العلم بل يزيد يكون جزء من
 العلم ان التصديق بوجود الموضوع جزء من العلم وهذا الجواب مردود لان الشيخ الرئيس قد صرح في
 الشفا بان التصديق بوجود الموضوع من المبادئ التصديقية فلا يكون اي جزء على حدة بل منذر

من ب ج دائما
 مع قولنا كل ج

من العلم

في المبادئ التصديقية قدمت الحاشية الشريفة كناية

في شهر المحادي الاول من شهر المبارك ١٢٨٣

سيد الحاجي كليعل الاقصاد

واحمد سافلا وخر



[illegible]

[illegible]

[illegible]

34

[illegible][illegible][illegible]

